



AL SALAM BANK
البحرين

التقرير السنوي 2018

alsalambahrain.com 17 005500

خاضع ومركز كمصرف تجزئة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي



لأكثر من عقد من الزمن، نحن في مصرف السلام-البحرين استطعنا ارتياد آفاق جديدة، والإبداع في تقديم خدمات مصرفية مبتكرة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومصممة خصيصاً لتلبية كافة الطول المالية والمصرفية لعملائنا من الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات وإدارة الأصول، والخزينة والأسواق المالية.



**صاحب السمو الملكي الأمير
خليفة بن سلمان آل خليفة**
رئيس الوزراء الموقر لمملكة
البحرين



**حضرة صاحب الجلالة الملك
حمد بن عيسى آل خليفة**
ملك مملكة البحرين المفدى



**صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة**
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء
لمملكة البحرين

المحتويات

أهم المؤشرات السنوية	03	نبذة عن المصرف	02	رؤيتنا ورسالتنا	01
أعضاء فريق الإدارة التنفيذية	12	أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية	10	أعضاء مجلس الإدارة	04
تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي للمجموعة	28	رسالة الرئيس التنفيذي للمجموعة	24	تقرير أعضاء مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين	22
إدارة المخاطر وإدارة الألتزام	58	سياسة المكافآت	52	تقرير حوكمة الشركات	36
تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين	64	تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين	62	المسؤولية الاجتماعية	60
اتفاقية بازل 3 العنصر 3 الإفصاحات	127	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة	70	القوائم المالية الموحدة	66

رؤيتنا

أن نصبح قوة إقليمية مؤثرة في صناعة الصيرفة الإسلامية من خلال توفير منتجات مصرفية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لمختلف القطاعات المستهدفة.

رسالتنا

- أن نصبح مصرفاً متكاملاً يوفر خدمات مالية إسلامية شاملة.
- أن نخلق حضوراً قوياً في عدد من البلدان المختارة.
- أن نبني ونشكل إسماءً تجارياً رائداً في عالم الصيرفة الإسلامية.
- أن نحقق العوائد المالية المجزية لمستثمريننا ومساهمينا بناءً على رغباتهم الإستثمارية ونسبة المخاطر المستهدفة.

متنوع

متطور

مختلف

نبذة عن المصرف

المصرف أيضاً الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الأصول، والخزينة والأسواق المالية. ويضم فريق الإدارة ذو الكفاءة العالية في مصرف السلام-البحرين نخبة مؤهلة من ذوي الاختصاص والخبرة العالمية ممن يملكون معرفة ودراية واسعة في المجالات الأساسية للخدمات المصرفية والتمويل والمجالات ذات الصلة.

في عام 2018، حصد المصرف على جائزتين مرموقتين هما "أفضل مصرف تجزئة إسلامي وجائزة المنتجات المصرفية الإسلامية الأكثر ابتكاراً" في البحرين وذلك ضمن سياق جوائز مجلة "جلوبال بزنس أوتلوك Global Business Outlook" البريطانية، كما حاز المصرف على جائزة التميز للشركات في مجال تدريب القوى العاملة الوطنية وتطويرها في حفل السنوي 34 الذي تنظمه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. والجدير بالذكر بأن المصرف قد حصد بالجائزة المرموقة "اختيار النقاد - كأفضل مصرف تجزئة إسلامي" في البحرين لعام 2017 من قبل Cambridge IF Analytica المتخصصة في تقديم المشورة الاستراتيجية في مجال الخدمات المالية وإجراء البحوث الأكاديمية والمهنية للمؤسسات المالية.

ومن أهم العوامل التي ساهمت في تعزيز مكانة المصرف المتميزة في الأسواق:

- قاعدة قوية لرأس المال المدفوع؛
- نخبة مرموقة من المساهمين المؤسسين؛
- فريق إدارة من ذوي الكفاءة والخبرة العالية؛
- بنية تحتية لتقنية المعلومات تعتمد على أعلى مستويات التكنولوجيا المتطورة؛
- حلول ومنتجات مبتكرة، تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- نموذج أعمال عالمي، يغطي الودائع والتمويل والمنتجات والخدمات الاستثمارية.

تأسس مصرف السلام-البحرين في 19 يناير 2006 في مملكة البحرين برأس مال مدفوع يبلغ 120 مليون دينار بحريني (318 مليون دولار أمريكي)، وقد طرح أكبر اكتتاب عام في تاريخ المملكة حيث بلغت حصيلته أكثر من 2.7 مليار دينار بحريني (7 مليارات دولار أمريكي). بدأ المصرف عملياته التجارية في 17 أبريل 2006، وتم إدراجه في بورصة البحرين في 27 أبريل 2006، ثم في سوق دبي المالي في 26 مارس 2008.

في أعقاب قرار الجمعية العمومية غير العادية لمصرف السلام-البحرين خلال الاجتماع الذي عقد في 4 مايو 2009، استكمل المصرف إجراءات الدمج مع بنك البحرين السعودي في 22 ديسمبر 2011. وفي 2 فبراير 2014، أعلن مصرف السلام-البحرين وبي إم آي بنك ش.م.ب (م) عن استكمال عملية دمج المؤسستين الرائدتين بعد الحصول على موافقة مساهمي المصرفين في اجتماعي الجمعية العمومية غير العادية لكل منهما. وقد تمت عملية الدمج عن طريق تبادل 11 سهماً من أسهم مصرف السلام-البحرين مقابل كل سهم واحد من أسهم بي إم آي بنك، والذي بموجبه استحوذ مصرف السلام-البحرين على 58,533,357 سهماً من أسهم بي إم آي بنك بقيمة دينار بحريني واحد لكل سهم مع إصدار 643,866,927 سهماً من أسهم مصرف السلام-البحرين تبلغ قيمة كل منها 100 فلس. وكما في 30 مارس 2014 قام المصرفان بتحديث بيانات سجلهما التجاري بما يعكس عملية تبادل الأسهم، ومن ثم أصبح بي إم آي بنك شركة تابعة مملوكة بالكامل لمصرف السلام-البحرين.

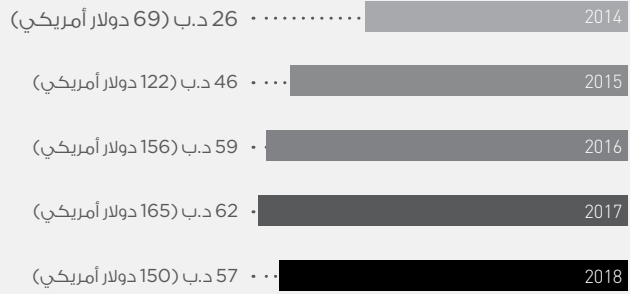
يوفر مصرف السلام-البحرين، المصرف الرائد المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في مملكة البحرين، لعملائه مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة والتميزة وذلك من خلال شبكته الواسعة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي التي تعتمد على أرقى مستويات التكنولوجيا المتطورة، بما يفي بالاحتياجات المصرفية المتنوعة. وبالإضافة إلى الخدمات المصرفية للأفراد، يوفر

أهم المؤشرات السنوية

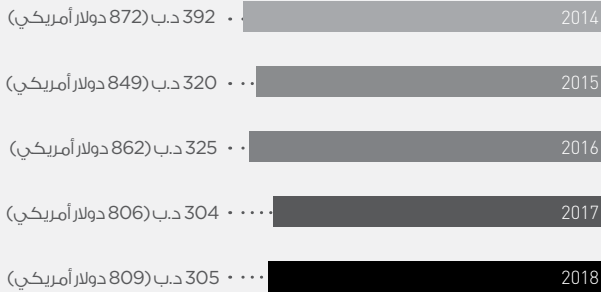
صافي الأرباح (مليون)



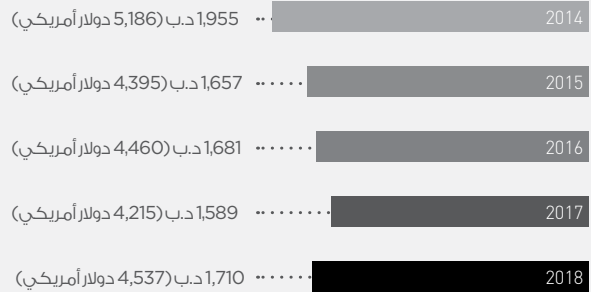
إجمالي الإيرادات التشغيلية (مليون)



إجمالي الحقوق (مليون)



إجمالي الأصول (مليون)



نسبة التكلفة إلى الدخل (نسبه مئوية)



النصيب للسهم (فلس)



أعضاء مجلس الإدارة

04



**سعادة السيد خليفة بطي
بن عمير بن يوسف المهيري**
رئيس مجلس الإدارة

غير تنفيذي

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: 16 عاماً

السيد خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة (KBBO)، وهي مجموعة استثمارية مع محفظة متعددة المصالح تعمل في الإمارات العربية المتحدة وتتشعب نشاطاتها عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية. وتتضمن محفظة الشركة الاستثمارية ونشاطاتها التشغيلية إدارة الشركات المتخصصة في مجال الرعاية الصحية، والتعليم، والتجزئة، والخدمات المالية، والتكنولوجيا، وغيرها من التخصصات.

والسيد خليفة المهيري رجل أعمال إماراتي مرموق، يتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 16 عاماً في مجال المشاريع الاستثمارية والمالية. إذ بدأ مسيرته المهنية في شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، حيث اكتسب خبرة واسعة في المجال المالي، ثم أسس "بيت الوساطة للأوراق المالية المحدودة" وغين في العام 2006 مديراً تنفيذياً ورئيساً لمجلس الإدارة. أسس السيد خليفة المهيري شركة "ون فاينانشال ماركتس"، وهي شركة وساطة تخضع لرقابة هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة وتتميز بتواجدها العالمي وخبراتها المحلية عبر المكاتب التي تمتلكها بشكل كامل أو مكاتبها الرديفة المنتشرة في الشرق الأوسط، وأوروبا، وأمريكا الجنوبية، وآسيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا. وإضافة إلى المنصب الذي يشغله بصفته رئيساً لمجلس إدارة مصرف السلام – البحرين، يشغل السيد خليفة المهيري منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة "إن إم سي للرعاية الصحية"، حيث كان له دور قيادي في إنجاح عملية طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام والإدراج الممتاز للشركة في بورصة لندن للأوراق المالية في العام 2012. كما تضمنت مسؤولياته رئاسة مجلس إدارة مجموعة ترافيليكس المحدودة للصرافة، وشركة "إنفينيت إنفيستمنت ذ.م.م"، ومصرف الطاقة الأول (First Energy Bank)، كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة "سنتشورين للاستثمار".

أمضى السيد خليفة المهيري سنواته الدراسية المبكرة في المملكة المتحدة، ثم أكمل تعليمه في الولايات المتحدة حيث حصل على شهادة البكالوريوس في الدراسات المالية من جامعة سوفولك في بوسطن.



سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو منذ: 5 مايو 2014
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: 23 عاماً

غير تنفيذي

يملك سعادة الشيخ خالد المعشني خبرة تتجاوز 23 عاماً، ويشغل مناصب إدارية هامة إذ أنه رئيس مجلس إدارة بنك مسقط ش.م.ع.ع. وعضو مجلس إدارة الشركة العمانية لخدمات التمويل المتحدة، ورئيس مجلس إدارة شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة ش.م.ع.ع.

يحمل سعادة الشيخ خالد البكالوريوس في الاقتصاد، وشهادة الماجستير في دراسات الحدود الدولية من كلية الدراسات الشريفة والأفريقية بجامعة لندن.



السيد مطر محمد البلوشي

عضو مجلس الإدارة

عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة: 22 مارس 2018
الخبرة: 22 عاماً

غير تنفيذي

يتمتع السيد مطر محمد البلوشي بخبرة واسعة تمتد عبر أكثر من 22 عاماً في مجال القطاع المالي وقطاع إدارة الصناديق. بدأ مسيرته المهنية مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1992 حيث شغل منصب وسيط في دائرة الخزائنة. ومن ثم انضم في العام 1995 إلى شركة أبوظبي للاستثمار وعمل مدير محفظة، لينضم بعدها إلى بنك الخليج الأول في يونيو 1998 بصفته رئيساً لقسم الخزائنة والاستثمار، ثم انتقل إلى بنك أبوظبي الوطني في العام 2001 ليعمل رئيساً لقسم النقد الأجنبي والسلع. وفي فبراير 2005، أصبح السيد مطر البلوشي رئيساً لمجموعة "سوق رأس المال المحلية" ومديراً عاماً لشركة أبوظبي للخدمات المالية (التابعة لبنك أبوظبي الوطني)، وحصل بعد ذلك على لقب مدير أول في "مجموعة إدارة الأصول" في أكتوبر 2006. ويعمل السيد مطر البلوشي حالياً رئيساً تنفيذياً للاستثمار في شركة داس القابضة، كما أنه عضو في مجلس إدارة مصرف السلام - البحرين، وبنك الطاقة الأول في البحرين، وشركة اتصالات مصر، ورئيس مجلس إدارة شركة معالم القابضة في البحرين.

ويحمل السيد مطر البلوشي شهادة البكالوريوس في الصيرفة والإدارة المالية من جامعة أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد حسين محمد الميزة

عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 20 مارس 2012

بدء الدورة: 22 مارس 2018

الخبرة: 43 عاماً



بفضل خبرته التي تتجاوز أكثر من 43 عاماً، يعتبر السيد حسين محمد الميزة من أبرز الشخصيات في قطاع الصيرفة، والتمويل، والتكافل الإسلامي، إذ تعد من أبرز إنجازاته في حياته العملية اختياره في شهر ديسمبر من عام 2006م من قبل المؤتمر العالمي الثالث للمصارف الإسلامية الذي عقد في البحرين كأفضل شخصية مصرفية إسلامية. في عام 1975م، ابتدأ السيد حسين الميزة مشواره المهني مع بنك دبي الإسلامي حيث أمضى قرابة 27 عاماً في تحسين وتطوير خدمات المصرف. وقد لعب السيد حسين الميزة دوراً كبيراً في تأسيس مصرف السلام في السودان، والبحرين، والجزائر. ويشغل السيد حسين الميزة حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة لمصرف السلام-سيشيل، ورئيس مجلس الإدارة لتوب انتربرايسز ذ.م.م. ورئيس مجلس إدارة Lycée Fracais Jean Mermoz L.L.C.، ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة، ورئيس اللجنة التنفيذية لمصرف السلام -الجزائر. وكان السيد حسين الميزة عضواً مؤسساً لشركة إعمار العقارية، وشركة أملاك للتمويل، وشركة إعمار للصناعة والاستثمار، وشركة إعمار للخدمات المالية، وشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان)، ونائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية لمصرف السلام-السودان، ورئيس مجلس إدارة السيولة المالية البحرين، ورئيس اللجنة التنفيذية لشركة التجارة الإسلامية في البحرين، وعضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية بشركة أملاك للتمويل - دبي، ورئيس مجلس إدارة شركة إعمار للخدمات المالية - دبي، ونائب رئيس مجلس الإدارة لجمعية الإمارات التعاونية - دبي، وعضو مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ورئيس اللجنة التأسيسية لرابطة شركات التأمين وإعادة التأمين الإسلامية. كما أنه كان عضواً في مجلس الإدارة لجمعية الإمارات للتأمين.

السيد حسين الميزة خريج جامعة بيروت العربية، وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لاجولا بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد سالم عبد الله العوادي

عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018

بدء الدورة: 22 مارس 2018

الخبرة: 30 عاماً



يشغل السيد سالم عبد الله العوادي مناصب مختلفة في عدة شركات مرموقة في سلطنة عمان، حيث يتولى منصب نائب الرئيس التنفيذي للشركة العمانية لخدمات التمويل (ش.م.ع.م.)، كما إنه عضو مجلس إدارة في شركة المدينة للاستثمارات (ش.م.ع.م.) في سلطنة عمان، وعضو مجلس إدارة شركة اعلاف ظفار (ش.م.ع.م.) في سلطنة عمان، وعضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق في شركة تلال للتطوير (ش.م.ع.م.) في سلطنة عمان، ورئيس مجلس إدارة شركة دواجن ظفار (ش.م.ع.م.)، وعضو مجلس إدارة شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القايضة (ش.م.ع.م.) في سلطنة عمان. ويشغل السيد سالم العوادي منصب عضو في اللجنة المصرفية والمالية في غرفة تجارة وصناعة عمان.

السيد سالم العوادي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال، كما يحمل شهادة الدبلوم العالي في المحاسبة من جامعة سترانكلايد في المملكة المتحدة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لينكولن في المملكة المتحدة.



السيد الحر محمد السويدي

عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018

بدء الدورة: 22 مارس 2018

الخبرة: 15 عاماً

السيد الحر محمد السويدي هو خبير استراتيجي في الاستثمار يتمتع بخبرة تزيد عن 15 عاماً في مجال الاستثمار وإدارة المحافظ الاستثمارية في كل من الأسهم المدرجة والخاصة. وهو يشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة في مصرف السلام-البحرين ومدير محفظة في هيئة أبوظبي للاستثمار (ADIA)، الإمارات العربية المتحدة. في بداية مسيرته المهنية في عام 2004، شغل السيد الحر السويدي مناصب قيادية في هيئة أبوظبي للاستثمار كمدير للصندوق ومدير للاستثمار. كما عمل أيضاً في عدد من المجالس الاستشارية للشركاء العامة والشركات الدولية الخاصة التي تضم ليونارد غرين وشركاؤه، ومجموعة بلاكستون، ومجموعة كارلايل، وأبولو للإدارة العالمية، وأريس للإدارة، وشركة سيلفر ليك بارتنرز.

والسيد الحر السويدي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة شامان، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.



السيد خالد سالم الحليان

عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 24 فبراير 2015

بدء الدورة: 22 مارس 2018

الخبرة: 33 عاماً

يتمتع السيد خالد سالم الحليان بخبرة عالية المستوى تروى على 33 عاماً شملت مختلف قطاعات المال والأعمال، وهو يتقلد حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر في مؤسسة مدينة دبي للطيران. خلال مسيرته المهنية الحافلة، شغل السيد خالد الحليان عدد من المناصب القيادية في مصرف الإمارات المركزي، ودائرة التنمية الاقتصادية بدبي، إلى جانب دوره المحوري في تأسيس المنطقة الحرة بمطار دبي، ورئاسة دائرة المالية، وتأسيس دائرة التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر في مؤسسة مدينة دبي للطيران. كما دعم السيد خالد الحليان تأسيس إدارة التنمية الاقتصادية، وشركة إعمار العقارية، وجمعية المدققين الداخليين الإماراتية، وجمعية الجولف الإماراتية، وهيكلية المشاريع لشركة أمنيوم دبي، والمركز التجاري العالمي بدبي، والطيران المدني بدبي، ومراقبة الخدمات المصرفية بمصرف الإمارات المركزي. كما أشرف السيد خالد الحليان على تنفيذ إنشاء المبنى الجديد لمركز النور لتدريب وتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في دبي. ويتقلد السيد خالد الحليان عدداً من المناصب الهامة فهو نائب الرئيس لجمعية التدقيق الإماراتية، ورئيس مجلس إدارة مركز النور للاحتياجات الخاصة بدبي، ورئيس مجلس إدارة إعمار الجنوب بدبي، ومستشار شركة أملاك العقارية.

يحمل السيد خالد الحليان شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة برادفورد - المملكة المتحدة، وبكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الإمارات - إمارة العين.

السيد زايد علي الأمين**عضو مجلس الإدارة**

مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018

بدء الدورة: 22 مارس 2018

الخبرة: 19 عاماً



السيد زايد علي الأمين رجل أعمال بحريني يتمتع بخبرة تزيد عن 19 عاماً في قطاعي المالية والاستثمار، ويشغل حالياً منصب عضو مجلس الإدارة التنفيذي للاستثمارات في شركة علي راشد الأمين، وعضو مجلس إدارة شركة مداد الخليج للطاقة (أم جي إي)، وعضو مجلس إدارة مصرف السلام البحرين، وعضو مجلس إدارة توماتو للدعاية، وعضو مجلس إدارة راماكازا اللوجستية، كما كان في السابق عضو مجلس إدارة شركة تخزين الأغذية (فسكو) في المملكة العربية السعودية. وقبل انضمامه إلى مجموعة الأمين عمل لدى بنك البحرين الوطني (أن بي بي)، و توري لو الدولية لإدارة الأصول (تيلني).

السيد زايد الأمين حاصل على دبلومه إدارة الأعمال من كلية نافارو (أن سي) تكساس، ودرجة الدراسات العليا في المالية والاستثمار من كلية لندن للإدارة والمالية (أل أس بي أف)، كما حضر العديد من الدورات التنفيذية في الإدارة والمالية والاستثمار.

السيد سلمان صالح المحميد**عضو مجلس الإدارة**

مستقل

عضو منذ: 15 فبراير 2010

بدء الدورة: 22 مارس 2018

الخبرة: 33 عاماً



يعتبر السيد سلمان صالح المحميد من الشخصيات المرموقة في عالم المال والأعمال وذلك بفضل خبرته التي تمتد إلى أكثر من 33 عاماً. ويشغل السيد سلمان المحميد حالياً منصب رئيس لجنة التدقيق في مصرف السلام- البحرين، وكما يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة خدمات مطار البحرين الدولي، ونائب رئيس مجلس إدارة دار البلاد، وهو كذلك العضو المنتدب وممثل المالك في الشركة العالمية للفنادق، وجلوبال اكسبرس، وموفنييك البحرين. وقد شغل السيد سلمان المحميد سابقاً منصب عضو مجلس إدارة البنك البحرينى السعودى فضلاً عن كونه عضواً في اللجنة التنفيذية، واللجنة الاستثمارية ولجنة الاستراتيجيات، كما شغل أيضاً منصب المدير الاستثماري لشركة ماغنا القابضة.

السيد سلمان المحميد حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وماجستير في إدارة الفنادق، و بكالوريوس في الإدارة العامة.



السيد خالد شهاب الدين ماضي

عضو مجلس الإدارة

مستقل

عضو منذ: 22 مارس 2018

بدء الدورة: 22 مارس 2018

الخبرة: 20 عاماً

يمتلك السيد خالد شهاب الدين ماضي خبرة واسعة تزيد على 20 عاماً شملت جميع قطاعات الصيرفة الخاصة والتجارية والاستثمارية. ويشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة لمصرف السلام – البحرين، الرئيس التنفيذي لشركة أدفانسد ليفينغ سولوشنز المؤسسة عام 2013. وقد بدأ مسيرته المهنية مع شركة "ميريل لينش" حيث عمل مستشاراً مالياً اول لمدة ثماني سنوات، وأسس بعدها في العام 2002 شركة إنفينيتي للحلول الاستثمارية التي حققت نجاحاً كبيراً في مجال الاستشارات المالية في الإمارات العربية المتحدة، حيث عمل بها مؤسس والمدير العام. وفي العام 2005، أصبح السيد خالد ماضي أحد الأعضاء المؤسسين، ومديراً تنفيذياً، وعضواً في مجلس شركة "المال كابيتال" التي تم تأسيسها بناء على توجهات تجارية رئيسية ثلاث تضمنت توسعة بارزة في خدمات الوساطة في المملكة العربية السعودية، وإدارة الأصول في البحرين، والتجارة العالمية للملكية مع التركيز على آسيا.

ويحمل السيد خالد ماضي شهادة البكالوريوس في التسويق والتمويل من كلية إدارة الأعمال في جامعة بوسطن.

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

10

الشيخ عدنان عبد الله القطان

رئيس الهيئة

الشيخ عدنان القطان حائز على درجة الماجستير في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من جامعة أم القرى في مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية وهو قاضي بالمحكمة الشرعية الكبرى التابعة لوزارة العدل بمملكة البحرين. الشيخ عدنان القطان عضو في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في عدد من البنوك والمؤسسات المالية، كذلك يرأس جمعية السنايل لرعاية الأيتام بمملكة البحرين، وهو أيضا رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية التابعة للديوان الملكي بمملكة البحرين، ورئيس بعثة البحرين للحج. وهو أيضا خطيب جامع مركز أحمد الفاتح الإسلامي. كما أسهم الشيخ عدنان القطان في وضع مسودة قانون الأحوال الشخصية بوزارة العدل. ويشارك بصورة منتظمة في اللجان الإسلامية والدورات التدريبية والطلاقات الدراسية والمؤتمرات.

د. محمد عبد الحكيم زعير

نائب رئيس الهيئة

الدكتور محمد زعير حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، ودرجة الماجستير في الشريعة الإسلامية (اقتصاد)، ودرجة البكالوريوس في العلوم الإدارية، والدبلوم العالي في الدراسات الإسلامية. والدكتور عبد الحكيم عضو في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من المؤسسات المالية كما تشمل خبراته السابقة العمل لمدة 18 عاماً لدى بنك مصر المركزي، كما شغل أيضا مناصب مختلفة منها رئيس إدارة الرقابة الشرعية في بنك دبي الإسلامي.

* من اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 20 مارس 2019، توقف عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن شغل منصبه.

د. فريد يعقوب المفتاح

عضو الهيئة

يشغل الدكتور فريد المفتاح منصب وكيل وزارة الشؤون الإسلامية بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في مملكة البحرين، وهو عضو في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وقاضي سابق في المحكمة الكبرى الشرعية الاستئنافية. يرأس الدكتور فريد الهيئة الشرعية للمصرف الخليجي التجاري، كما عمل سابقاً بصفته محاضراً في جامعة البحرين، وله العديد من البحوث والأوراق العلمية المنشورة. الدكتور فريد حاصل على شهادة الدكتوراة في الفلسفة الإسلامية من جامعة أدنبرة في بريطانيا.

د. عز الدين بن زغبية

عضو الهيئة

الدكتور عز الدين بن زغبية حاصل على دكتوراه الدولة في المعاملات المالية ودكتوراه المرحلة الثالثة في مقاصد الشريعة وليسانس في أصول الفقه ناب رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف السلام الجزائر وعضو في عدة هيئات ورئيس قسم الدراسات والنشر والشؤون الخارجية بمركز جمعة الماجد لمدة 20 عاماً وله أكثر من عشرين بحث منشور وكتابين في مقاصد الشريعة وأكثر من 115 مقال منشور وأكثر من 10 حصص تلفزيونية في المالية الإسلامية.

* من اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 20 مارس 2019 ، توقف عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن شغل منصبه.

د. محمد قسيم

عضو الهيئة

الدكتور محمد قسيم من علماء الشريعة في مجال الصيرفة الإسلامية، وهو يخدم الصناعة المالية الإسلامية عن طريق تقديم خدمات استشارات شرعية والتدريب والمشاركة في المؤتمرات والندوات، وهو عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للعديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مثل بنك دبي الإسلامي، دويتشه بنك في ماليزيا، وشركة أملاك للتمويل وغيرها، كما أنه رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للصيرفة الإسلامية في سلك بنك لمتد. وقد كان الدكتور عضواً في هيئة الفتوى الشرعية للبنك المركزي لباكستان، كما أنه كان عضواً في هيئات شرعية لبنوك ومؤسسات أخرى مثل بنك أبوظبي التجاري، بنك رأس الخيمة وسوق دبي المالي. والدكتور محمد قسيم حصل على درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد، وقام بالتدريس فيها في مختلف الكليات والمراحل من 1987م إلى 2008م، كما أنه عمل رئيساً للإدارة الشرعية في بنك دبي الإسلامي لباكستان لعشر سنين.

* من اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 20 مارس 2019 ، توقف عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن شغل منصبه.

أعضاء فريق الإدارة التنفيذية



السيد رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

الخبرة: 26 عاماً

السيد رفيق النايض من المصرفيين المتمرسين بالمنطقة حيث يتمتع بخبرة تزيد عن 26 عاماً في قطاع المصارف والخدمات المالية. وقد انضم إلى مصرف السلام-البحرين قادماً من دويتشه بنك حيث كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة دويتشه بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جانب عمله كرئيس إقليمي لدويتشه بنك بدولة الإمارات العربية المتحدة كما شغل منصب رئيس تنفيذي لفرع دويتشه بنك بمركز دبي المالي العالمي. وقبل إنضمامه إلى دويتشه بنك شغل السيد رفيق النايض منصب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الليبية للاستثمار. وقبل ذلك تولى العديد من المناصب العليا الدولية في قطاعي النفط والغاز والخدمات المالية.



السيد أنور محمد مراد
نائب الرئيس التنفيذي

الخبرة: 25 عاماً

يتمتع السيد أنور مراد بخبرة تزيد على 25 عاماً في مجالات الصيرفة الخاصة، والخزانة، وإدارة مخاطر السوق، والخدمات المصرفية. قبيل تقلده المنصب الحالي مع مصرف السلام-البحرين، شغل السيد أنور منصب نائب الرئيس التنفيذي - رئيس إدارة الصيرفة الخاصة بالمصرف منذ مايو 2006م. قبل انضمامه إلى مصرف السلام-البحرين، عمل السيد أنور في بنك مسقط - البحرين كرئيس للصيرفة الخاصة. وقبل ذلك شغل أيضاً منصب مدير مخاطر السوق الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيس عمليات الخزانة مع بنك إي بي إن أمرو البحرين، هذا بالإضافة إلى تقلده لعدد من المناصب الإدارية الهامة مع سيتي بنك - البحرين. يمتلك السيد أنور معرفة مستفيضة، وخبرة طويلة في الخدمات المصرفية للمستهلكين الدوليين، والخزانة، ومنتجات الاستثمار بدءاً من سوق المال، وأوراق النقد الأجنبية، والديون الثانوية، وهيكلية المنتجات.



السيد إيهاب عبداللطيف أحمد

رئيس الشؤون القانونية، أمين سر مجلس الإدارة ومستشار رئيس مجلس الإدارة

الخبرة: 22 عاماً

يمتلك السيد إيهاب أحمد مجموعة واسعة من الخبرات المهنية تزيد عن 22 عاماً في جميع التخصصات القانونية الرئيسية، بما في ذلك الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية للشركات، والقانون الجنائي، وقانون العمل، والقوانين الدولية العامة والخاصة. وقبل انضمامه إلى مصرف السلام، كان المستشار العام وأمين سر مجلس الإدارة ورئيس الشؤون القانونية ورئيس قسم الالتزام ومكافحة غسيل الأموال في مصرف الطاقة الأول – البحرين (First Energy Bank – Bahrain). وكان السيد إيهاب نقطة الاتصال الرئيسية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكذلك بين المصرف والمساهمين، حيث يقدم المشورة والتوجيهات الإرشادية حول مبادئ وممارسات حوكمة الشركات. وعمل السيد إيهاب كرئيس قسم الشؤون القانونية والالتزام ومكافحة غسيل الأموال في بنك الاستثمار الدولي – البحرين (IIB) وشغل منصب رئيس الشؤون القانونية ورئيس قسم مكافحة غسيل الأموال وأمين سر مجلس الإدارة لشركة الخليج للتمويل والاستثمار. كما عمل أيضاً في عدد من الشركات الرائدة في مملكة البحرين وقبل 15 عاماً من وصوله إلى مملكة البحرين، خدم السيد إيهاب كمستشار قانوني لوزارة العدل في السودان.

يحمل السيد إيهاب درجة البكالوريوس في القانون من كلية الحقوق – جامعة الخرطوم، السودان. وفي يناير 2017، حصل على الدبلوم الدولي في الحوكمة والمخاطر والالتزام من وكالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجامعة مانشستر بالمملكة المتحدة. وهو حاصل أيضاً على شهادة بار السودانية من السودان وهو عضو مسجل في جمعية المحامين السودانيين كمحامي أمام مختلف محاكم القانون وهو موظف الالتزام المعتمد من الأكاديمية الأمريكية للإدارة المالية – دبي، الإمارات العربية المتحدة. في عام 2014، تم منح السيد إيهاب جائزة أفضل مسؤول مكافحة غسيل الأموال في مجلس التعاون الخليجي.



السيد يوسف أحمد إبراهيم

الرئيس المالي

الخبرة: 25 عاماً

السيد يوسف إبراهيم هو مصرفي متمرس يمتلك أكثر من 25 عاماً من الخبرة في مجالات المالية والتدقيق. وهو المسؤول الأول عن إدارة ومراقبة الإدارة المالية والضريبة للمصرف والشركات التابعة لها ومن بين أهم مسؤولياته المساهمة في التخطيط الاستراتيجي للمصرف وقيادة وتوجيه عملية الميزانية والمحافضة على إطار محاسبي مناسب وإنشاء نظام فعال لإدارة التكاليف والرقابة الداخلية. قبل انضمامه إلى مصرف السلام، شغل السيد يوسف منصب الرئيس المالي في بنك الطاقة الأول لأكثر من 9 سنوات. كما عمل في بنك الخليج الدولي كنائب الرئيس للتدقيق الداخلي وعمل أيضاً في دائرة التدقيق وضمان جودة الأعمال في برايس ووتر هاوس كوبرز "PricewaterhouseCoopers". السيد يوسف هو محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية وهو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين.



السيد عبد الكريم تركي الرئيس المسئول عن العمليات

الخبرة: 38 عاماً

السيد عبد الكريم تركي مصرفي محنك يتمتع بخبرة تربو على 38 عاماً في مجال الخزائنة، والعمليات، والتدقيق، والرقابة الداخلية، إدارة معالجة الأصول وإدارة المخاطر، وقد كان من المشاركين الرئيسيين في إنشاء وهيكلية المصرف، وتأسيس إدارة العمليات. وقد تم تعيينه عضواً رئيسياً في لجنة الاختيار والتنفيذ للنظام الأساسي للخدمات المصرفية وكان له دوراً رئيسياً في نجاح عمليتي الاستحواذ وتحويل كافة أعمال بي ام اي بنك إلى مصرف السلام-البحرين بالإضافة إلى عضويته في لجان إدارية رئيسية أخرى. قبيل انضمامه للعمل مع المصرف في عام 2006م، شغل السيد عبد الكريم منصب نائب رئيس عمليات الخزائنة في سيتي بنك البحرين حيث اكتسب خبرته من خلال ترؤسه للعديد من الإدارات والوحدات. كما شارك عبد الكريم أيضاً في إطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية للاستثمار سيتي بنك. السيد عبد الكريم حاصل على درجة الماجستير في الاستثمار والتمويل من جامعة هال في المملكة المتحدة.



السيد أحمد عبد الله سيف رئيس الاستحواذات الاستراتيجية وإدارة الاستثمارات

الخبرة: 12 عاماً

يملك السيد أحمد سيف خبرة تتجاوز 12 عاماً في القطاع المصرفي. قبيل التحاقه بمصرف السلام في عام 2008م كمدير ضمن فريق الاستثمار، عمل السيد أحمد في مصرف "دي بي إس" بسنغافورة كممثل استثماري. في عام 2012م، تقلد السيد أحمد منصب قسم رئيس إدارة الاستثمارات، ليتولى بعدها في عام 2016م منصب رئيس الاستحواذات الاستراتيجية وإدارة الاستثمارات للمجموعة. السيد أحمد عضو في مجالس الإدارة عدد من الشركات التابعة لمصرف السلام منها مصرف السلام-سيبيل، شركة "إن إس القابضة ذ.م.م"، وشركة ساما الاستثمارية، وهو يحمل شهادة الماجستير في المالية والقانون المالي مع مرتبة الشرف من جامعة "سو أس" في لندن بالمملكة المتحدة، وشهادة البكالوريوس في التجارة، تخصص المال والاقتصاد من جامعة "دي بول" الأمريكية.



السيد حسين علي عبدالحق رئيس الخزينة والأسواق المالية

الخبرة: 18 عاماً

يتمتع السيد حسين عبد الحق بخبرة متميزة في مجال الخزينة والأسواق المالية من خلال خبرته العملية التي امتدت إلى أكثر من 18 عاماً حيث عمل في مجال إدارة السيولة والاستثمار في أسواق المال المختلفة، هيكلية المنتجات الإسلامية، وأدوات التحوط وإدارة العلاقات مع المؤسسات المصرفية. انضم السيد حسين إلى مصرف السلام-البحرين في عام 2007م كتنفيذي في دائرة الخزينة، حيث اضطلع بمسؤولية تأسيس مختلف أقسام الدائرة، وقاد عملية دمج قسمي الخزينة في مصرفي السلام وبنك البحرين السعودي في العام 2010م، ومرة أخرى مع بي ام اي بنك في عام 2014م. قبل التحاقه للعمل مع مصرف السلام، عمل السيد حسين سابقاً في دائرة الخزينة مع بيت التمويل الكويتي بالبحرين لمدة تزيد عن 5 سنوات. السيد حسين خريج جامعة البحرين بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف في برنامج الماجستير في التمويل والصيرفة الإسلامية، كما أنه يحمل شهادة محلل المالي المعتمد (CFA) من الولايات المتحدة الأمريكية.



السيد أحمد جاسم مراد رئيس الخدمات المصرفية للشركات

الخبرة: 22 عاماً

يملك السيد أحمد جاسم مراد أكثر من 22 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي والتي تغطي مجالات تشمل الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات التجارية. قبل انضمامه إلى مصرف السلام-البحرين، شغل منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات وعضو في لجنة الائتمان في بنك البحرين الوطني. يحمل السيد أحمد درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة سينت إدوارد - أوستن، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية و دبلومه في الدراسات التجارية من جامعة البحرين و شهادة الدبلوم من جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة الي حضوره لعدد من الدورات التدريبية داخل وخارج مملكة البحرين.



السيد علي حبيب قاسم
رئيس الخدمات المصرفية الخاصة

الخبرة: 19 عاماً

السيد علي حبيب قاسم هو مصرفي متمرس ومختص في إدارة علاقات العملاء، وذلك بفضل خبرته التي تتجاوز 19 عاماً في العمل المصرفي الاستثماري الخاص والمؤسسي. قبل التحاقه بمصرف السلام في عام 2011م، وعمل في عدد من المصارف المحلية، إذ كان مسؤولاً عن العمليات المصرفية المؤسسية، وإدارة علاقات العمل مع المؤسسات المالية والحكومية. يحمل السيد علي شهادة الماجستير في العلوم من جامعة إيمرسون ببوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية.



السيد محمد يعقوب بوحجي
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

الخبرة: 15 عاماً

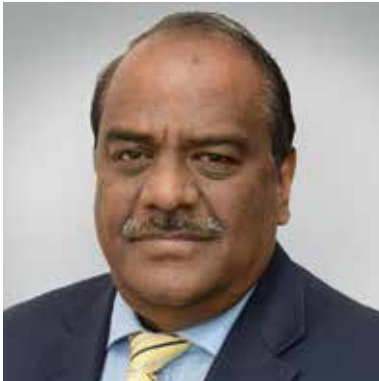
لدى السيد محمد بوحجي خبرة تزيد عن 15 عاماً في مجال الاستشارات والخدمات المصرفية، وقد انضم في عام 2006م للعمل مع مصرف السلام-البحرين حيث تولى عملية تأسيس قسم التدقيق الداخلي، ووضع السياسات والإجراءات المصرفية لمختلف دوائر المصرف خلال عملية التأسيس. وقد انتقل السيد محمد في عام 2009م إلى قسم الخدمات المصرفية للأفراد حيث عمل على تطوير المنتجات والخدمات المقدمة للأفراد، ووضع الأنظمة التقنية والسياسات الرئيسة للمصرف. ولقد كان له دوراً هاماً في نجاح عمليتي الاستحواذ التي قام بها المصرف على البنك البحرينى السعودى وبى ام اى بنك، حيث كان عضواً في لجنة الاندماج، وفي عدد من اللجان الأخرى بما في ذلك لجنة تقنية المعلومات ولجنة أمن المعلومات. قبل التحاقه للعمل مع المصرف، عمل السيد محمد مع شركة إرنست ويونغ في دائرة خدمات مخاطر العملاء، حيث كان مسؤولاً عن التدقيق، وتقديم الاستشارات للمؤسسات المالية الكبرى والهيئات الحكومية داخل البحرين وخارجها. يحمل السيد محمد درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلويد للأعمال الإدارية من جلاسكو، بالمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة، كما استكمل أيضاً دورات إدارية في كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، وكلية أيغبي للأعمال في كندا.



السيد صادق الشيخ رئيس المعاملات المصرفية الدولية

الخبرة: 21 عاماً

السيد صادق الشيخ هو مصرفي محترف يتمتع بخبرة تزيد عن 21 عاماً في القطاع المصرفي التجاري بمملكة البحرين. يدير السيد صادق الاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وشرق إفريقيا وجنوب آسيا، ورابطة الدول المستقلة (CIS). حيث عمل على تطوير المنتجات التمويلية التي تشمل على التمويلات الدولية، والخدمات المصرفية المراسلة، وأدوات تمويل التجارة العالمية، وتأمين ائتمان الصادرات، هذا بالإضافة إلى توليه مهام مراجعة الحد الائتماني للبلدان والمصارف. قبل انضمامه إلى مصرف السلام-البحرين في عام 2014، تقلد السيد صادق منصب رئيس المؤسسات المالية والمصرفية الدولية في بي ام اي بنك لمدة 10 سنوات، كما شغل أيضاً العديد من المناصب العليا لمدة 7 سنوات في الشركة العربية للاستثمار في دائرة العمليات وإدارة المخاطر، ودائرة الخدمات المصرفية الدولية، والتي تغطي المؤسسات المالية، والشركات العاملة في الأسواق الدولية. السيد صادق حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص المالية والتسويق من جامعة بنغالور.



السيد كريشنان هاريهاران رئيس إدارة المخاطر

الخبرة: 34 عاماً

السيد كريشنان هاريهاران هو مصرفي متمرس يتمتع بخبرة تزيد عن 34 عاماً في البنوك التقليدية والإسلامية في المنطقة والهند. قبل انضمامه إلى مصرف السلام - البحرين في عام 2019، عمل السيد كريشنان في بنك الإثمار - البحرين كرئيس إدارة المخاطر. وقبل ذلك كان جزءاً من فريق تأسيس لبنك العز الإسلامي في سلطنة عُمان. وهو حاصل على درجتي بكالوريوس في التجارة والاقتصاد من جامعات في الهند. كما يحمل درجة الماجستير في الإدارة المالية من معهد جامانااللاباج للدراسات الإدارية في مومباي - الهند.



السيد عيسى عبدالله بوحجي

رئيس التدقيق الداخلي

الخبرة: 18 عاماً

لدى السيد عيسى بوحجي خبرة تزيد عن 18 عاماً في مجالات الاستشارات، والخدمات المالية، والمؤسسات التجارية والهيئات الحكومية، والتدقيق الداخلي. قبل انضمامه إلى مصرف السلام-البحرين، شغل السيد عيسى منصب رئيس التدقيق الداخلي، وأمين سر مجلس إدارة أحد البنوك الاستثمارية الإسلامية في مملكة البحرين، كما أنه قضى سنواته الأولى المهنية في العمل مع شركة إرنست ويونغ حيث عمل في مجموعة خدمات التدقيق والضمان ومجموعة خدمات الاستشارات التجارية والمخاطر المسؤولة عن تقديم خدمات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. يشغل حالياً السيد عيسى منصب عضو غير تنفيذي في لجنة التدقيق في شركة منارة للتطوير العقاري ش.م.ب (مقفلة)، وكما شغل منصب عضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق في مصرف السلام-الجزائر، وعضو مجلس إدارة في بي إم اي بنك، وعضو مجلس إدارة مرحلي في بي إم اي أو بنك في سيشل. بالإضافة إلى ذلك، شغل السيد عيسى في عام 2009م منصب عضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق للبنك البحرينى السعودى وذلك قبل اكتمال عملية الاندماج مع مصرف السلام-البحرين في أواخر عام 2012م. السيد عيسى هو محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل ترخيص من ولاية نيو هامبشاير، وهو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وحاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.



السيدة منى البلوشي

رئيس الموارد البشرية والشؤون الإدارية

الخبرة: 20 عاماً

انضمت السيدة منى البلوشي إلى مصرف السلام-البحرين منذ التأسيس في العام 2006م، وهي تمتلك خبرة تتجاوز 20 عاماً في مجال الموارد البشرية، وقوانين العمل، اكتسبتها من خلال عملها السابق كرئيسة لدائرة الموارد البشرية في ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد، ومن قبلها كإدارية في دائرة الموارد البشرية في شركة كي بي إم جي. ولقد كان للسيدة منى دوراً رئيسياً في نجاح عمليتي الاستحواذ التي قام بها المصرف على البنك البحرينى السعودى، وبي إم اي بنك بما يتعلق باندماج الموارد البشرية لتلك البنوك مع المصرف. وتحمل السيدة منى درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول بمدينة شيكاغو الأمريكية، كما تحمل زمالة معهد تطوير الموارد البشرية البريطاني (CIPD).



السيد قاسم تقوي المستشار العام

الخبرة: 15 عاماً

السيد قاسم تقوي هو مستشار قانوني محترف ذو خبرة أكثر من 15 عاماً في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية الإسلامية، والخدمات المصرفية للأفراد، والشؤون المالية، وقانون الشركات، وقانون العمل، والعقارات، والمقاولات. خلال حياته المهنية، قام السيد قاسم بمتابعة الأمور القانونية المستجدة للمصرف في دول مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. شغل السيد قاسم عدة مناصب تنفيذية في عدد من المؤسسات المصرفية والمالية في المنطقة. وبالإضافة إلى المسؤوليات التنفيذية الحالية كرئيس للشؤون القانونية للمجموعة، فإن السيد قاسم عضو في عدد من لجان الإدارة بما فيها لجنة الاستثمار، ولجنة المعالجات والتحصيل. السيد قاسم حاصل على درجة البكالوريوس في القانون، وهو محام مسجل لدى وزارة العدل والشؤون الإسلامية في مملكة البحرين.



د. محمد برهان أربونا رئيس الرقابة الشرعية

الخبرة: 21 عاماً

يمتلك الدكتور محمد أربونا خبرة تربو على 21 عاماً في القطاع المصرفي الإسلامي. قبل التحاقه بمصرف السلام-البحرين عمل الدكتور محمد كرئيس قسم الرقابة الشرعية، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في مصرف سيرة الاستثماري بمملكة البحرين. وقد تقلد قبل ذلك في بيت التمويل الكويتي في البحرين منصب رئيس قسم الرقابة الشرعية. كما عمل الدكتور محمد أيضاً في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية-البحرين (ايوفي) كباحث ومستشار شرعي. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الدكتور محمد محاضرات في مجال الصيرفة الإسلامية، والتمويل الإسلامي، إضافة إلى تقديمه الخدمات الاستشارية لبرامج التوجيه والتمهين لعدد من المؤسسات التعليمية الاحترافية. الدكتور محمد عضو سابق في اللجنة المنشأة من قبل مصرف البحرين المركزي لإدارة السيولة بين المصارف الإسلامية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في القانون المقارن تخصص الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ودرجة الماجستير في القانون المقارن، كما أنه حاصل أيضاً على درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية، والدبلوم العالي في التربية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.



السيد علي الخاجة

رئيس قسم الالتزام ومكافحة غسيل الأموال

الخبرة: 10 أعوام

يتمتع السيد علي الخاجة بخبرة طويلة في مجال الالتزام تمتد إلى 10 أعوام. قبل التحاقه للعمل مع مصرف السلام-البحرين، عمل مع بيت التمويل الكويتي-البحرين حيث كان مسؤولاً عن مختلف الجوانب التنظيمية بما فيها التأكد من توافق استثمارات العملاء وتداولاتهم مع تشريعات وقوانين مصرف البحرين المركزي. كما قضى السيد علي فترة من حياته المهنية مع مصرف البحرين المركزي، حيث تولى مهمة الإشراف والتدقيق على المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين. يحمل السيد علي شهادة البكالوريوس في الأعمال المصرفية والمالية من جامعة البحرين، وشهادة الدبلوما العالمية في الالتزام من الجمعية الدولية للالتزام.



الشيخ أحمد بن عبدالرحيم آل محمود

القائم بأعمال رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

الخبرة: 12 عاماً

يتمتع الشيخ أحمد آل محمود بخبرة مهنية في مجال الرقابة والتدقيق الشرعي تربو على 12 عاماً. قبل التحاقه بمصرف السلام-البحرين، قام بتأسيس الإدارة الشرعية في كل من بي ام اي بنك والمصرف العالمي، بالإضافة إلى إنضمامه لفريق الدائرة الشرعية بمصرف أبوظبي الإسلامي. ولقد كان له دوراً هاماً في نجاح عملية الاستحواذ التي قام بها المصرف على بي ام اي بنك، حيث كان عضواً في لجنة تحول بي ام اي بنك.

حاصل على الماجستير في التمويل الإسلامي من جامعة بولتون - المملكة المتحدة ، ويعمل حالياً على تحضير رسالة الدكتوراه في نفس الجامعة. كما أنه حاصل على البكالوريوس في الدراسات الإسلامية من جامعة البحرين. حصل على العديد من الشهادات المهنية والمتقدمة في مجال التخصص مثل عضوية زمالة برنامج المراقب والمدقق الشرعي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ودبلوم عالي في الفقه المالي الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية (BIBF). قام بتقديم العديد من ورش العمل التدريبية عن مبادئ المصرفية الإسلامية وصيغ التمويل والمنتجات المختلفة، وله العديد من المقالات والبحوث الصغيرة المتعلقة بالتدقيق والرقابة الشرعية وفقه المعاملات المالية والتمويل الإسلامي.



ويلتزم مصرف السلام- البحرين بتطبيق أعلى المعايير وأفضل الممارسات الدولية في مختلف مجالات أعماله، بما في ذلك حوكمة الشركات، والإلتزام، وإدارة المخاطر، كما يحرص على إدارة عملياته التشغيلية وفق أعلى مستويات الأمانة والشفافية والثقة.

تقرير أعضاء مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين

22

يسر مجلس إدارة مصرف السلام البحرين ش.م.ب ("المصرف") أن يضع بين أيدي المساهمين الكرام تقريره السنوي عن أداء المصرف والشركات التابعة له ("المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م.

شهد الإقتصاد العالمي تحسناً في العام الماضي تبعاً للتوسع المالي بالولايات المتحدة الأمريكية، مما إنعكس إيجاباً على أسواق العمل بخلق المزيد من فرص التوظيف فضلاً عن إزدهار التجارة الدولية وإرتفاع أسعار السلع حيث بلغ معدل النمو الإقتصادي العالمي %3.4 في العام المنصرم. وفي مملكة البحرين ورغم الظروف الإقليمية المحيطة بالوضع العام للمنطقة من تقلبات في أسعار النفط وحالة عدم الاستقرار الجيوسياسي وتدهور بعض قطاعات الأعمال مثل القطاع العقاري فإن خطة الموازنة العامة للمملكة تبدو واعدة حيث تهدف إلى تغطية العجز في الموازنة والتقليل من تكلفة الاقتراض ودعم الإستثمارات بغرض تحفيز النمو الإقتصادي.

وبالنسبة لمصرف السلام-البحرين ورغم أن العام الماضي كان مليئاً بالتحديات إلا أنه وبفضل من الله وتوفيقه وبجهود الإخوة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية، فقد تمكن المصرف من تحقيق نتائج إيجابية تمثلت في تحقيق أرباح صافية بنهاية ديسمبر 2018م بلغت 18.5 مليون دينار بحريني بزيادة قدرها %2.58 عن العام 2017م (18.1 مليون دينار بحريني). مع الأخذ في الإعتبار أن هذه النتائج قد تم التوصل إليها بعد

صافي الربح العائد للمساهمين
18.5 مليون د.ب.
(18.1 مليون دينار بحريني) 2017

↗ 2.58%

خسائر الائتمان وانخفاض القيمة
10.7 مليون د.ب.
(20.7 مليون دينار بحريني) 2017

إجمالي موجودات المجموعة
1.7 مليار د.ب.
بنهاية العام 2018م

↗ 7.6%

نسبة التكلفة التشغيلية إلى الدخل
44%

وتعتبر هذه النسبة من أكثر النسب فعالية بين المؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين.



سوف تعمل الإستراتيجية الجديدة على تطوير الأعمال المصرفية الأساسية وتعزيز المنتجات المقدمة للعملاء لاسيما الخدمات المصرفية للأفراد والتي شهدت نمواً متزايداً من حيث صافي تمويل الموجودات.

خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري
رئيس مجلس الإدارة

للمصرف لخلق كيان مصرفي ذي قدرة تنافسية عالية بفضل ما يتمتع به المصرف من رأس مال قوي و قاعدة مساهمين قوية وسيولة كبيرة تدعم خطته الاستراتيجية الجديدة.

ونود أن نطمئن السادة المساهمين الى أن المجموعة وبفضل من الله وتوفيقه مهياً لمواجهة التحديات وتحقيق أهدافها الرامية إلى تقديم منتجات وخدمات مصرفية تنافسية مبتكرة ومتنوعة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

ولا يفوتنا في مجلس إدارة المصرف أن نُعرب عن إمتناننا الكبير للقيادة الرشيدة تحت راية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد، نائب القائد الأعلى والنائب الأول لرئيس الوزراء، وإلى وزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة وإلى السادة مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين، وسوق دبي المالي والبنوك المرابسة والى جميع عملائنا ومساهميننا وموظفي المصرف الكرام على دعمهم المتواصل منذ إنشاء المصرف، متطلعين الى مشاركتكم عاماً منتجاً وناجحاً على جميع الأصعدة في عام 2019م بإذن الله وتوفيقه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري

رئيس مجلس الإدارة
12 فبراير 2019
المنامة، مملكة البحرين

خصم مخصصات للخسائر الائتمانية بما مجموعه 10.7 مليون دينار بحريني (20.7: 2017 مليون دينار بحريني) وارتفع إجمالي موجودات المجموعة بنسبة 7.6% ليصل إلى 1.7 مليار دينار بحريني بنهاية العام 2018م، وبعد فضل الله وكرمه فإننا ننسب ما تحقق من نتائج مالية جيدة إلى النمو الثابت في أعمال المصرف الأساسية وتحسن كفاءة عملياته المصرفية والتوسع في عمليات التمويل وحسن إدارة السيولة والتكلفة المتزايدة للتمويل، وبلغت نسبة التكلفة التشغيلية إلى الدخل 44% وذلك باستثناء التكاليف المخصصة للمبادرات الإستراتيجية وتعتبر هذه النسبة من أكثر النسب فعالية بين المؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين.

وعلى صعيد الخطط المستقبلية لدفع عجلة الأعمال بالمصرف والارتقاء بها لتحقيق المزيد من النجاحات، فقد بادرت المجموعة خلال السنة الفائتة الى تبني إستراتيجية جديدة للأعمال للسنوات الثلاث القادمة.

وسوف تعمل الإستراتيجية الجديدة على تطوير الأعمال المصرفية الأساسية وتعزيز المنتجات المقدمة للعملاء لاسيما الخدمات المصرفية للأفراد والتي شهدت نمواً متزايداً من حيث صافي تمويل الموجودات. كما تعمل الاستراتيجية الجديدة على التركيز بشكل خاص على تقديم الخدمات المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن تكريس التقنيات لتقديم خدمات مصرفية أكثر فعالية وكفاءة. كما تستهدف كذلك تسريع وتيرة التوسع الإقليمي والعالمي للمجموعة وذلك عبر التوسع الجغرافي في المنطقة وخلق شراكات عالمية وإقليمية جديدة تتيح للمصرف إرتياد آفاق أعمال أرحب بإذن الله.

وينتهز مجلس الإدارة هذه السانحة ليعبر للسادة المساهمين عن ثقته الكبيرة في الإنطلاقة القادمة

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة

24

ما زال مصرف السلام-البحرين ش.م.ب.ب ("المصرف") منطلقاً في مسيرته ضمن المؤسسات المالية الرائدة في مملكة البحرين وعلى نطاق أوسع في المنطقة. وقد عززت النتائج المالية التي حققها المصرف في عام 2018 من مكانته المرموقة وأكدت قدرته على تحقيق أرباح ونمو مستدام في الوقت الذي يمضي في طريقه إلى زيادة إستثماراته في بنيته التحتية ومنتجاته وخدماته وقوته البشرية بهدف تقديم عروض مبتكرة وتنافسية إلى عملائه الكرام.



ومع انطلاقة المصرف إلى عام 2019، وهو العام الذي يبدأ فيه تنفيذ الإستراتيجية، سوف يواصل المصرف تركيزه على تنمية الأعمال المصرفية الأساسية عن طريق تحسين تجربة العملاء عبر طرح المبادرات الرقمية التي تهدف إلى تطوير عروضنا الأساسية والإجراءات التشغيلية الخاصة بها.

رفيق النايض

الرئيس التنفيذي للمجموعة

في خضم المنافسة المحتدمة في السوق خلال عام 2018، في قطاعي البنوك التقليدية والإسلامية، استمرت أعمال الخدمات المصرفية الخاصة في مسيرة نموه من خلال تقديم مجموعة من الفرص الاستثمارية للعملاء وتسجيل زيادة كبيرة في سجلات الموجودات والمطلوبات.

وبصفته أحد المصارف الرائدة في السوق ومن أكبر المساهمين في هذا القطاع، تمكنت الخدمات المصرفية للشركات من زيادة مشاركته مع تمكين لكي يعملوا يدًا بيد لجلب مزايا جذابة ضمن برامج تمويل/تمويل+. واستمرت الخدمات المصرفية للشركات في التوسع في منتجاته وخدماته التي تقدمها إلى القطاعات التجارية وللشركات بغرض تلبية احتياجات أعمالها وقام بتنويع محفظته ومخاطره وأعماله ولعب دوراً جوهرياً في مجال التمويلات المشتركة المحلية وانتهج دوراً استراتيجياً كوكيلاً لإنشاء حسابات الضمان في البحرين وذلك في صفقة تمويل مشروع مراسي البالغ قيمته 56 مليون دينار بحريني إلى جانب كونه مشاركاً نشطاً في معاملات التمويلات المحلية المشتركة بين البنوك.

أما الخزانة والأسواق المالية فقد بادرت إلى توسعة شبكته من الشركات والبنوك وتمكن من زيادة كمية الأعمال مع التركيز على تعزيز سيولة المصرف في نفس الوقت الذي حافظ فيه على الربحية في أجواء التمويل المتصاعدة التكاليف. وتمكنت الدائرة من الإستمرار في إدارة السيولة المالية للمصرف ووضعها المالي عن طريق استثمار الأموال في الصكوك

وشهدت كافة إدارات المصرف إنجازات قياسية خلال عام 2018، ففي قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، وفي إطار تركيزه على خدمة العملاء، طرح المصرف العديد من المبادرات الرائدة لتعزيز العروض المصرفية المتنوعة وتجربة العملاء. وشمل ذلك، إطلاق منتجات جديدة مثل "Apply @ Home" و"iBank"، وتعزيز وظائف خدمة الصراف الآلي بالإضافة إلى إعادة تدشين الفرع الرئيسي للمصرف في المنامة ونقل فرع توبلي إلى موقع استراتيجي أفضل. وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، طرح المصرف، ولأول مرة في مملكة البحرين، أول بطاقة فيزا ائتمانية إسلامية لاتلامسية وبطاقات مسبقة الدفع بعملة متعددة بالدولار الأمريكي والجنه الإسترليني واليورو فضلاً عن أول منتج رقمي من نوعه في البحرين لحماية دفع الأجور ويطلق عليه نظام "الراتب" وذلك بالمشاركة مع الخدمات المالية العربية. كما كان لمبادرة المصرف في تحويل اعتماد طلبات التمويل إلى النظام الإلكتروني دوره الكبير في تحقيق نمو نسبته 50% في محفظة موجودات المصرف في نفس الوقت الذي شهد فيه برنامج دانات للتوفير، وهو من منتجات التوفير الرائدة، نمواً متواصلاً خلال العام.

تتجسد الإنجازات العديدة الحاصل عليها المصرف من جوائز مرموقة مثل جائزة "أفضل مصرف إسلامي للأفراد في البحرين لعام 2018" وجائزة "أكثر المنتجات المصرفية الإسلامية ابتكاراً في البحرين لعام 2018".

حاز المصرف على

جائزة التميز للشركات

في مجال تدريب القوى العاملة الوطنية وتطويرها.

وفي الختام يسرني بالنيابة عن مصرف السلام-البحرين أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري البالغ والعميق للقيادة الحكيمة لمملكة البحرين بقيادة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وصاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على قيادتهم الرشيدة ودعمهم المستمر للمصرف. كما أعبر عن خالص امتناني للدعم المتواصل من مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة وبورصة البحرين وسوق دبي المالي وهيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة، كما أتقدم بخالص الشكر إلى مجلس إدارتنا على دعمه الدائم وإلى مساهمينا الكرام وعملائنا الأوفياء الذين يساهمون في نجاحنا المستمر. وبهذه المناسبة، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى فريق العمل بمصرف السلام-البحرين على تفانيهم وما حققوه من إنجازات خلال عام 2018.

رفيق النايض

الرئيس التنفيذي للمجموعة

12 فبراير 2019

المنامة، مملكة البحرين

السيادية والأوراق المالية الإسلامية الأخرى التي تقدم عوائد معدلة المخاطر. ومن ضمن طموحاته إلى ترسيخ استراتيجيته الهادفة إلى خلق شبكة متنوعة، فقد قام المصرف بعقد علاقات مع مؤسسات مالية جديدة مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق أفريقيا وجنوب آسيا.

كما شهد العام استمرار تركيز المصرف على الابتكارات التشغيلية بالإستعانة بالتكنولوجيا ليس فقط لتعزيز تجربة العملاء والتوسع في المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها بل من أجل مضاعفة كفاءة وفعالية العمليات عن طريق تحسين الأنظمة الداخلية.

وعلى صعيد آخر، انطلق المصرف بقوة في إدارة مخاطر الائتمان والسوق لضمان التقليل منها مع تحركات الأسواق والعمل على تحقيق عوائد مستدامة معدلة المخاطر.

وتظل مواهب الموظفين الدعامة الرئيسية للصرح الأساسي الذي يقوم عليه المصرف ونجاحه الإستراتيجي. وقد تجلت جهود إدارة الموارد البشرية في تطوير هذه الثروة البشرية الثمينة في الاحتفال السنوي الـ34 الذي تنظمه وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، في حصول مصرف السلام-البحرين على "جائزة المنشآت المتميزة" في مجال التدريب وتطوير العمالة الوطنية.

في نهاية عام 2018 اعتمد المصرف على خطته الإستراتيجية الجديدة لفترة 3 سنوات مصممة لتأكيد المزيد من التطور لمصرف السلام-البحرين وتوطيد مكانته كمصرف رئيسي في المنطقة، ملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته. ومع انطلاقة المصرف إلى عام 2019، وهو العام الذي يبدأ فيه تنفيذ الإستراتيجية المذكورة، سوف يواصل المصرف تركيزه على تنمية الأعمال المصرفية الأساسية عن طريق تحسين تجربة العملاء عبر طرح المبادرات الرقمية التي تهدف إلى تطوير عروضنا الأساسية والإجراءات التشغيلية الخاصة بها. كما يتطلع المصرف إلى الإستفادة من شبكته المصرفية وقاعدة مساهميه للتوسع في قطاعات مصرفية معينة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف تحقيق نمو الموجودات والمطلوبات وتنويع النشاطات.



”أكثر المنتجات
المصرفية الإسلامية
ابتكاراً في البحرين
2018“

”أفضل مصرف يقدم
خدمات مصرفية
إسلامية للأفراد في
البحرين في 2018“

تقرير الهيئة الإدارية عن الأداء التشغيلي

البيئة الاقتصادية

استمر زخم النمو العالمي في 2018 مدفوعاً بتوسع مالي قوي في الولايات المتحدة الأمريكية، مشيراً إلى نمو الاقتصاد بمعدل سنوي يصل إلى 3.4% في الربع الثاني لعام 2018. فقد صرحت مؤسسة موديز أن "التوجه العالمي للأعمال متوافق مع الاقتصاد العالمي الذي بدأ يحقق نمواً ملحوظاً في الآونة الأخيرة". وواصل نظام الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية زيادة معدلات الفائدة خلال العام والتي أثرت على تدفق الأموال في اقتصاد الدول النامية التي قد تعاني من ارتفاع تكاليف الاقتراض وارتفاع أداء مؤشر الأسهم في الأسواق الأمريكية. وبالمقابل رفعت معظم المصارف المركزية في دول الخليج أسعار الفائدة على الإقراض. وعلى الرغم مما حققه النمو العالمي من استدامة في عام 2018، فإن التقلبات في الأسواق المالية والسياسة الاقتصادية العالمية لها تداعيات ملحوظة خلال النصف الأول من عام 2019 والذي قد يفضي إلى تراجع مؤشر الاستثمارات.

بيئة الأعمال

في ظل عدم الاستقرار الجيوسياسي في المناطق المحيطة وتقلبات سعر النفط وتدهور بعض القطاعات مثل قطاع العقارات، الذي يفرض تحديات أمام القطاع المصرفي في البحرين بما في ذلك ضعف السيولة وارتفاع معدلات الفائدة وارتفاع تكلفة التمويل. ونظراً لانخفاض أسعار النفط لتحقيق التوازن المالي في الميزانية المحلية، فقد شهدت البحرين تقلبات في المخاطر الائتمانية خلال العام. وفي أعقاب إعلان برنامج التوازن المالي واتفاقية الدعم المالي بقيمة 10 مليار دولار بين حكومة البحرين وحكومات السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت، شهدت البحرين انخفاضاً في مخاطر الائتمان خلال النصف الثاني من العام مصحوباً بتفاؤل متزايد بحزمة المساعدات المتفق عليها.

وعلى الرغم من التباطؤ العام في الأنشطة الاقتصادية المحلية، فقد عزز المصرف من إسهاماته في إصدارات الدين المحلي من المصرف المركزي وواصل الاستثمار في الأوراق المالية بالدولار الأمريكي والدينار البحريني بجانب الاستفادة من زيادة المشاركة في مبادرة "تمكين" بفضل دعمها لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

رأس المال المدفوع المجموعة حالياً

214 مليون د.ب.

أسهم الخزينة

3.8 مليون د.ب.

إجمالي موجودات المجموعة

1.7 مليار د.ب.

بنهاية العام 2018م

2.6% ↘

صافي الربح لمساهمي المصرف
18.5 مليون د.ب.

الأداء المالي

بالرغم من ظروف السوق الصعبة، حققت المجموعة نتائج طيبة في 2018 وواصلت في مسار نموها لتلبية توقعات المساهمين بجانب إدارة المخاطر بفعالية. وتأكيداً على قدرتها على المرونة والتكيف، فقد حققت المجموعة في العام المالي 2018 ربحاً صافياً لمساهمي المصرف بقيمة 18.5 مليون دينار بزيادة قدرها 2.6% مقارنة في العام الماضي (2017: 18.1 مليون دينار) مع مراعاة مخصص خسائر الائتمان وانخفاض القيمة بمقدار 10.7 مليون دينار بحريني (2017: 20.7 مليون دينار بحريني). وتُعزى هذه النتائج الإيجابية إلى الزيادة المطردة في الأعمال المصرفية الأساسية التي تضم تمويل الشركات والأنشطة التجارية والمصرفية للأفراد. وبالإضافة إلى التركيز على الأنشطة المصرفية الأساسية، فقد ساعدت الإستراتيجية التي وضعها المصرف لإسترداد أمواله، في إسترداد الكثير من المبالغ المتأخرة والموجودات المتعثرة التي ساهمت بدورها في زيادة الربحية.

صافي الموجودات المالية
175 مليون د.ب.
في 2018م

58.5% ↘

يبلغ رأس المال المدفوع المجموعة حالياً 214 مليون دينار بحريني، حيث أعادت المجموعة خلال العام شراء أسهمها الخاصة لتسجيل أسهم الخزينة بقيمة 3.8 مليون دينار بحريني، فيما بلغ إجمالي موجودات المجموعة 1,710.3 مليون دينار بحريني بتاريخ 31 ديسمبر 2018 (2017: 1,589.3 مليون دينار بحريني) محققة بذلك زيادة قدرها 7.6% مقارنة بعام 2017. وحيث كان النمو العام في الموجودات المصرفية الإسلامية بنسبة 4.1% فإن معدل نمو موجودات المجموعة الإجمالي تجاوز الأعمال المصرفية الإسلامية.

وشهد نمو الأعمال المصرفية الأساسية مع الأعمال المصرفية للأفراد نمواً هائلاً في صافي الموجودات المالية بنسبة 58.5% من 99 مليون دينار بحريني في عام 2017 إلى 157 مليون دينار بحريني في عام 2018، مع ثبات استثمار المجموعة في الصكوك خلال العام.

وإزداد إجمالي النفقات التشغيلية بنسبة 15% نتيجة لتكاليف المبادرات الاستراتيجية في حين بلغت نسبة تكلفة المجموعة إلى الدخل 44% مما يؤكد على أنها لا تزال إحدى أكثر المصارف كفاءة بين نظرائها في المملكة.

وضعت المجموعة استراتيجية جديدة ضمن أنشطتها المصرفية المعتادة، وتركزت هذه الاستراتيجية على الأعمال المصرفية الأساسية من خلال إطلاق المبادرات في العديد من المجالات مثل:

- توسع نشاط المصرف الإقليمي وفتح أول فرع خارجي له في الإمارات العربية المتحدة.
- تعزيز العروض القائمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمعاملات المصرفية الدولية.
- تطوير شريحة جديدة من الخدمات المصرفية المتميزة.
- زيادة ودائع الأفراد، والتحول الآلي للأنشطة المصرفية للأفراد.
- تطوير نظم إدارة علاقات العملاء والمعلومات الإدارية والتحويل الرقمي للعمليات والتوثيق.

جودة الموجودات

تواصلت المجموعة جهودها لاتباع نهج محافظ في اختيار موجودات جديدة للتمويل والاستثمارات. ففي نهاية العام تم تصنيف 96% من محفظة التمويل تحت فئة "الجيدة والمرضي" (2017: 84%)، وبلغ إجمالي مخصصات محفظة التمويل 36.3 مليون دينار بحريني (2017: 86.8 مليون دينار بحريني) وواصلت وحدة التحصيل وتعزيز الموجودات مراقبة التسهيلات المتأخرة والمتعثرة.

كفاية رأس المال

واصلت المجموعة جهودها في الحصول على ملاءة وسيولة مالية قوية، وفقاً لإرشادات "بازل 3" بتطبيق معيار نسبة كفاية رأس المال، واستمرت كفاية رأس المال للمجموعة في تحقيق معدل إيجابي بنسبة 20.63% في نهاية العام المالي مقابل الحد الأدنى لمصرف البحرين المركزي التي تبلغ نسبته 12.5%.

الأنشطة المصرفية

الخدمات المصرفية للأفراد

استمر المصرف في التوسع في منتجاته والخدمات المصرفية التي يقدمها للأفراد سعياً لتحقيق هدفه في دعم أسلوب حياة أكثر ربحية من الناحية المالية لعملائه. وفي عام 2018 قام المصرف بتقديم عروض مبتكرة ورائدة سوقياً أو التي تدعم عملية خلق تجربة مميزة للعميل. ووفقاً للنهج الذي يتبعه في التركيز على احتياجات ومصالح العميل، واصل المصرف تبني استراتيجيات تحويل عملياته إلى معالجات آلية ورقمية وقدم عدداً من المبادرات الرائدة بما في ذلك إطلاق خدمات التطبيق الإلكتروني "Apply @ Home" و "iBANK" وتحسين وظائف جهاز الصراف الآلي. أما بالنسبة للقنوات التقليدية، فقد عمل المصرف على تحسين شبكته بالتزامن مع افتتاح الفرع الرئيسي للمصرف في المنامة، ونقل فرع توبلي إلى موقع أكثر راحة وأفضل تصميمياً.

استمر المصرف خلال عام 2018 في حمل لواء الريادة في مجال ابتكار بطاقات السداد مع إطلاق العديد من البطاقات التي تعتبر الأولى من نوعها، وهذا يشمل أول بطاقة ائتمان تعمل بدون وأول بطاقة مسيقة الدفع متعددة العملات للطلبة والمتاحة بأربع عملات: الدينار البحريني والدولار الأمريكي والجنيه المصري واليورو، وأول الحلول لكشوف الرواتب، وكل ذلك بفضل الشراكة مع شركة الخدمات المالية العربية. ونجحت العروض الترويجية للبطاقة في تسريع استخدام البطاقة بما يتجاوز أداء السوق، وهذا يشمل مزايا العميل مثل الأميال الجوية مع 4 أضعاف الأميال و6 أضعاف الأميال على استخدامات البطاقة الدولية بالإضافة إلى فرص الفوز بالانتقالات عبر الحدود.

ودعمت عملية الموافقة على التمويل تمكين السداد آلياً في اليوم نفسه لتمويل الأفراد والتسعير الترويجي الموسع مدعوماً بمعدل نمو بنسبة 50% في محفظة موجودات المصرف.

كما شهد برنامج دانات للتوفير، وهو احد منتجات الودائع الرئيسية للمصرف، نمواً إيجابياً بنسبة 15% في مشاركة العملاء على أساس سنوي. وكان ذلك مدفوعاً بهيكل الجائزة المعزز، مع أول جائزة نقدية بقيمة مليون دولار والتي استقبلها العملاء بصورة إيجابية.

وخلال العام، كُرمت مؤسسة جلوبال بزنس أوتلوك البريطانية الدائرة الخدمات المصرفية للأفراد عن ذلك بحصوله على جائزة التميز "كأفضل مصرف يقدم خدمات مصرفية للأفراد - البحرين 2018" و"أكثر المنتجات المبتكرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في البحرين 2018".

وأكد مصرف السلام على التزامه بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ومشاركته الفعالة في خطة مزايا للإسكان الاجتماعي التي تدعم المواطنين في تحقيق حلمهم بامتلاك مسكنهم.

ومن أجل المضي قدماً، سيواصل المصرف التوسع في شبكاته التقليدية والرقمية والاستثمار في طرح منتجات وخدمات مبتكرة مصممة لمساعدة العملاء في التوفير ودعم عملية اجراء المدفوعات التي تعزز عملية الخدمة الذاتية وانجاز المعاملات المصرفية عن بُعد، مما يرسخ مكانة المصرف كمؤسسة رائدة في مجال تقديم خدمات مصرفية إسلامية للأفراد.

وخلال العام، كُرمت مؤسسة جلوبال بزنس أوتلوك البريطانية الدائرة الخدمات المصرفية للأفراد عن ذلك بحصوله على

جائزة التميز "كأفضل مصرف يقدم خدمات مصرفية للأفراد - البحرين 2018"
و"أكثر المنتجات المبتكرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في البحرين 2018".

الخدمات المصرفية الخاصة

تقدم الخدمات المصرفية الخاصة طويلاً مصرفية شاملة وشخصية والتي تلبى جميع متطلبات العملاء في مجال الخدمات المصرفية الخاصة للأفراد والشركات وإدارة الثروات والخزينة المالية.

وفي ظل التنافس المتزايد على معدل الأسعار الربحية في مجالي الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في عام 2018، فقد واصلت إدارة الخدمات المصرفية الخاصة نموها من خلال تقديم خدمات عالية المستوى للعملاء وحجز الأصول طويلة الأجل والعمل على التقليل من تكاليف التمويل وتقديم فرص استثمارية متعددة.

وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، حرصت الإدارة على زيادة سجلات الودائع والاستثمار وحققنا لغاية الآن أكثر من نصف مليار دولار أمريكي من محفظة الموجودات، وبلغت حصيلة استثمار فريق الإدارة أكثر من 80 مليون دولار أمريكي خلال العام في حين كان أداء وحدة الوساطة ممتازاً، محققاً زيادة بنسبة 300% في عام 2017.

الخدمات المصرفية للشركات

الإدارية. كما ركزت الدائرة أيضاً على بناء حساب ضمان يقوم على تحديد المشاريع الجديدة والاستمرار في بناء سجل قوي للودائع.

وتعمل الدائرة بشكل وثيق، بالتزامن مع عملية تحويل العمليات الى الكترونية ورقمية، مع دائرة الإبداع وتقنية المعلومات لتطوير منصة مصرفية رقمية حديثة من شأنها أن تزود العملاء من الشركات بتجربة مصرفية رائعة، ومن المقرر إطلاق المنصة في 2019.

وخلال العام، تم تطبيق دورات تدريبية مكثفة لجميع مديري العلاقات مع الشركات وتنفيذ عملية مبسطة وسريعة لإدارة خطابات الضمان وخطابات الاعتمادات المستندية مقابل هوامش نقدية. كما تم اخضاع سياسة الائتمان لمراجعة تفصيلية مع إدخال عدد من التحسينات التي تهدف إلى تحسين كفاءة المصرف.

بالرغم أن تراجع أسعار النفط ومحدودية السيولة في الأسواق قد استمرت في فرض تحديات أمام نشاطات إدارة الخدمات المصرفية للشركات، إلا أن دائرة الخدمات المصرفية للشركات قد نجحت في المحافظة على سلامة سجلاتها بفضل الإدارة الاستباقية للحسابات وجذب عملاء من ذوي المداخيل العالية مع الحصول على فرصة لتعزيز السقوف الإئتمانية بصورة انتقائية للسجلات الحالية وذلك بتقديم شروط تنافسية.

واستمرت الدائرة طوال عام 2018 في التركيز على تسويق برنامج "تمكين" والاستفادة من أكثر من 37 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في السوق المحلي في 2018 حيث يعمل المصرف عن كُتب مع تمكين لتوفير المزيد من المزايا في نظامي "تمويل/ تمويل بلس" لتلبية متطلبات السوق. كما تم التركيز على مصادر الأرباح التشغيلية والدخل والمصروفات حسب مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية التي تمكن المصرف من زيادة إيراداته من رسوم الخدمات

الخزينة والأسواق المالية

ومع استمرار التركيز على تعزيز سيولة المصرف والحفاظ على إمكانية تحقيق الربحية في ظل ارتفاع تكلفة التمويل، فقد قامت الدائرة بزيادة نشاطاته في مجال القطع الأجنبي بتقديم خدمات الى نطاق أوسع من العملاء من الشركات وزيادة حجم التمويل الى قاعدة اوسع من المصارف الإقليمية والعالمية. كما عمل المصرف على تنمية محفظة الصكوك وذلك بالاستثمار في أوراق مصرف البحرين المركزي وأوراق مالية معتبرة إقليمية ودولية خلال العام الماضي.

في ظل تحديات السيولة وارتفاع تكلفة التمويل وتراجع التصنيف الائتماني لمملكة البحرين من قبل وكالات التصنيف الدولية التي أثرت سلباً على الحدود الائتمانية الدولي للمصارف، فقد استطاعت دائرة الخزينة والأسواق المالية أن تحقق أداءً جيداً في 2018 من خلال استقطاب مؤسسات مالية جديدة كعملاء جدد وزيادة حجم الأعمال الأساسية بشكل عام.

واستمر تركيز فريق الخدمات المصرفية الخاصة، التي شهدت نمواً خلال العام، في تحقيق قيمة مضافة للعملاء، حيث تم العمل على تقديم الخدمات والمنتجات الجديدة محلياً وإقليمياً والتي شملت المشاريع المشتركة والمنتجات المعاد تقديمها للعملاء من قبل مقدمي الخدمات المصرفية الخاصة الدولية.

ومن المتوقع أن يشهد عام 2019 تركيزاً مستمراً على نمو محفظتنا الاستثمارية وتعزيز عروض المنتجات والخدمات وتقديم الخدمات المصرفية المميزة للعملاء.

وانطلاقاً من سعي جديد الذي من المقرر تطبيقه ابتداءً من العام القادم. وسيشهد عام 2019 مزيداً من التركيز على ترشيد التكلفة مقابل الإيرادات بالميزانية العمومية نظراً لتعاقد تكاليف التمويل، مع مراعاة متطلبات نموذج مخاطر ادارة السيولة الخاص بمصرف البحرين المركزي و التأكيد على توسيع نطاق الخدمات مع سعي المصرف لتغطية التعاملات بأسواق جديدة للخرانة وأعمال المؤسسات المالية.

المعاملات المصرفية الدولية

بالرغم من التحديات التي تتسم بها بيئة الأعمال، كان عام 2018 عاماً منتجاً لخدماتنا المصرفية للمؤسسات المالية الدولية من حيث قاعدة العملاء ونمو الإيرادات والتوسع في أسواق جديدة. فخلال العام كانت الدائرة مساهماً فعالاً في تحقيق الإيرادات حيث إنها ساهمت في نمو شبكة المصرف على الصعيد العالمي ودعم الأعمال التجارية المحلية من حيث إدارة النقدية والمتطلبات المصرفية الأخرى ذات الصلة. كما استمر المصرف في بناء قاعدة عملاء قوية وشبكة بنوك تقدم أساساً قوياً لأعمالنا في مجال المعاملات الدولية وتقديم الخدمات للمؤسسات المالية الدولية، خاصة وأن المصرف يمتلك شبكة مصارف مراسلة قوية بين نظرائها مع بناء علاقات جديدة في أسواق محددة مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال وشرق أفريقيا وجنوب آسيا، وما وراء تلك الحدود للتأثير إيجابياً على جميع إيرادات أعمال المصرف في عام 2018. وسينعكس التأثير الكلي لتوسع قاعدة العملاء على الميزانية العمومية لعام 2019.

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ركزت الدائرة على تنمية علاقات المصرف في الأسواق الحالية في حين استمر في تنفيذ نهجه الاحترافي لبناء شراكات مع نظرائه في أسواق جديدة إقليمياً وعالمياً بينما يسعى لتنويع أنشطة المجموعة وتحسين الدخل، وتحقيق المزيد من الإيرادات والحفاظ على دخل ثابت.

حرصت الدائرة ايضاً على المحافظة على علاقات قوية مع المؤسسات المالية لتسهيل التجارة وتعزيز أنشطة المصارف المراسلة وفرص المشاركة في المخاطر من حيث تأسيس الموجودات وبيع الأسهم

للمصارف الشركاء عندما يبلغ المصرف إلى أقصى قدراته الاستيعابية. وخلال العام استفاد المصرف من التمويلات الخاصة المرتبط بالأدوات التجارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية واستطاع أن ينجز العديد من معاملات التمويل لدعم متطلبات التجارة. كما قتم المصرف بتعزيز معاملات محفوفة بالمخاطر عبر الحدود بصورة انتقائية في مجال أنشطة المصارف المراسلة للمؤسسات المالية وفي أعمال التمويل التجاري المهيكل المدعومة بالأدوات التجارية الأساسية ومعاملات التي تمول نفسها ذاتياً. ولدى المجموعة القدرات والكفاءات والخبرة والبنية التحتية اللازمة لتنفيذ المعاملات التجارية المعقدة التي تخدم عملية توسعة قاعدة عملائها وترسيخ شبكة شراكة وطيدة طويلة الأمد، وهما أهم عاملان أساسيان بينما تنفذ الدائرة دورها المحوري في التوسع الاستراتيجي للمصرف على مدار السنوات القادمة.

وواصلت الدائرة طوال العام جهودها في تخفيف المخاطر السياسية والتجارية وتقييم التعاون مع وكالات التصدير والإئتمانات ومصارف التطوير على أساس مستمر.

تقنية المعلومات

تماشياً مع استراتيجية المصرف الرقمية الطموحة، أطلقت دائرة تقنية المعلومات عدداً من المبادرات في 2018 والمصممة خصيصاً لتعزيز البنية التحتية للمصرف ودعم تقديم خدمات ومنتجات فائقة الجودة إلى عملاء المصرف.

وشهد العام إطلاق مجموعة محدثة ومطورة من الخدمات المصرفية المتنقلة للأفراد، في حين طرح مصرف السلام - سيشيل، وهو شركة تابعة لمصرف السلام-البحرين، نظام خدمات مصرفية جديد عبر الإنترنت، كما خضع نظام الخدمات المصرفية الأساسي للمصرف للتطوير بغرض ضمان انسيابية تدفق أعمال المجموعة وزيادة كفاءتها وفعاليتها وتطوير مستوياتها ونتاجيتها. وشمل ذلك طرح أنظمة جديدة لزيادة فعالية العمليات التي تجعل من إنجاز العمل المصرفي أكثر راحة وسهولة للعملاء الكرام.

كما حرصت الدائرة طوال العام على الالتزام بمتطلبات الحلول التنظيمية.

العمليات

لعبت دائرة العمليات في العام 2018 دوراً رئيسياً في تعزيز كفاءة عمليات المصرف لضمان حصول جميع العملاء على خدمة متميزة في فترة تشهد تحديات شاملة و تتمثل في ارتفاع نسبة طلبات التسهيلات والتغيير الشامل في البيئة التقنية الداخلية والبيئة الخارجية ومنها تطبيق ضريبة القيمة المضافة على بعض الرسوم المصرفية.

وكان للدائرة دور فعال في إطلاق أنظمة جديدة وحديثة خلال العام 2018 وشمل ذلك تطبيق نظام داخلي لخدمة العملاء، الذي زاد من جودة متابعة طلبات الزبائن داخليا بين الدوائر، وإمكانية تعقبها ودعم الزيادة المطردة في عدد طلبات التسهيلات المصرفية في زمن قياسي.

خلال العام 2018 استمر تركيز الدائرة في الحفاظ على مستوى عالٍ من خدمة العملاء و تطوير الأداء في مختلف المجالات والالتزام بالإرشادات التنظيمية لمصرف البحرين المركزي وتطبيق أفضل الممارسات البنكية وتحقيق كفاءة تشغيلية عالية. وعلاوة على ذلك شاركت الدائرة بفعالية في تحديث الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الاجهز المتنقلة والخدمات المصرفية الرقمية، حيث حقق المصرف بالفعل مستوى عالٍ من الانتقال الى استخدام الوسائل التقنية والرقمية التي سوف تشهد المزيد من المبادرات في العام 2019.

ومن الجدير بالذكر أن مصرف السلام-البحرين كان أول مصرف ينتقل لنظام التسوية الفورية "RTGS" المحدث ومن أوائل المصارف التي وفرت نظام السداد الإلكتروني و تحويل الأموال بين المصارف بالبحرين "Benefit Pay" باستخدام تكنولوجيا متطورة بالتعاون مع المصرف المركزي و شركة "Benefit". و يعتبر المصرف في مصاف المؤسسات المالية العالمية في مجال تقديم الخدمات المصرفية وسيشهد عام 2019 استمرار مبادرات رفع مستوى خدمة العملاء مع استمرار التحسينات الدورية لإرضاء جميع عملائنا الكرام.

حوكمة الشركات وإدارة المخاطر

تستمر المجموعة في التركيز على أهمية حوكمة الشركات مع تقوية وتطبيق إدارة المخاطر. خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تم تطبيق عدد من المبادرات وإعداد دليل موحد لحوكمة الشركات لتعزيز المراقبة القائمة على المخاطر وتحقيق أعلى المعايير الممكنة في حوكمة الشركات.

في أعقاب اجتماع الجمعية العامة العادية الذي انعقد في 22 مارس 2018، انتخب المساهمون مجلس إدارة جديد للفترة القادمة من مارس 2018 إلى مارس 2021. وبعد اجتماع الجمعية العامة العادية، انتخب الأعضاء بالإجماع سعادة السيد خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري بصفته رئيس مجلس الإدارة وسمو الشيخ خالد بن مستهيل المعشني بصفته نائب الرئيس، كما تم انتخاب وتعيين أعضاء الهيئة الشرعية الجدد. ووفقاً للتعليمات الواردة في نموذج الضوابط عالية المستوى لقواعد مصرف البحرين المركزي وموثائق مصرف السلام - البحرين، يتم تقييم لجان المجلس على أساس سنوي، وتم فصل لجنة المكافآت والتعيينات وحوكمة الشركات إلى لجتين منفصلتين "لجنة المكافآت" و "لجنة التعيينات وحوكمة الشركات".

وحرصاً على إدارة المخاطر بفعالية وكفاءة، فقد حرص المصرف على إعطاء هذا الموضوع الأولوية القصوى، واستباق ظروف الاقتصاد الكلي المثيرة للتحديات لضمان السيطرة التامة على جودة موجودات المجموعة والإفصاح الشامل للمخاطر. وتأكيداً على نجاح نشاطات الدائرة، كانت المخصصات المقررة أقل من الأعوام الماضية. ومن أجل التغلب على مشكلة السيولة الآخذة في التدهور في الأسواق، استمر المصرف في زيادة تركيزه على إدارة السيولة. وشهدت المراقبة على مخاطر الائتمان والإفصاح للمخاطر التشغيلية انخفاضاً ملحوظاً، في حين ساهم إطار الأمن المعزز في التقليل من تأثير مخاطر أمن المعلومات المتزايدة في السوق.

شهد هذا العام قيام فريق المخاطر بتقليل مستوى مخاطر الأصول المتعثرة وإعادة تصديق شهادة بطاقة السداد ومعايير أمن البيانات التي حصلت عليها المجموعة وتحويل عملية اعتماد الائتمانات للأفراد إلى النظام الآلي لتحقيق المزيد من الكفاءة والفاعلية. وشهدت السنة تدريبات على المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ومخاطر أمن المعلومات.

تهدف حوكمة الشركات وإدارة المخاطر إلى زيادة حوكمة الشركة وتعزيز التقنيات اللازمة لإدارة المخاطر بطريقة أكثر فاعلية وتعزيز الشفافية في إعداد التقارير عن المخاطر وتحسين متابعة الأصول التي يحتمل أن تتعرض والتنفيذ الفعال والمستمر لإطار عمل إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة.

اعرف عميلك

تم التركيز على العناية الواجبة لضمان تنفيذ الأنشطة المالية لعملاء المجموعة وفقاً لإرشادات وقوانين الجهات التنظيمية. وفي هذا المجال تلتزم المجموعة بتطبيق نموذج الجرائم المالية حسب قواعد مصرف البحرين المركزي، ويحتوي النموذج على لائحة لمكافحة غسل الأموال التي أعدت بموجب توجيهات مجموعة العمل المالي وهي المؤسسة الدولية المسؤولة عن وضع سياسات مكافحة غسل الأموال الدولية.

في عام 2018، عزز المصرف من جهوده في مراجعة متطلبات "اعرف عميلك" بمزيد من الرصد واستخدام وسائل تقنية إضافية، وعلى وجه الخصوص، تم التركيز على تقييم مخاطر العميل آلياً.

وحرصاً على زيادة وعي الموظفين من ذوي الصلة بسياسات "اعرف عميلك" وإجراءاتها، عُقدت جلسات تدريبية خاصة للموظفين المعنيين بأهمية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة كما تم تدريب جميع موظفي المصرف عبر الإنترنت على مكافحة غسل الأموال.

وسوف يستمر المصرف في بذل المزيد من الجهد والتركيز على تبسيط العمليات لتسهيل الالتزام التام وتحقيق المزيد من التوسع في مواردها وتعزيز أنظمتها تماشياً مع اللوائح المتزايدة التي تقرها الهيئات التنظيمية.

الموارد البشرية

تسعى دائرة الموارد البشرية إلى جذب المواهب المحلية وتطويرها واستبقائهم وذلك بالتشجيع على الثقافة المؤسسية التي تتميز بالاحترام والتعاون والتقدم المهني والتعلم المستمر.

ففي 2018، تم الاعتراف بجهود المصرف في مجال الموارد البشرية تجاه تحقيق هذه الرسالة في الدورة رقم 34 للاحتفال الذي تنظمه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، حيث حاز المصرف على جائزة التميز للشركات في مجال تدريب القوى العاملة الوطنية وتطويرها.

وتأكيداً على الالتزام الصارم بالتعلم، ركزت الدائرة في ورشها التدريبية والتطويرية خلال العام على مهارات القيادة وخدمة العملاء والامتثال التنظيمي ومهارات الإتصال. وتم عقد ورش عمل داخلية حول الأخلاقيات المهنية وأداب العمل والذكاء العاطفي وضرورة القيمة المضافة التي استغرقت 13,452 ساعة على مدار العام.

ويواصل المصرف جهوده في تمكين الموظفين وإرشادهم للوصول إلى تحقيق إمكاناتهم كاملة، وعلى هذا الصعيد، تم خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وضع خطة جديدة للتعاقد الوظيفي كجزء من برنامج تطوير القدرات. وفي انطلاقته نحو المستقبل، سيواصل المصرف تعزيز ورفع كفاءة موظفيه الذين يتميزون بالحيوية والديناميكية، ويمثل البحرينيون منهم 91% من أجل تحقيق النجاح الاستراتيجي وتعزيز سمعته كأفضل صاحب عمل.

المواهب البحرينية

91%

يتميزون بالحيوية والديناميكية

مجموع الساعات التدريبية

13,452 ساعة

جائزة التميز للشركات

الفائز

في مجال تدريب القوى العاملة الوطنية وتطويرها.

تقرير حوكمة الشركات

36

الالتزام بضوابط الحوكمة

يعمل المصرف على تطبيق أعلى المعايير الأخلاقية عن طريق الإفصاح عن كافة نتائج المصرف بدقة وشفافية مع الحرص على الإستمرار في الامتثال الكامل للقوانين واللوائح وفقاً للقوانين واللوائح التي تحكم نشاطات المصرف. ومنذ قيام مصرف البحرين المركزي بمملكة البحرين بتطبيق قانون حوكمة الشركات الجديد، فقد استمر المصرف في تطبيق المعايير والإجراءات الضرورية لتعزيز وضمأن التزامه بضوابط الحوكمة.

المساهمون

المساهمون الرئيسيون كما في 31 ديسمبر 2018م

الاسم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	الحصة %
بنك مسقط ش.م.ع	سلطنة عمان	315,494,795	14.74
مصرف الطاقة الأول ش.م.ب (مقفلة)	مملكة البحرين	134,384,098	6.28
شركة عبر البحار للإستثمار ش.ش.و.	مملكة البحرين	128,773,381	6.01

حصص المساهمين كما في 31 ديسمبر 2018

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	نسبة الأسهم الصادرة
أقل من 1%	810,548,142	22,507	37.86
1% إلى أقل من 5%	751,730,336	15	35.11
5% إلى أقل من 10%	263,157,479	2	12.29
10% إلى أقل من 20%	315,494,795	1	14.74
20% إلى أقل من 50%	-	-	-
50% فأكثر	-	-	-
المجموع	2,140,930,752	22,525	100.00

تتوزع ملكية أسهم المصرف العادية على النحو التالي:

الجنسية	عدد الأسهم	نسبة الملكية*
البحرين الحكومية	-	-
المؤسسات	476,308,756	22.25
الأفراد	159,020,045	7.43
دول مجلس التعاون - باستثناء مملكة البحرين الحكومية	-	-
المؤسسات	463,104,129	21.63
الأفراد	893,789,677	41.75
اخرى المؤسسات	3,546,479	0.17
الأفراد	145,161,666	6.78
المجموع	2,140,930,752	100.00

*تم تقريب النسب المئوية.

مجلس الإدارة

يعمل مجلس الإدارة على تحديد توجهات المصرف بكل حكمة وبصيرة ويضع أهدافه ويطور الإستراتيجيات التي تنطلق نشاطات المصرف على نهجها من أجل تمكينه من تحقيق أهدافه وأغراضه. كما يقرر المجلس مستقبل المصرف من خلال حماية أصوله وصيانة سمعته. ولكي يتمكن أعضاء مجلس الإدارة بأداء واجباتهم على أتم وجه، فإنهم يحرصون على تطبيق كل المهارات المهنية التي يتمتعون بها مع ما يتميزون به من عناية وحرص بما تمليه عليهم مسؤولياتهم كمؤتمنين عليها، حيث أنهم مسؤولين عن أداء المصرف أمام المساهمين الذين يتمتعون بالأهلية والحق في عزلهم من مناصبهم.

تتمثل مهمة المجلس الرئيسية في ضمان الحوكمة السليمة والإدارة الفعالة لشؤون المصرف حفاظاً على مصلحة مساهميه، وضمان توازن مصالح القطاعات المتنوعة للمتعاملين معه من عملاء وموظفين وموثرين ومجتمعات محلية. ويتوقع من المجلس، في كل ما يقوم به من تصرفات، أن يصدر أحكامه وأراءه التجارية في كل ما يعتقد أنه في مصلحة المصرف ومساهميه وعملائه بالشكل المعقول. وفي سبيل ذلك فإنه يمكن لأعضاء المجلس الاعتماد على ما يتمتع به كبار المسؤولين التنفيذيين بالمصرف والمستشارين والمدققين الخارجيين من أمانة ونزاهة مهنية.

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من كوادر متخصصة يتميزون بالمهارات والخبرة اللازمة لقيادة المصرف بمراعاة اشتراطات الحوكمة وتحقيق أهداف جميع منسوبي المصرف و الجهات ذات العلاقة بالمصرف. وفي إطار الإلتزام بالأنظمة، فقد تم الحرص على أن يتألف مجلس الإدارة من أعضاء يتمتعون بخبرات وخلفيات مهنية كافية. وفي هذا الإطار يقوم المجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة تشكيلته والمساهمات التي يقدمها أعضاؤه واللجان المنبثقة عن المجلس. ويخضع تعيين أعضاء مجلس الإدارة للدراسة المسبقة من لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة وموافقة السادة المساهمين ومصرف البحرين المركزي. ويخضع تصنيف أعضاء مجلس الإدارة "التنفيذيين" و"غير التنفيذيين" و"المستقلين" للتعريفات الواردة في قواعد مصرف البحرين المركزي.

وينتخب كل عضو في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات حيث يتوجب عليه بعد انقضائها أن يتقدم من جديد إلى الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين في حال رغبته في إعادة تعيينه. ويخضع حضور اجتماعات مجلس الإدارة للأنظمة واللوائح المنصوص عليها في قواعد مصرف البحرين المركزي.

تفويضات ومهام ومسئوليات مجلس الإدارة

تتمثل المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية للمصرف ومباشرة عملياته وفقاً للهيكل والنظم القانونية والرقابية المقررة. كما أن المجلس مسئول عن القوائم المالية الموحدة للمصرف وعن مدى ملاءمة الأنظمة المالية والتشغيلية وضوابط الرقابة الداخلية فضلاً عن تنفيذ مبادئ أخلاقيات العمل وقواعد السلوك. وقد قام المجلس بتكليف الرئيس التنفيذي للمجموعة لتولي مسؤوليات الإدارة اليومية للمصرف.

يعمل مجلس الإدارة وفقاً لبرنامج رسمي بالنسبة للموضوعات التي تتطلب منه اتخاذ قرارات بشأنها بما يضمن استمرارية مجلس الإدارة في مسؤوليته عن تحديد توجهات المصرف والتي تشمل على:

- مراجعة الخطة الإستراتيجية للمصرف.
- مراجعة أداء الإدارة التنفيذية (جميع الأشخاص المعتمدين)
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- الموافقة على شراء المواد والتصرف في الأصول؛
- الموافقة على النفقات الرأسمالية؛
- الموافقة على مستويات الصلاحيات؛
- تعيين مدققي الحسابات ومراجعة القوائم المالية وأنشطة التمويل؛
- مراجعة تقرير حوكمة الشركات؛
- الموافقة على الخطة والموازنة التشغيلية السنوية؛
- تأمين الإمتثال بالأنظمة والاشتراطات الرقابية؛
- دراسة ومراجعة كفاية وسلامة ضوابط الرقابة الداخلية؛ و
- إقرار جميع السياسات المتعلقة بعمليات المصرف وممارسته لمهامه وأنشطته.

نظام الانتخاب في مجلس الإدارة

تنص المادة 26 من النظام الأساسي للمصرف والمتعلقة بمجلس الإدارة على ما يلي:

1. يتولى إدارة المصرف مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن (5) أعضاء ينتخبهم المساهمون عن طريق التصويت التراكمي السري وذلك بمقتضى أحكام قانون الشركات التجارية بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيينهم. ويعين أعضاء مجلس الإدارة او ينتخبون لفترة لا تتجاوز ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد. والتصويت التراكمي يعني أن كل مساهم سوف يكون له عددا من الأصوات يعادل عدد الأسهم التي يملكها في الشركة، ويتمتع بحق التصويت لمرشح واحد او يوزع اصواته على المرشحين الذين يختارهم.
2. يجوز لكل مساهم يملك 10% أو أكثر من رأس المال تعيين من يمثله في مجلس الإدارة بنفس تلك النسبة من عدد أعضاء المجلس، ويسقط حقه في التصويت في النسبة التي يتم التعيين عنها. فإذا بقى له نسبة لا تؤهله لتعيين عضو آخر يجوز له استخدام تلك النسبة في التصويت.
3. ينتخب مجلس الإدارة عن طريق الإقتراع السري رئيساً ونائباً واحداً أو أكثر للرئيس لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد. ويحل نائب الرئيس مكان الرئيس اثناء غيابه او اذا حالت أي ظروف دون حضوره. وترسل نسخة من قرار انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبه الى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة والى مصرف البحرين المركزي.

تناولت المادة 29 من النظام الأساسي "حالات إنهاء العضوية في مجلس الإدارة"، ونصت على ما يلي:

تنتهي عضوية العضو في المجلس في الأحوال التالية:

- أ. إذا تخلف عن حضور أربع جلسات متتالية في السنة بدون عذر مقبول وقرر مجلس الإدارة إنهاء عضويته؛
- ب. إذا استقال من منصبه بطلب كتابي؛
- ت. إذا فقد أي من الاشتراطات المنصوص عليها في المادة 26 من النظام الأساسي؛
- ث. إذا تم تعيينه أو انتخابه بخلاف أحكام القانون؛
- ج. اذا أساء استعمال عضويته للقيام بأعمال منافسة للشركة أو ألحق ضرراً فعلياً بها ؛
- ح. اذا أدين من قبل أية محكمة بالسرقة أو الإختلاس أو النصب أو التزوير او اصدار شيكات بدون رصيد او أي من الجرائم التي ينص عليه القانون؛
- خ. اذا أعلن افلاسه ؛
- د. اذا أنهى أي من المساهمين تعيينه في المجلس كمثل له او اذا صوّت المساهمون في الجمعية العمومية على اقالته بموجب المادة رقم 44، او
- ذ. اذا اعتبره مصرف البحرين المركزي غير مستحقاً لهذا المنصب.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

العضو المستقل هو العضو الذي قرر مجلس الإدارة بشكل محدد بأنه ليس لديه أية علاقة جوهرية من شأنها التأثير على استقلاليته في اتخاذ قراراته مع الأخذ في الاعتبار جميع الحقائق المعروفة. وقد أفصح أعضاء مجلس الإدارة عن استقلاليتهم بتوقيعهم على الإقرار السنوي لأعضاء مجلس الإدارة والذي من خلاله أعلنوا أنه خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 قد استوفوا جميع الشروط المطلوبة من مختلف الجهات الرقابية لكي يتم اعتبارهم أعضاء مستقلين.

في عام 2018م، كان مجلس الإدارة يتكون من الأعضاء التالية أسمائهم:

الأعضاء غير التنفيذيين

سعادة السيد خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري	رئيس مجلس الإدارة
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد مطر محمد البلوشي	عضو مجلس إدارة

الأعضاء التنفيذيين

السيد يوسف عبدالله تقي *	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة
--------------------------	--

*السيد يوسف عبدالله تقي لم يشارك في انتخابات مجلس الإدارة أثناء انعقاد اجتماع الجمعية العامة لعام 2018 وعليه فإنه لم يعد عضو بمجلس الإدارة منذ 22 مارس 2018.

الأعضاء المستقلين

السيد حسين محمد الميزة	عضو مجلس إدارة
السيد سالم عبدالله العوادي	عضو مجلس إدارة
السيد الحر محمد السويدي	عضو مجلس إدارة
السيد خالد سالم الحليان	عضو مجلس إدارة
السيد زايد علي الأمين	عضو مجلس إدارة
السيد سلمان صالح المحميد	عضو مجلس إدارة
السيد خالد شهاب الدين ماضي	عضو مجلس إدارة
سمو الشبيخة حصة بنت خليفة آل خليفة	رئيس مجلس الإدارة*
السيد عصام بن عبدالقادر المهيدب	عضو مجلس إدارة*
السيد سليمان بن محمد اليحيائي	عضو مجلس إدارة**
السيد هشام صالح الساعي	عضو مجلس إدارة*
السيد محمد شكري غانم	عضو مجلس إدارة*

*الأعضاء الذين لم يشاركوا في انتخابات مجلس الإدارة أثناء انعقاد اجتماع الجمعية العامة لعام 2018 وعليه فإنهم لم يعدوا أعضاء بمجلس الإدارة منذ 22 مارس 2018.

** السيد سليمان محمد اليحيائي قد تقدم باستقالته منذ 13 فبراير 2018.

ميثاق مجلس الإدارة

تبنى مجلس الإدارة ميثاقاً يشمل الصلاحيات والأعراف اللازمة لحوكمة المصرف. وقد صادق المجلس على الميثاق مع بدء دورته في عام 2018م ويشمل معلومات عامة حول تشكيلة مجلس الإدارة، تصنيف أعضاء مجلس الإدارة، اللجان المنبثقة عن المجلس، دور ومسؤوليات مجلس الإدارة، لائحة سلوك مجلس الإدارة، مكافآت وتقييم المجلس، العلم بالمعلومات الداخلية، تعارض المصالح ومعلومات أخرى خاصة بالمجلس.

تعارض المصالح

لدى المصرف إجراءات موثقة للتعامل مع الأوضاع والمواقف التي تنطوي على "تعارض مصالح" أعضاء المجلس. في حالة نظر مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه في أية أمور تنطوي على "تعارض المصلحة" لدى أعضاء المجلس يتم اتخاذ القرارات بشأنها بإجماع أصوات مجلس الإدارة/اللجان المنبثقة عنه. في هذه الأحوال يمتنع عضو مجلس الإدارة المعني عن المشاركة في المناقشات وعملية التصويت على القرار. ويتم تسجيل هذه الحالات في المحاضر الخاصة بمداولات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه. ويجب على أعضاء مجلس الإدارة إبلاغ المجلس بالكامل بالتعارض (المحتمل) للمصالح في نطاق أنشطتهم مع المصرف والالتزامات تجاه المؤسسات والجهات الأخرى حالما تنشأ والامتناع عن التصويت على الموضوع. ويشمل هذا الإفصاح جميع الوقائع الجوهرية في حالة العقد أو المعاملة التي يشارك فيها عضو المجلس. ويجب تزويد المساهمين - عند الطلب - بتقرير تفصيلي عن الإمتناع عن التصويت بسبب تعارض المصالح.

توجيه وتهيئة أعضاء المجلس الجدد

عندما يتم تعيين أعضاء جدد بمجلس الإدارة، يتم تزويدهم بخطاب التعيين ودليل إداري يحتوي على معلومات ذات صلة بأداء واجباتهم كأعضاء في مجلس الإدارة. ويتضمن الدليل إرشادات وروابط حوكمة الشركات، وعرض لميثاق المجلس واللجان المنبثقة عنه والسياسات الرئيسية. ويحتفظ المجلس بجدول رسمي بالأمور التي يتوجب اتخاذ قرارات بشأنها لضمان أن توجهات المصرف وروابطها هي من مسؤولية مجلس الإدارة.

تقييم أداء المجلس

أعتمد المجلس "أطار تقييم الأداء" والمصمم لتوفير الفرصة للأعضاء لتقييم أدائهم بشكل سنوي. ويركز هذا التقييم الذاتي على ثلاثة تصنيفات أساسية وهي كالتالي:

- تقييم أداء مجلس الإدارة كوحدة؛
- تقييم أداء اللجان كوحدة؛ و
- التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة.

وسيتهم إبلاغ المساهمين بنتائج التقييم السنوي في إجتماع الجمعية العامة العادية. كانت نتائج التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة إما فوق المتوقع أو مرضية في أغلب النواحي، بما فيها مهارات وخبرات الأعضاء ومدى فهم طبيعة عمل المصرف وعمليات مجلس الإدارة.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تعني مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كما هو منصوص عليها في المادة 36 من النظام الأساسي ما يلي:

"تحدد الجمعية العمومية العادية مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مجموع هذه المكافآت بأكثر من 10% من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين. كما يجوز للجمعية العمومية أن تقرر صرف مكافآت سنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً أو السنوات التي لا توزع الشركة فيها أرباحاً على المساهمين شريطة موافقة الجهات الرقابية على ذلك.

وعلى ضوء توصيات لجنة المكافآت وبموجب القوانين والأنظمة، يحدد المجلس شكل وقيمة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التي تخضع للموافقة النهائية من قبل المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوية. وتقوم لجنة المكافآت بإجراء مراجعة سنوية لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

يتألف هيكل ومستوى تعويضات مجلس الإدارة، بمقتضى سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة من المساهمين في الجمعية العمومية السنوية، مما يلي:

1. مكافأة سنوية متوقعة على النتائج المالية السنوية للمصرف وبما يحددها القانون.
2. إجمالي المبلغ المستحق الدفع الى كل عضو بالمجلس كبدل حضور إجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه خلال العام.

ويصادق المساهمون على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في إجتماع الجمعية العمومية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن أعضاء مجلس الإدارة من موظفي المصرف لن يحصلوا على أية مكافآت كأعضاء مجلس إدارة. أما الأعضاء من غير الموظفين في المصرف فلا يجوز لهم القيام بأية ترتيبات استشارية مع المصرف دون الحصول على موافقة مسبقة من المجلس. ولا يجوز لأعضاء لجنة التدقيق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تقديم أو الحصول على مكافآت لقاء تقديم خدمات محاسبية، استشارية، قانونية، مصرفية استثمارية أو مالية للمصرف.

قواعد السلوك

أقر مجلس الإدارة قواعد السلوك التي يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بها وهي كالتالي:

- أن يعملوا بأمانة ونزاهة وبنية حسنة مع بذل الجهد والعناية اللازمة بما فيه مصلحة المصرف وأصحاب المصلحة.
- أن يعملوا ويتصرفوا فقط في نطاق مسؤولياتهم.
- أن يكون لديهم فهما مناسباً بشئون المصرف وتكريس وقت كاف لمسئولياتهم.
- أن يحافظوا على سرية مناقشات ومداولات المجلس.
- أن لا يسيئوا استخدام المعلومات التي يتلقونها من خلال منصبهم كأعضاء في مجلس الإدارة.
- أن لا يستفيدوا من مناصبهم كأعضاء بمجلس الإدارة بطريقة غير لائقة.
- أن يتأكد العضو من أن اموره/امورها المالية الشخصية سوف لن تؤدي الى خسارة سمعة المصرف.
- أن يحتفظوا بمعرفة كافية/تفصيلية بشأن نشاطات المصرف وأدائه لكي يتمكنوا من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة.
- أن يكونوا مستقلين في اتخاذ قراراتهم وأن يتخذوا جميع الخطوات المعقولة لكي يطمئنوا على سلامة جميع قرارات المجلس.
- أن يعتبروا أنفسهم ممثلين عن المساهمين ويعملوا تبعاً لذلك.
- أن لا يوافقوا على أن يتحمل المصرف التزامات ما لم يكن/تكن تعتقد في ذلك الوقت وعلى أسس معقولة، بأن المصرف قادر على الوفاء بتلك الإلتزامات عندما يتطلب منه ذلك.
- أن لا يوافقوا على اتمام أعمال المصرف او التسبب او السماح بإتمام أعمال المصرف بطريقة تؤدي الى احتمالية تحمل المصرف مخاطر كبيرة او حدوث خسارة خطيرة لدائني المصرف.
- أن يتعاملوا بشكل عادل ومنصف وبإحترام مع موظفي المصرف وعملائه الذين يتعاملون معهم.
- أن لا يدخلوا في منافسة مع المصرف.
- أن لا يطلب العضو او يقبل هدايا كبيرة من المصرف لنفسه/لنفسها او لمشاركيه/مشاركيا.
- أن لا يستغل المصرف فرص الأعمال المتاحة للمصرف لنفسه/لنفسها او لمشاركيه/مشاركيا.
- أن يبلغ العضو المجلس عن أي تعارضات محتملة مع المصالح.
- أن يتغيبوا عن أي مناقشات او اتخاذ قرارات تشتمل على موضوع لا يكونون مؤهلين لتقديم مشورة موضوعية او تتألف من موضوع يؤدي الى حدوث تعارض في المصالح.

اجتماعات المجلس والحضور

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بناء على دعوة من رئيس المجلس أو نائبه (في حالة غيابه أو إصابته بعجز) أو إذا طلب ذلك عدد من الأعضاء حسب ميثاق مجلس الإدارة. وبموجب قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للمصرف، يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن أربعة اجتماعات في السنة. ويكون انعقاد اجتماع مجلس الإدارة قانونياً بحضور ما لا يقل عن نصف أعضاء المجلس شخصياً. يمكن الإطلاع على محضر اجتماع الجمعية العمومية السنوية لعام 2018 لمعرفة أعضاء مجلس الإدارة الذين حضروا اجتماع الجمعية المذكور.

أما تفاصيل اجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال عام 2018 فهي كالتالي.

اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2018 – أربعة اجتماعات خلال العام كحد أدنى

الأعضاء	13 فبراير	22 مارس*	13 مايو	4 أكتوبر	5 ديسمبر
سعادة السيد خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري	لا ينطبق	✓	✓	✓	✓
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	✓	✓	✓	✓	✓
السيد الحر محمد السويدي	لا ينطبق	-	✓	✓	✓
السيد حسين محمد الميزة	✓	✓	✓	✓	✓
السيد خالد شهاب الدين ماضي	لا ينطبق	-	✓	✓	✓
السيد خالد سالم الحليان	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مطر محمد البلوشي	لا ينطبق	-	✓	✓	✓
السيد سالم عبدالله العوادي	لا ينطبق	✓	✓	✓	✓
السيد سلمان صالح المحميد	✓	✓	✓	✓	✓
السيد زايد علي الأمين	لا ينطبق	✓	✓	✓	✓
سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة**	✓	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	
السيد عصام بن عبدالقادر المهيدب**	✓	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد سليمان بن محمد اليحيائي**	-	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد محمد شكري غانم**	-	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد هشام صالح الساعي**	✓	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد يوسف عبدالله تقي**	✓	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

*انعقد اجتماع مجلس الإدارة الثاني في اعقاب اجتماع الجمعية العمومية السنوية على الفور ولم يكن هناك دعوة رسمية للحضور.
** أعضاء مجلس الإدارة في الدورة السابقة

ححص أعضاء مجلس الإدارة

عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة، مقارنة بين عامين كما في 31 ديسمبر كالتالي:

عدد الأسهم		الأعضاء
2017	2018	
136,492,817	*168,392,817	سعادة السيد خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري
0	0	سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
0	0	السيد مطر محمد البلوشي
462,819	462,819	السيد حسين محمد الميزة
0	0	السيد سالم عبدالله العوادي
0	0	السيد الحر محمد السويدي
10,000	10,000	السيد خالد سالم الحلين
100,000	100,000	السيد زايد علي الأمين
100,000	100,000	السيد سلمان صالح الحميد
0	0	السيد خالد شهاب الدين ماضي

* تتألف حصص سعادة السيد خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري من حصته الشخصية وحسابات تحت وصايته، وارتفعت حصة سعادة السيد خليفة المهيري بمقدار 31.9 مليون سهم في عام 2018.

ملاحظة: لم تكن هناك تغييرات أخرى في حركة الأسهم المملوكة من قبل مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في 2018..

الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة

يتبع المصرف عملية معينة للتعامل مع المعاملات التي تشارك فيها الأطراف ذات العلاقة. تتطلب مثل هذه المعاملات موافقة بالإجماع من مجلس الإدارة. وطبيعة وحجم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة حسب الإيضاح رقم 31 - الأطراف ذات العلاقة.

المعاملات الجوهرية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

تتطلب أية معاملة تتجاوز قيمتها 5 ملايين دينار بحريني ولغاية 10 ملايين دينار بحريني موافقة اللجنة التنفيذية المنيثقة عن مجلس الإدارة، وأية معاملة تزيد قيمتها عن 10 ملايين دينار بحريني تستوجب اعتماد مجلس إدارة المصرف. إضافة إلى ذلك، فإن الاستحواذ على 20% من شركة ما يستوجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة بغض النظر عن المبلغ.

العقود الجوهرية والتمويلات المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

يتعامل المصرف مع أعضاء مجلس إدارته ومدرائه والمؤسسات التابعة له على أساس عدم التضارب في المصالح وبمقتضى الشروط التجارية المتعلقة بمخاطر انكشافها والودائع المستلمة منهم. وتخضع كافة التسهيلات المالية الممنوحة إلى أعضاء الإدارة العليا للسياسات المطبقة على الموظفين والتي تتم مراجعتها واعتمادها من لجنة المكافآت والترشيحات. وفيما يلي العقود الجوهرية والتمويلات المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا خلال عام 2018:

- تمويل بقيمة 2.6 مليون دينار بحريني مقدم إلى شركة علي راشد الأمين، وهي شركة لها علاقة بأحد أعضاء مجلس الإدارة.
- تمويل بقيمة 150 ألف دينار بحريني مقدم إلى شركة معلم القابضة ش.م.ب، وهي شركة لها علاقة بأحد أعضاء مجلس الإدارة.
- 16.32 مليون دينار بحريني، الذي يمثل التمويل المقدم والصكوك المشتركة من شركة الرعاية الصحية N.M.C ذ.م.ه، وهي شركة عامة لها علاقة بأحد أعضاء مجلس الإدارة.
- تسهيلات تمويلية مقدمة إلى أعضاء معينين في مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي قدره 122 ألف دينار بحريني.
- تسهيلات تمويلية مقدمة إلى الإدارة العليا بمبلغ إجمالي قدره 409.7 ألف دينار بحريني.

إن جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة مفصّل عنها في الإيضاح رقم 31 من القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

العضويات التي يحتفظ بها الأعضاء لدى مجالس إدارة أخرى

تتطلب الضوابط واشتراطات الحوكمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي أن لا يكون للعضو عضوية في أكثر من ثلاث مجالس إدارة شركات مساهمة عامة في البحرين، وقد استوفى جميع أعضاء مجلس الإدارة هذا المتطلب واصبحوا معتمدين من قبل مصرف البحرين المركزي.

لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان بمهام ومسئوليات محددة، وهي اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والمخاطر، لجنة المكافآت ولجنة الترشيحات والحوكمة.

فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بعمل بعض لجان مجلس الإدارة خلال العام 2018، وملخص لتواريخ اجتماعات اللجان، وحضور الأعضاء وملخص للمسئوليات الرئيسية لكل لجنة.

اللجنة التنفيذية

تعمل اللجنة بموجب الصلاحيات المفوضة للمجلس وتوفر التوجيهات اللازمة للإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالأمور ذات العلاقة بعمل المصرف، كما هي مفوضة للمجلس، لمعالجة المسائل التي تنشأ عن اجتماعات المجلس. وتتولى اللجنة مسؤولية مراجعة المسائل التجارية المتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق، ومراجعة الإستراتيجية، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة.

اجتماعات اللجنة التنفيذية لعام 2018 – أربعة اجتماعات خلال العام كحد أدنى.

عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال عام 2018 كالتالي:

الأعضاء	5 فبراير	17 أبريل	4 أكتوبر	11 نوفمبر
سعادة السيد خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري (رئيس اللجنة)	لا ينطبق	✓	✓	✓
السيد الحر محمد السعودي	لا ينطبق	✓	✓	✓
السيد سالم عبدالله العوادي	لا ينطبق	✓	✓	✓
السيد زايد علي الأمين	لا ينطبق	✓	✓	✓
السيد حسين محمد الميزة*	✓	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد عصام بن عبدالقادر المهيدب*	✓	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد محمد شكري غانم*	✓	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد يوسف عبدالله تقي*	✓	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

*أعضاء اللجنة خلال الدورة السابقة.

لجنة التدقيق والمخاطر

تقع على عاتق اللجنة مسؤولية مساعدة المجلس في الاضطلاع بواجباته الرقابية فيما يتعلق بمسائل المخاطر والالتزام، بما في ذلك سلامة البيانات المالية للمصرف، وعمليات ونظم التقارير المالية، والضوابط الداخلية والضوابط المالية. كما تعمل اللجنة كنقطة وصل بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي والمجلس. وتتحمل اللجنة أيضاً مسؤولية التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات ومراقبة معاملات الأطراف ذات العلاقة.

اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر لعام 2018 – أربعة اجتماعات خلال العام كحد أدنى.

تم عقد أربعة اجتماعات خلال عام 2018 كالتالي:

الأعضاء	30 يناير	7 مايو	1 أكتوبر	1 نوفمبر
السيد سلمان صالح المحميد (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	✓	✓	✓	✓
السيد مطر محمد البلوشي	لا ينطبق	✓	✓	✓
السيد خالد شهاب الدين ماضي	لا ينطبق	✓	✓	✓
السيد خالد سالم الحليان	✓	لا ينطبق	✓	✓
السيد زايد علي الأمين	لا ينطبق	✓	لا ينطبق	لا ينطبق

ملاحظة: انضم السيد خالد سالم الحليان الى لجنة التدقيق كعضو في يونيو 2018 بدلاً عن السيد زايد علي الأمين.

لجنة المكافآت

يتمثل دور اللجنة في توفير إجراءات رسمية وشفافة لوضع سياسة تعويضات للمجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة التنفيذية (الأشخاص المعتمدون الذين يتحملون المخاطر المادية)؛ ويضمن أن تكون التعويضات المعروضة تنافسية بما يتماشى مع ما هو سائد في السوق وتدفعها المؤسسات المماثلة وتتفق مع المسؤوليات المسندة إلى الموظف. وبالإضافة إلى ذلك، تقرر اللجنة خطط التعويضات الخاصة لمجلس الإدارة، بما في ذلك مكافآت الأداء السنوية (البونوس) والحوافز القصيرة / طويلة الأجل، لجذب الموظفين الرئيسيين وتحفيزهم والاحتفاظ بهم.

اجتماعات لجنة المكافآت لعام 2018 – اجتماعان خلال العام كحد أدنى.

تم عقد أربعة اجتماعات خلال عام 2018 كالتالي:

الأعضاء	12 فبراير	28 مارس	1 أكتوبر
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني (رئيس اللجنة) *	✓	✓	✓
السيد خالد سالم الحليان	✓	✓	✓
السيد خالد شهاب الدين ماضي	لا ينطبق	✓	✓
سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة **	✓	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد هشام صالح الساعي **	✓	لا ينطبق	لا ينطبق

* حضر الاجتماع

** أعضاء اللجنة خلال الدورة السابقة

لجنة الترشيحات والحوكمة

يتمثل دور اللجنة في تقييم المرشحين وترشيحهم إلى المجلس، فضلاً عن تسهيل عملية تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان وأعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مسؤولة عن ضمان حصول أعضاء مجلس الإدارة على التدريب الكافي خلال العام حتى يتمكنوا من أداء واجباتهم في المجلس واللجان التي يعملون من خلالها. كما تم تكليف اللجنة بمسؤولية ضمان أن يكون إطار حوكمة الشركات الخاص بالمصرف كافياً ويمثل للوائح السائدة. وتتواصل اللجنة مع مسؤول حوكمة الشركات بالمصرف لإدارة الأنشطة المتعلقة بالحوكمة.

اجتماعات لجنة الترشيحات والحوكمة لعام 2018 – اجتماعان خلال العام كحد أدنى.

تم عقد ثلاثة اجتماعات خلال عام 2018 كالتالي:

الأعضاء	12 فبراير *	28 مارس *	3 أكتوبر
السيد سالم عبدالله العوادي (رئيس اللجنة)	لا ينطبق	لا ينطبق	✓
السيد حسين محمد الميزة	لا ينطبق	لا ينطبق	✓
السيد مطر عبدالله البلوشي	لا ينطبق	لا ينطبق	✓
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	✓	✓	لا ينطبق
السيد خالد سالم الحليان **	✓	✓	لا ينطبق
السيد خالد شهاب الدين ماضي **	لا ينطبق	✓	لا ينطبق
سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة ***	✓	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد هشام صالح الساعي ***	✓	لا ينطبق	لا ينطبق

* تم دمج لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة في لجنة واحدة

** أعضاء اللجنة الموحدة

*** أعضاء اللجنة خلال السنوات السابقة

ملاحظة: حضر سعادة الشيخ خالد المعشني الاجتماع كمدعو في 12 فبراير 2018.

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

يعمل المصرف بمقتضى تعليمات هيئة الرقابة الشرعية التي تتألف من خمسة من رجال العلم البارزين. وتقوم الهيئة بمراجعة أنشطة المصرف لضمان مطابقتها لجميع المنتجات والاستثمارات مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وعلاوة على ذلك، تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وفحص معايير الفرز للترعاعات والرعاية الخيرية بالإضافة إلى عقود الرعاية.

كما تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالتأكد من وجود وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي وبأنها تقوم بأداء واجباتها كما هو منصوص عليه في نموذج هيئة الرقابة الشرعية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

بالإضافة إلى ذلك، يشكل عضو معين من هيئة الرقابة الشرعية جزءاً من لجنة الترشيدات وحوكمة الشركات لضمان توافق المسائل المتعلقة بإدارة الشركات مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

يجتمع أعضاء الهيئة ما لا يقل عن أربع مرات سنوياً، ويتم مكافأة أعضائها في شكل رسوم استخدام سنوية وبدل لكل اجتماع يتم حضوره، مع التعويض المناسب عن تكاليف السفر. ولا يتم دفع أية مكافآت متعلقة بالأداء لأعضاء الهيئة. ويتم تقييم أداء هيئة الرقابة الشرعية على أساس التقييم الذاتي وتقديمها إلى المجلس لمراجعتها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

الجمعية العمومية السنوية

يقوم مجلس الإدارة بإبلاغ المساهمين عن أداء المصرف عبر اجتماع الجمعية العمومية السنوية، الذي يعقد بناءً على دعوة من رئيس مجلس الإدارة، ويُعقد خلال الأشهر الثلاثة التالية لنهاية السنة المالية للمصرف.

على جميع أعضاء مجلس الإدارة، وخاصة رؤساء المجلس واللجان، وعضواً واحداً على الأقل من هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الخارجي أن يحرصوا على حضور هذا الاجتماع للرد على أسئلة المساهمين بشأن الأمور التي تقع ضمن مسؤولياتهم.

يقدم مجلس الإدارة كحد أدنى ما يلي للمساهمين، لاعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية:

- البيانات المالية المدققة للمصرف؛
- معاملات الأطراف ذات العلاقة؛
- تقرير حوكمة الشركات؛
- تقرير عن المسؤولية الاجتماعية؛
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان وأعضاء مجلس الإدارة؛ و
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

الإدارة التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة لإدارة المصرف، والذي يعتبر هو والإدارة التنفيذية الجهتين المسؤولتين عن تنفيذ القرارات والاستراتيجيات التي يعتمدها المجلس وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

أسهم كبار الموظفين

عدد الأسهم التي يملكها كبار الموظفين، مقارنة بين عامين كما في 31 ديسمبر كالتالي:

الأسم		الأعضاء
2017	2018	
336	336	الدكتور محمد برهان اربونا
118,995	118,995	السيد عيسى عبدالله بوحجي
119,331	119,331	المجموع

لجان الإدارة

يساند الرئيس التنفيذي للمجموعة عدد من اللجان الإدارية التي لدى كل منها مسؤوليات معينة لإتاحة التركيز على النواحي المتعلقة بالأعمال والمخاطر والإستراتيجية. وفيما يلي نبذة عن اللجان المختلفة وأدوارها ومسئولياتها:

الأدوار والمسئوليات	اللجنة
<p>تم تأسيس لجنة الإدارة التنفيذية ("MANCO") من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة للإشراف على أنشطة اللجان الأخرى على مستوى الإدارة، والتي لا تقدم تقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة أو لجان مجلس الإدارة، ويتمثل نشاطها الرئيسي في مراجعة عمليات جميع اللجان على مستوى الإدارة وكذلك إسناد المهام ذات الصلة إلى لجان الإدارة الأخرى وتقديم النتائج إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.</p>	<p>اللجنة الإدارية التنفيذية</p>
<p>توصي لجنة الائتمان / المخاطر بسياسة وإطار عمل إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة، ويتمحور دورها الرئيسي في اختيار وتنفيذ أنظمة إدارة المخاطر، ومراقبة المحافظ الاستثمارية، واختيار مدى تحمل المخاطر، والإبلاغ عن المخاطر إلى مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى هذه المسؤوليات، تعد الموافقة على المعاملات الائتمانية الفردية ورصدها جزءاً لا يتجزأ من مسؤوليات اللجنة.</p>	<p>لجنة الائتمان والخطر</p>
<p>تضع لجنة الموجودات والمطلوبات ("ALCO") سياسات وأهدافاً لإدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف من حيث الهيكل والتوزيع والمخاطر والعائد وأثرها على الربحية. كما تقوم بمراقبة التدفق النقدي والتكلفة والعائدات الجانبية ومدة الموجودات والمطلوبات وتقييم كل من حساسية معدل الربح والسيولة. كما أنها تقوم بإجراء تعديلات تصحيحية بناءً على الاتجاهات المتصورة وظروف السوق وتراقب السيولة ومخاطر تعرض العملات الأجنبية ومراكزها.</p>	<p>لجنة الموجودات والمطلوبات</p>
<p>تتولى لجنة الاستثمار مراجعة واعتماد جميع الصفقات المتعلقة باستثمارات تملك الشركات والاستثمارات العقارية ومراقبة أدائها بشكل متواصل. كذلك تتولى اللجنة مسؤولية الإشراف على أداء مدراء الصناديق والتوصية باستراتيجيات التنازل بهدف زيادة العوائد للمستثمرين.</p>	<p>لجنة الاستثمار</p>
<p>تشرف اللجنة على عمليات تقنية المعلومات بالمصرف، وتوصي بالموازنة السنوية وخطط تقنية المعلومات المصممة حسب استراتيجية المصرف المعتمدة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة لكي يحيلها إلى مجلس الإدارة للإعتماد. وتشرف على تنفيذ الخطة المعتمدة لتقنية المعلومات السنوية ضمن الفترة المحددة والميزانية المخصصة.</p>	<p>لجنة التوجيه لتقنية المعلومات</p>
<p>تعمل لجنة إدارة الائتمان العلاجي تحت السلطة المفوضة من اللجنة الإدارية التنفيذية لتقييم ومتابعة جميع الأصول المتعثرة في المصرف بهدف تحقيق أقصى قدر من الاسترداد للمصرف. اللجنة مسؤولة عن تصميم وتنفيذ والإشراف على سياسة إدارة الائتمان العلاجية للمصرف على وجه الخصوص، وكذلك العمل واتخاذ القرارات فيما يتعلق بجميع التسهيلات الائتمانية المصنفة على أنها علاجية، ومراقبة أداء إدارة العلاج وكذلك تقديم التقارير إلى اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة على أساس ربع سنوي، ونتائج حالات علاج قضايا العملاء بما في ذلك الحالات المفتوحة والمستقرة والمغلقة.</p>	<p>لجنة المعالجة</p>
<p>تم تعيين لجنة الموارد البشرية من قبل اللجنة الإدارية التنفيذية لتمكين موظفي المصرف من تحقيق أهدافهم المهنية والشخصية المتوافقة مع نمو المصرف من خلال التركيز على تحسين المهارات، والتطوير الوظيفي، والمكافآت مع الأداء، والتوازن في الحياة العملية. يتضمن ذلك أداء واجباتهم فيما يتعلق بمراجعة سياسات الموارد البشرية الخاصة بالمصرف، والتي يجب أن يوافق عليها مجلس الإدارة وتتوافق مع القيم والاستراتيجيات المؤسسية للمصرف، وتقديم توصيات بشأن سياسات الموارد البشرية، وتحديد وتقييم الاحتياجات المتغيرة والإبلاغ عنها لإدارة الموارد البشرية بهدف زيادة أداء الموظفين وأداء المصرف ككل.</p>	<p>لجنة الموارد البشرية</p>
<p>يعتبر دور لجنة أمن المعلومات استشارياً بطبيعته، حيث تساعد أصحاب العلاقة بالبنك في تطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات بالمصرف. ويتمثل دور اللجنة في تقوية كفاءة وفاعلية دائرة أمن المعلومات أيضاً.</p>	<p>لجنة أمن المعلومات</p>
<p>تشرف هذه اللجنة على الأمور ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في المصرف، وإدارة عملية التبرعات وطلبات الرعاية، وتقييم المقترحات وتخصيص الأموال للأغراض التي يلتزم المصرف بدعمها، بما يتماشى مع خطة المسؤولية الاجتماعية السنوية للمصرف وسياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتتم مراجعة أي استثناءات للخطة المعتمدة وتقديم توصية إلى المجلس للموافقة عليها. وتشارك اللجنة أيضاً في إعداد تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات، والذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، والذي يشرح بالتفصيل التبرعات ومبادرات الرعاية خلال العام.</p>	<p>لجنة المسؤولية الاجتماعية</p>
<p>الأغراض الاجتماعية التي يدعمها المصرف هي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المساعدة الطبية؛ • رعاية الناس المحتاجين، • المبادرات الثقافية التي تركز على الحفاظ على التقاليد البحرينية وتعزيزها في المستقبل. 	

التعويضات للإدارة التنفيذية

يضع دفع مكافأة الأداء (البونوس) للرئيس التنفيذي للمجموعة الى توصية من لجنة الترشيحات والمكافآت ومصادقة مجلس الإدارة. أما مكافأة الأداء (البونوس) للإدارة العليا فإنها تدفع بتوصية من الرئيس التنفيذي للمجموعة الى لجنة الترشيحات والمكافآت التي تقوم بمراجعتها والموافقة عليها على أن يعتمدها مجلس الإدارة فيما بعد.

الإمتثال

لدى المصرف سياسات وإجراءات شاملة لضمان الإمتثال التام بأنظمة ولوائح السلطات الرقابية والتشريعية. ويحرص المصرف على مراجعة أنشطة العملاء المالية بصورة دورية وذلك للتأكد من مطابقتها لمتطلبات التشريعات الرقابية والقانونية.

ويحرص المصرف على بذل العناية الواجبة لضمان أن نشاطات عملاء المصرف تتم بموجب التوجيهات الصادرة من الجهات الرقابية. ويبدل المصرف باستمرار قصارى جهده لتعزيز أنظمة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال. وعلى هذا الصعيد، قام المصرف بتحديث عملياته في متابعة غسل الأعمال باستخدام نظام معروف جداً.

ويلتزم المصرف بنماذج الجرائم المالية المذكورة في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي والذي يحوي تشريعات مكافحة غسل الأموال الحالية في مملكة البحرين والمطورة بموجب توجيهات وحدة مكافحة الجرائم المالية، وهي المنظمة الدولية المسؤولة عن وضع سياسات مكافحة غسل الأموال حول العالم. وقد التزم المصرف بمتطلبات قانون الإلتزام بالضرية على الحسابات الأجنبية (FATCA) ومعايير التقارير المعروفة (CRS) حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي.

الأتعاب وتعيين شركات التدقيق الخارجية

وافق المساهمون خلال اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 22 مارس 2018 على تعيين شركة كيه بي ام جي (KPMG) كمُدققيين خارجيين، ليحلوا محل مدققي الخارجيين السابقين بما يتماشى مع حسن إدارة حوكمة الشركات، للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 ومنح أعضاء مجلس الإدارة صلاحية تحديد أتعابهم. تم توفير أتعاب التدقيق والخدمات غير المراجعة التي يقدمها المدققون الخارجيون للمساهمين ومتوفرة عند الطلب. وسيتم تقديم مزيد من التفاصيل لمساهمي المصرف بناء على طلب محدد بشرط أن هذه الإفصاحات لن تؤثر سلباً على مصلحة المصرف ومنافسته في السوق.

الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية عملية نشطة ومستمرة على جميع المستويات في المصرف. وقد أرسى المصرف ثقافة ملائمة لتسهيل تنفيذ عملية الرقابة الداخلية بصورة فعالة. كل موظف في المصرف . ويشترك كل موظف في عملية الرقابة الداخلية ويساهم بفعالية بتعرفه على المخاطر في مراحلها المبكرة وتطبيق عمليات تحكم لتقليل الأضرار وبأقل قدر من التكاليف. ويتم إبلاغ الإدارة العليا بالمخاطر المتبقية ويتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية حيالها.

سياسة الأشخاص الرئيسيين

وضع المصرف سياسة للأشخاص الرئيسيين لضمان أن يكون الأشخاص الرئيسيون على علم بالاشتراطات القانونية والإدارية بخصوص امتلاك والتداول في أسهم بغرض منع إساءة استخدام المعلومات الداخلية. ويشمل الأشخاص الرئيسيون أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، موظفين معينين وأي شخص أو مؤسسة ذات صلة بالأشخاص الرئيسيين المحددين. وتناط لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مهام مراقبة تطبيق ومتابعة سياسة الأشخاص الرئيسيين. يمكن الاطلاع على سياسة الأشخاص الرئيسيين على موقع المصرف على الإنترنت.

علاقات الموظفين

يلتزم مصرف السلام - البحرين بخلق بيئة عمل متنوعة وشاملة تشجع على الإبداع والتفرد الذي يجلبه كل موظف معه الى المصرف. ويتم توظيف الموظفين وتعيينهم على أساس الجدارة والكفاءة، ويعمل على تقييمهم بصورة منصفة.

وتماشياً مع سياسة المصرف، والتزاماً منه بمبدأ تكافؤ الفرص الوظيفية وتطبيقاً لمتطلبات الحوكمة الواردة في دليل القواعد الخاص بمصرف البحرين المركزي، يحرص المصرف على عدم توظيف أقارب الموظفين حتى الدرجة الرابعة. يتوجب على الموظفين الحاليين تنبيه دائرة الموارد البشرية عن أي صلة قرابة أو علاقة مع الموظفين الآخرين او المرشحين للتوظيف، علماً بأنه في حالة عدم القيام بذلك، فسوف يخضع الموظف لجراءات تأديبية وفقاً للقانون رقم 36 لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي ودليل الإرشادات التأديبية للمصرف.

سياسة الاتصال

يدرك المصرف أن التواصل الفعال مع مختلف الجهات المعنية والجمهور جزءاً لا يتجزأ من حسن إدارة الأعمال. وفي سبيل تحقيق أهدافها العامة في مجال الإتصال، يتبع المصرف مجموعة من المبادئ مثل الكفاءة والشفافية والوضوح والوعي الثقافي.

وبهذا الخصوص، يستخدم المصرف تقنيات الاتصال الحديثة في الوقت المحدد لنقل رسائل إلى الفئات المستهدفة. ويقوم المصرف بالرد ودونما إبطاء، على طلبات المعلومات من الجهات الإعلامية والجمهور مع الحرص على تحري الشفافية والانفتاح كلما أمكن مع مراعاة متطلبات السرية الخاصة بالمصرف مما يساهم في الحفاظ على مستوى عال من الموثوقية. كما يبادر المصرف بصورة سباقية إلى تطوير علاقاته مع الفئات المستهدفة وتحديد الموضوعات المحتملة ذات الاهتمام المشترك. ويحرص المصرف في اتصالاته الخارجية على الإصرار على الوضوح والالتزام بهوية بصرية واضحة ومحددة. ويتم توفير مواد الاتصالات الرسمية للمصرف باللغتين العربية والإنجليزية.

وتنشر التقارير السنوية والقوائم المالية ربع السنوية وتقرير حوكمة الشركات على الموقع الإلكتروني للمصرف، حيث يتيح هذا الموقع للمساهمين الفرصة للحصول على مختلف الاستثمارات بسهولة ومنها بطاقة التوكيل المستخدمة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية السنوية. كما تتوفر الاستثمارات المخصصة لتقديم الشكاوى أو لتقديم الاستفسارات التي يتم التعامل بها في وقتها. كما يحرص المصرف على الاتصال مع موظفيه بصورة منتظمة عبر الاتصال الداخلي لتوفير أحدث المعلومات حول أنشطة المصرف المختلفة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تحدد هذه السياسة الخطوات التي يتوجب على الراغب في الإبلاغ عن المخالفات اتباعها للمسؤولين المعيّنين والإجراءات التي ينبغي على لجنة التحقيق والمخاطر انتهاجها لضمان التحقيق في الشكاوى المبلغ عنها بالصورة المناسبة واتخاذ الإجراء الملائم بشأنها والحرص في نفس الوقت على توفير حماية كافية للموظف الذي قام بالتبليغ عن أي رد فعل عكسي بسبب قيامه بالإبلاغ.

حدود التفويض بالصلاحيات

إن الحد الأقصى من صلاحيات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والأفراد هي محددة في وثيق حدود التفويض بالصلاحيات، وهذه الصلاحيات محددة للأنشطة المالية والتشغيلية.

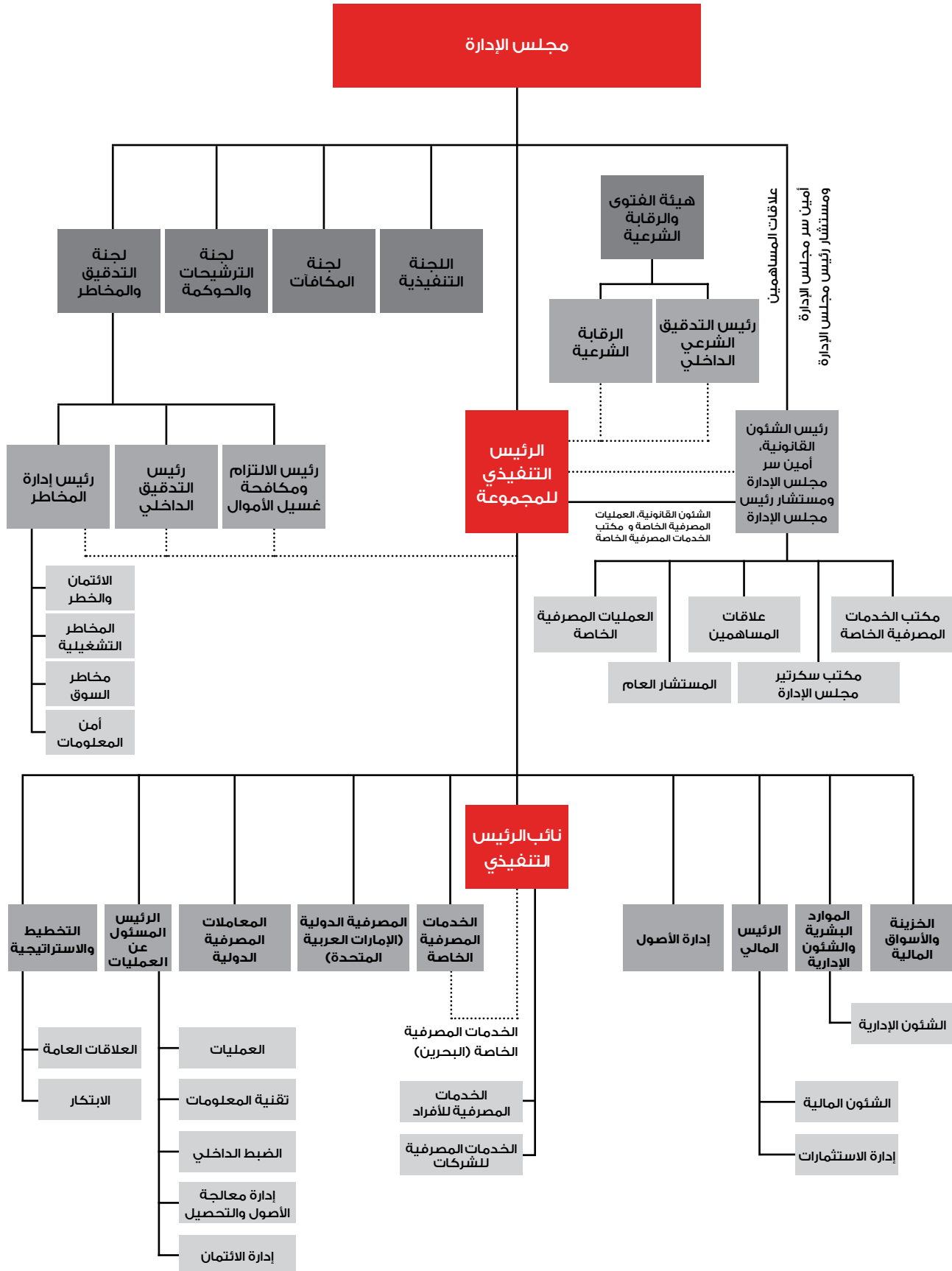
الإفصاح

يحتفظ المصرف بسياسة إفصاح تشتمل على تفاصيل اتصالات المصرف الداخلية والخارجية، ويشرف مجلس الإدارة على عملية الإفصاح والاتصالات مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية.

توضيحات بشأن الاستثمارات من قواعد الالتزام:

الرقم المتسلسل	القاعدة	عدم الالتزام	الوضع الحالي
1	HC-1.3.7 "الوفاء بالتزاماته بموجب القاعدة HC-1.3.3 اعلاه، يجب على المجلس بأكملة أن يجتمع مرة واحدة كل ثلاثة أشهر بغرض	لم يجتمع المجلس كل ثلاثة أشهر.	اجتمع المجلس أكثر من 4 مرات في عام 2018 (الحد الأدنى 4 مرات بموجب النظام الأساسي) مما يتيح له اداء مسؤولياته بصورة فعالة.
2	HC-1.4.6 يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضوا مستقلا لكي يكون هناك توازن مناسب للصلاحيات وقدرات أكبر للمجلس لإتخاذ قرارات مستقلة.	رئيس مجلس الإدارة ليس عضو مستقلا.	نظرا للخبرة الواسعة لرئيس مجلس الإدارة وما يتمتع به من فطنة تجارية فقد ارتأى المجلس انه من المناسب تعيينه رئيسا. كما أن الهيكل الحالي معتمد من مصرف البحرين المركزي والرئيس ملتزم بقانون حوكمة المؤسسات ويتأكد من حماية جميع مصالح المساهمين.
3	HC-5.3.2 (لجنة المكافآت)- يجب أن تضم اللجنة الأعضاء المستقلين فقط، او بدلا عن ذلك فقط الأعضاء غير التنفيذيين الذين أغلبيتهم هم من المستقلين ورئيس المجلس هو عضو مستقل. وهذا يتوافق مع أفضل الأعراف الدولية لضمان أن لجنة المكافآت يجب أن تمارس حكمها بعيدا عن تعارض المصالح المهنية الشخصية.	رئيس اللجنة ليس عضو مستقلا.	نظرا لأن رئيس لجنة المكافآت يتمتع بخلفية وخبرة مصرفية، فقد ارتأى المجلس بأنه من المناسب تعيينه رئيسا للجنة المكافآت. كما أن الهيكل الحالي معتمد من مصرف البحرين المركزي والرئيس ملتزم بقانون حوكمة المؤسسات ويفي بجميع مسؤوليات اللجنة حسب ميثاق اللجنة.
4	HC-2.4.1A يجب على الرئيس التنفيذي / المدير العام للبنوك الإسلامية البحرينية المرخص لها الإفصاح الى المجلس بشكل سنوي عن الأفراد الذين يتولون وظائف مقيدة والذين هم اقارب لأي أشخاص معتمدين ضمن البنك الإسلامي البحريني المرخص له.	على الرغم من أن هذا الموضوع موثق داخليا لكن لم يتم التشارك في هذه المعلومة مع المجلس.	لقد تمت مشاركة هذا المعلومات مع المجلس خلال اجتماعه بتاريخ 25 فبراير 2019 وسوف يتم التشارك بها سنويا من الآن وصاعدا.
5	HC-1.4.9 يجب على المجلس مراجعة استقلالية كل عضو في المجلس سنويا على الأقل على ضوء المصالح التي يفصحون عنها وسلوكهم. ويجب على كل عضو مستقل أن يزود المجلس بجميع المعلومات الضرورية والمحدثة لهذا الغرض.	هناك عضو لم يقر بالشركة التي يملكها في اقراراته السنوية.	قام العضو بتعبئة استمارة جديدة وقدمها الى أمين سر المجلس وسوف تعالج حسب السياسة الموضوعية.
6	HC - 7.2.2 يجب على المرخص كمصرف إسلامي بحريني أن يطلب من جميع أعضاء مجلس الإدارة حضورهم وأن يكونوا متاحين للإجابة على أسئلة المساهمين في أي اجتماع للمساهمين، وعلى وجه الخصوص، التأكد من أن رؤساء لجان التدقيق والمكافآت والترشيح مستعدون للإجابة على الأسئلة المناسبة فيما يتعلق بالمسائل ضمن مسؤولية اللجنة (من المفهوم أن المعلومات الخاصة والتجارية قد تبقى سرية).	لم يحضر اثنان من أعضاء مجلس الإدارة اجتماع الجمعية العامة، بما في ذلك رئيس لجنة المكافآت.	اعتذر الأعضاء المعنيين من حضور اجتماع الجمعية العامة بسبب التزامات طارئة أخرى. وسوف يكونون حاضرين في الاجتماعات القادمة.

الهيكل التنظيمي



سياسة المكافآت

52

سياسة المكافآت الأساسية

المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياستنا للمكافآت، والتي تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة ومساهمي المصرف هي:

- يتم تحديد مكونات الرواتب، والمزايا، والحوافز لتأخذ في اعتبارها مصالح الموظفين والمساهمين على حد سواء؛
- يأخذ تحديد المكافآت في الاعتبار العوامل المالية وغير المالية على المديين القصير والطويل؛
- يتم تحديد إجمالي المكافأة لكل منصب بناء على التركيز على تقييم الأداء الذي يعكس أداء الفرد والتزامه بسياسات المصرف الخاصة بالمخاطر والالتزام؛
- حدد المصرف مستوى من المكافآت الثابتة للموظفين بما يتناسب مع مستوى متفق عليه من الأداء. وسوف يتم تحديد التعويضات المتغيرة، ومكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس)، بناء على قرار لجنة المكافآت لتعبر عن التقدير للأداء المتميز للموظف خلال أي فترة أداء يتم تحديدها؛
- في حالة إقرار توزيع تعويضات متغيرة، أو مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) لأي فترة أداء؛ يجب أن يكون لدى المصرف نظام واضح للتعويض المتغير، لدعم لجنة المكافآت في هذا الخصوص؛
- يتم تحديد التعويضات المتغيرة بناءً على الإنجازات في تحقيق الأهداف على مستوى المصرف، والوحدة، والمستوى الفردي؛
- يتم تحديد نظام التعويضات المتغيرة بما يدعم الإدارة الجيدة للمخاطر والالتزام. ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من:
 - تعديل مقاييس الأداء الخاصة بوحدات الأعمال بالمصرف بما يتناسب مع درجة المخاطرة أينما كان مناسباً؛
 - عند تحديد المكافأة الفردية، يؤخذ في الاعتبار مدى الحرص على تحقيق الأهداف المرتبطة بضوابط الالتزام.
- يتم تحديد حزمة المزايا التي يحصل عليها الموظفون في الوظائف الرقابية والمساندة بحيث تمكنهم من العمل بشكل مستقل عن وحدات الأعمال التي يساندونها. ويتم ضمان استقلاليتهم من خلال:
 - تحديد حجم المكافأة الكلية، لضمان بقاء التعويضات المتغيرة بمستوى أقل من أن يشجع على السلوكيات غير الملائمة، ولكن في الوقت ذاته مع المحافظة على المستوى التنافسي في السوق؛
 - قرارات المكافآت مبنية على حسب الوظائف التي يؤديها لا على وحدات الأعمال التي يساندونها؛
 - أن تكون مقاييس الأداء والأهداف متماشية مع أهداف المصرف وأهداف الموظف الخاصة بالوظيفة؛
 - يكون أداء الفرد حسب وظيفته في مقابل أداء وحدات الأعمال الأخرى العنصر الرئيسي لحساب مكافأة تحفيز الموظف.

تم إعداد هذه الوثيقة وفقاً لمتطلبات إفصاح المكافآت للمصارف الإسلامية، الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، تحت ضوابط الحوكمة وهي متطلبات إضافية على تلك التي يتم نشرها في التقرير السنوي.

- سيتم استخدام المعايير الكمية والنوعية لتقييم أداء الفرد في جميع إدارات المصرف.
- يقوم المصرف بمراجعة الرواتب والمزايا بشكل دوري، بهدف المحافظة على قدرته التنافسية في السوق، معتمداً على التقارير المتعلقة بالرواتب ومعلومات السوق التي يتم الحصول عليها من مصادر ثانوية.
- لا يقدم المصرف أي نوع من المستقطعات أو المكافآت للتوقيف عن العمل لموظفيه، سوى تلك التي ينص عليها قانون العمل للقطاع الخاص (القانون رقم (36) للعام 2012 لمملكة البحرين).

مواءمة الأنظمة

قام المصرف بمراجعة وتنقيح سياسة المكافآت خصوصاً المتعلقة بالتعويض المتغير من أجل تلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي وإرشاداته فيما يتعلق بالمكافآت، وذلك بمساعدة استشاريين خارجيين. وفيما يلي ملخصاً للجوانب التنظيمية وردود المصرف عليها:

المجال التنظيمي ممارسات المصرف

الحكومة	<p>تم تشكيل لجنة المكافآت التابعة لمجلس الإدارة بحسب متطلبات وإرشادات مصرف البحرين المركزي الخاصة بالمكافآت، ويتألفها عضو مجلس إدارة مستقل. وقد تمت مراجعة ميثاق اللجنة بما يتماشى مع متطلبات وإرشادات مصرف البحرين المركزي، وسوف تكون اللجنة مسؤولة عن صياغة سياسة المكافآت، وتطبيقها، والإشراف عليها. وبلغت الأجر والتعويضات المدفوعة إلى أعضاء اللجنة للعام 2018 ما إجماليه 25,000 دينار بحريني (2017: 30,000 دينار بحريني). وقامت اللجنة بتعيين استشاري خارجي لإعادة صياغة سياسة المكافآت المعدلة، وتطبيقها بما يتماشى مع إرشادات مصرف البحرين المركزي، في ما يتعلق بالمكافآت.</p>
سياسة للمكافآت تركز على المخاطر	<p>قام المصرف بوضع المكافآت الثابتة للموظفين في مستوى بحيث تتم مكافأتهم على مستوى محدد من الأداء، فيما سيكون دفع التعويضات المتغيرة ومكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) راجعاً بشكل تام إلى لجنة المكافآت وذلك تقديراً للأداء المتميز للموظفين في أي فترة محددة من الأداء. وإذا ما قررت اللجنة منح التعويض المتغير، فسيتم تحديدها بناء على الأهداف المعدلة على أساس المخاطرة التي يتم وضعها على مستوى وحدة الأعمال، ويتم رفعه إلى المستوى العام للمصرف. وسوف يكون التعويض المتغير أعلى بالنسبة للرئيس التنفيذي، والإدارة العليا في وحدات الأعمال والمسؤولين عن المخاطر المادية، مقارنة بالأجر الثابت، متوقف على تحقيق الأهداف المعدلة المرتبطة بالمخاطر، وذلك على مستويي وحدة الأعمال والمصرف على حد سواء. أما بالنسبة للموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة؛ فإن مكوّن الأجر يشتمل على نسبة ثابتة أكبر، ونسبة متغيرة أقل، كما أن التعويض المتغير للعاملين في الوظائف الرقابية والمساندة، يعتمد على أهداف الوحدة التي يعملون بها، وعلى أدائهم الفردي ولا يُربط بأداء المصرف.</p>
رأس المال والسيولة	<p>تتم عملية احتساب مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس)، والتعويض المتغير، بطريقة تضمن عدم تأثر رأس المال والسيولة، ويتم التحقق من صحتها قبل الحصول على موافقة لجنة المكافآت وتشمل عملية التحقق من الصحة مقارنة مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) بالأرباح المتحققة، والتأثير على الملاءة المالية وفق إرشادات بازل 3 وأيضاً بالمقارنة بإجمالي الأجر الثابت.</p>
الإرجاء والأدوات المرتبطة بالأسهم	<p>إن مكافأة الرئيس التنفيذي للمجموعة، ونوابه، والمسؤولين عن المخاطر، والأشخاص المعتمدين حسب أنظمة مصرف البحرين المركزي، وكذلك جميع من يتجاوز إجمالي مكافأتهم الحد الأقصى بحسب الأنظمة، تخضع لعنصر الإرجاء والمكافأة المرتبطة بالأسهم، فمن الممكن تقديم أسهم صورية لهذه الفئة من الموظفين. وتتم ترتيبات الإرجاء كما يلي:</p> <p>للرئيس التنفيذي، ونوابه، وأعلى خمسة أعضاء من الإدارة التنفيذية (بحسب إجمالي المكافآت التي يتسلمونها) في وحدات الأعمال:</p> <ul style="list-style-type: none"> • يتم دفع 40% من التعويض المتغير، نقداً، في نهاية فترة الأداء؛ و • يتم إرجاء الـ 60% المتبقية لدفعها على مدى 3 سنوات، على أن يتم احتساب 10% منها كمؤجلات نقدية، والـ 50% المتبقية كأسهم صورية، أما بالنسبة للتعويض المتغير المرجأ فيستحق بالكامل وبالتساوي على مدى ثلاث سنوات. <p>أما بالنسبة لجميع الموظفين الآخرين من العاملين في وحدات الأعمال، والأشخاص المعتمدين في الوظائف الرقابية والمساندة ممن يتجاوز إجمالي مكافأتهم الحد الأقصى حسب الأنظمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • يتم دفع 50% من التعويض المتغير نقداً في نهاية فترة الأداء؛ و • يتم دفع 10% في صورة أسهم صورية في نهاية فترة الأداء، وتكون الأسهم الصورية خاضعة لشرط الاحتفاظ بها لفترة لا تقل عن 6 أشهر من تاريخ الاستحقاق؛ • يتم إرجاء الـ 40% المتبقية على مدى 3 سنوات ويتم دفعها في صورة أسهم صورية، وتستحق بالكامل وبالتساوي على مدى ثلاث سنوات، وتكون الأسهم الصورية خاضعة لشرط الاحتفاظ بها لفترة لا تقل عن 6 أشهر من تاريخ الاستحقاق.
استرجاع وتعديل التعويضات المتغيرة	<p>قام المصرف بوضع بنود استرجاع وتعديل التعويضات المتغيرة والتي تمنح لجنة المكافآت الحق في استخدام هذه البنود تحت بعض الظروف المعرفّة سلفاً والتي يستطيع المصرف تبعاً لها استرجاع المكافآت المستحقة أو غير المستحقة سواء المدفوعة أو القابلة للدفع للموظفين.</p>

مكونات المكافآت

إن للمصرف الرغبة في أن تكون لديه سياسة مكافآت شفافة، ومنظمة وشاملة لتغطي كافة أنواع التعويضات والمزايا المقدمة للموظفين.

فسياسة المكافآت توفر إطاراً للمكافآت محدد المقاييس، ويغطي جميع الموظفين على مختلف المستويات في المصرف.

ويجب على المكافآت التي يقدمها المصرف أن تعكس أهدافه في جذب والمحافظة على المستوى المرغوب من المهارات في القطاع المصرفي.

وسوف تكون المكافآت في مستوى متساو مع البنوك الأخرى ذات النشاط المشابه في البحرين، مع مرونتها للتغيير في مؤشر كلفة المعيشة. وسوف تشمل حزمة التعويضات الراتب الأساسي والمزايا والتعويضات المتغيرة المتروكة للتقدير.

والجدول التالي يلخص إجمالي المكافآت:

الأجر والمزايا	عناصر التعويضات
لجذب والمحافظة على المستوى المرغوب من المهارات	المبررات
<p>تتم مراجعتها سنوياً.</p> <p>يتم قياسها بحسب السوق المحلية، وتقدم حزمة التعويضات للموظف بناءً على مؤنات الوظيفة ومستوى تعقيدها.</p> <p>يعرض المصرف أجراً ثابتاً مركباً، أي أن لا يكون موزعاً على الأجر الأساسي والعلاوات، وإنما يصرف كدفعة واحدة، وتحدد المزايا بشكل متوائمة مع ما يطبق في السوق المحلية.</p>	الملخص

التعويض المتغير ومكافأة نهاية العام (البونوس)

عناصر التعويضات

للتحفيز على تحقيق الأهداف السنوية على مستوى المصرف ووحدة الأعمال، وبالتالي كذلك للتأكد من حصول الإدارة العليا على حصة كبيرة كتعويض متغير مرتبط بالأداء. ويتم إرجاء التعويض المتغير للتأكد من أن مصالح الإدارة متوائمة مع مصالح المساهمين. ولأخذ البُعد الزمني للمخاطر، في الاعتبار.

المبررات

يتم تحديد القيمة الإجمالية للمكافأة السنوية على أساس نموذج الأسفل إلى الأعلى، بمعنى أن يتم حساب مضاعفات الراتب الشهري لكل مستوى، كأساس، ومن ثم جمع ناتج المضاعفات لكل وحدة ومن ثم على مستوى المصرف.

يكون أساس دفع مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس)، كما يلي:

الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة العليا	المضاعفات الأساس * درجة المصرف * درجة الشخص
وحدات الأعمال	المضاعفات الأساس * درجة المصرف * درجة الوحدة * درجة الشخص
الوحدات الرقابية والمساندة	المضاعفات الأساس * درجة الوحدة * درجة الشخص

احتساب التعويضات المتغيرة - وحدات الأعمال

بداية السنة المالية:

يتم وضع الأهداف لوحدات الأعمال، ثم يتم تجميعها إلى مستوى أهداف المصرف. وعند وضع الأهداف لا بد أن تؤخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل المتغيرة المخاطرة على مستوى المصرف. وهذه العوامل تشمل رأس المال والسيولة والأرباح ومعايير نوعية مثل مخاطرة السمعة. كما يجب أن تؤخذ في الاعتبار مؤشرات الأداء الأساسية للمصرف والوحدات. ولتحقيق هذا الهدف؛ يتم تحديد مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) على أساس مضاعفات الأجر الشهري في المصرف. وأبرز ما يميز مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) أنها ذاتية التمويل، وأن الأهداف على مختلف المستويات ليست مجرد ارتفاع في الأرباح بنسبة مئوية، وإنما هي الأرباح المعدلة لمكافأة نهاية عام للأداء الوظيفي (بونس) إضافية. وتخضع مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) لفحوصات إضافية لقياس تأثيرها على الملاءة المالية، كنسبة من صافي الأرباح، والأرباح المحققة، ونسبة من التعويض الثابت في أي سنة مالية.

بنهاية السنة المالية

يتم تقييم النتائج الفعلية في مقابل الأهداف، أخذاً في الاعتبار جدول العوامل المتغيرة للمخاطر والتعدلات، إن وجدت، على أساس درجة الوحدة أو درجة المصرف بما هو مناسب، إذ تتم مراجعة مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) بناءً على ذلك. ويتم إقرار مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) من قبل لجنة المكافآت فيما تحدد مكافآت نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) للأفراد بناءً على جدول الدرجات.

احتساب التعويضات المتغيرة - الوحدات الرقابية والمساندة

تعتبر أهداف الوحدة التي تحدد ويتم الاتفاق عليها مع لجنة المكافآت في بداية كل فترة تقييم، هي الأساس للتعويض المتغير الذي يتم دفعه.

فيما عدا الحالات التي يحقق المصرف فيها خسائر، فإن التعويض المتغير لموظفي الوحدات الرقابية والمساندة، يتم دفعه على أساس أهداف الوحدة والأداء الفردي.

ويتم تحديد مضاعفات الأساس لكل موظف في كل وحدة من الوحدات الرقابية والمساندة.

ويتم تحديد وزن بقيمة (1) لإنجازات أهداف الوحدة، ويتم تقييمها على أساس مستوى النتائج المتحققة.

وتعتمد درجة أداء الفرد على أساس تقييم الفرد، ووضعت الدرجة لتتراوح ما بين (0) و (1) كحد أقصى.

وتُلخّص عملية التعويض المتغير كما يلي:

ترتبط المكافأة بأداء المصرف ووحدة الأعمال والفرد.

تأخذ عملية تحديد الأهداف في اعتبارها العوامل المتغيرة للمخاطر على النحو الكمي والنوعي على حد سواء، مثل: السمعة.

وبأخذ البعد الزمني للمخاطر في الاعتبار، فإن مكافأة نهاية العام تُربط بعامل إرجاء، وأيضاً بالأسهم، من أجل مواءمة مصلحة الموظف مع مصلحة المساهمين.

في حال عدم تحقيق المصرف أو وحدات الأعمال للأهداف المعدلة وفق المخاطر أو في حال تحقيقه لخسائر؛ فإن مستوى مكافأة نهاية العام قد تصبح أقل أو تلغى.

تجرى عملية تقييم لما بعد المخاطر للتأكد من أنه في حال تحقق خسائر كبيرة، أو تحقق دخل أقل من المتوقع والتي يمكن نسبتها إلى تصرفات الموظفين؛ فإنه يتم تفعيل بنود استرجاع أو تعديل التعويضات بما هو مناسب.

المُلخّص

تفاصيل المكافآت

(أ) مجلس الإدارة

2017	2018	المبالغ بالدينار البحريني
294,715	298,395	رسوم الحضور وتكاليف السفر
415,000	595,000	المكافآت المدفوعة
13,195	33,252	مكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة للمصرف، رسوم الحضور والنفقات

(ب) الموظفون

31 ديسمبر 2018							بآلاف الدنانير
المجموع	التعويضات المتغيرة المرجأة		التعويضات المتغيرة المقدمة			عدد الموظفين	
	غير نقدية	نقدية	غير نقدية	نقدية	الثابتة		
3,268	582	117	-	577	1,992	10	مسارات الأعمال للأشخاص المعتمدين
1,300	66	15	-	182	1,037	15	الإدارات الرقابية والمساندة للأشخاص المعتمدين
1,294	-	-	-	272	1,022	36	المسؤولون عن المخاطر المادية الأخرى
7,210	-	-	-	1,203	6,007	280	الموظفون الآخرون - عمليات البحرين
244	-	-	-	45	199	25	الموظفون الآخرون - الفروع الخارجية
13,316	648	132	-	2,279	10,257	366	

31 ديسمبر 2017							بآلاف الدنانير
المجموع	التعويضات المتغيرة المرجأة		التعويضات المتغيرة المقدمة			عدد الموظفين	
	غير نقدية	نقدية	غير نقدية	نقدية	الثابتة*		
3,040	440	110	110	522	1,858	11	مسارات الأعمال للأشخاص المعتمدين
972	41	-	10	169	752	11	الإدارات الرقابية والمساندة للأشخاص المعتمدين
504	15	-	4	101	384	8	المسؤولون عن المخاطر المادية الأخرى
7,101	-	-	-	1,243	5,858	293	الموظفون الآخرون - عمليات البحرين
127	-	-	-	-	127	23	الموظفون الآخرون - الفروع الخارجية
11,744	496	110	124	2,035	8,979	346	

تشمل المكافآت الثابتة جميع التعويضات والمزايا المستحقة للموظفين بناء على الترتيبات التعاقدية (التأمينات الاجتماعية، والتعويضات، وتذاكر السفر والتأمين الطبي). لا توجد هناك أي مكافآت عند التعيين خلال العام.

بلغت تعويضات نهاية الخدمة خلال فترة الدفع 844,000 دينار بحريني وبلغ الحد الأعلى لتعويضات نهاية الخدمة خلال العام 254,000 دينار بحريني.

مدرجة أعلاه المكافآت المستلمة من قبل الأشخاص المعتمدين والمسؤولون عن المخاطر المادية من الشركات والمشاريع ذات الأغراض الخاصة المدارة من قبل المصرف والتي بلغت 56,000 دينار بحريني (2017: 31,000 دينار بحريني).

إرجاء مكافأة الأداء (البونوس)

31 ديسمبر 2018					
المجموع ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	قيمة الأسهم ألف دينار بحريني	عدد الأسهم	نقدية ألف دينار بحريني	
المكافآت					
1,819	-	1,619	10,999,785	272	الرصيد كما في 1 يناير 2018
780	-	648	4,565,322	132	منحت خلال العام - 2018
(518)	-	(459)	(3,329,184)	(59)	الممارسة/ المباعرة/ المدفوعة خلال العام
(70)	-	(70)	-	-	تعديل المخاطر
2,083	-	1,738	12,235,922	345	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018

31 ديسمبر 2017					
المجموع ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	قيمة الأسهم ألف دينار بحريني	عدد الأسهم	نقدية ألف دينار بحريني	
المكافآت					
1,500	-	1,297	8,632,133	203	الرصيد كما في 1 يناير 2017
730	-	620	4,369,092	110	منحت خلال العام - 2017
(339)	-	(298)	(2,001,440)	(41)	الممارسة/ المباعرة/ المدفوعة خلال العام
-	-	-	-	-	تعديل المخاطر
1,891	-	1,619	10,999,785	272	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017

إدارة المخاطر و إدارة الألتزام

الأساسية لإدارة المخاطر بالمجموعة، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر أمن المعلومات، والمخاطر الإستراتيجية، ومخاطر السمعة، وأدوار ومسئوليات مجلس الإدارة، ومجموعة إدارة المخاطر، والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بإدارة المخاطر، وأساليب تقييم المخاطر بناء على الاحتمالات والتبعات، وسياسات المخاطر الرئيسية، وإجراءات وحدود المخاطر، ونظم وتقارير معلومات إدارة المخاطر، وإطار عمل الرقابة الداخلية، وأسلوب المجموعة في إدارة رأس المال.

ويتم تقييم مدى فعالية إطار عمل إدارة المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار أفضل المعايير وممارسات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي المناسبة لتلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي وإتفاقية بازل. بالإضافة إلى ذلك فإن مجموعات العمل والمساندة تجري وبشكل دوري عمليات تقييم داخلية للتحكم في المخاطر.

ونتيجة لذلك، يؤدي إطار عمل إدارة المخاطر إلى إيجاد التناسق بين دوائر المصرف وأهداف إدارة المخاطر.

إدارة رأس المال

إن حجر الأساس لإطار إدارة المخاطر هو الوصول إلى العلاقة المثلى بين المخاطر والعوائد مقارنة برأس المال المتوفر من خلال إدارة رأس المال بشكل مركز وبرقابة جيدة تشمل مجموعات إدارة المخاطر والشؤون المالية ومجموعات الأعمال.

الحوكمة

يدعم إطار عمل إدارة المخاطر إطار فعال للحوكمة، كما ورد بالقسم الخاص بالحوكمة الإدارية في الصفحات 36 - 51.

إننا في مصرف السلام-البحرين، ("المصرف"، "المجموعة")، ندرك أننا في مجال عمل يملي علينا تحمل المخاطر، وأن نجاحنا يعتمد إلى درجة كبيرة على مدى كفاءتنا في تعريف هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها وإدارتها. ولذلك فإننا نرى أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من وجهة النظر الإستراتيجية، وأن إتفاقية بازل تشكل محفزاً للتنفيذ الناجح لإدارة المخاطر، وذلك تماشياً مع أفضل الممارسات المتبعة.

المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه إطار عمل إدارة المخاطر هو التأكيد من أن المخاطر المقبولة تقع ضمن المدى الذي يعتمده المصرف لتحمل المخاطر، وأن العوائد الناتجة تكون متوافقة مع المخاطر التي يتم تحملها. إن الهدف من ذلك هو خلق قيمة للمساهمين من خلال حماية المجموعة من الخسائر غير المتوقعة، وضمان زيادة إمكانيات وفرص تحقيق الأرباح مقارنة بالمخاطر والتأكد من استقرار الأرباح.

ولهذا فإن خطة تأسيس المجموعة تعطي الأولوية لتطوير إطار فعال لإدارة المخاطر و إدارة الألتزام بما يتوافق مع الأنظمة والإجراءات المثلى المتعارف عليها محلياً ودولياً، وبما يتماشى مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وإتفاقية بازل.

إطار عمل إدارة المخاطر

إن إطار عمل إدارة المخاطر يحدد ثقافة المخاطر لدى مصرف السلام-البحرين وكذلك كيفية ممارسة سلوكيات تحمل المخاطر بالشكل الصحيح في جميع عمليات المصرف بما يضمن التوازن الدائم بين الأرباح ومستوى المخاطر المحتملة.

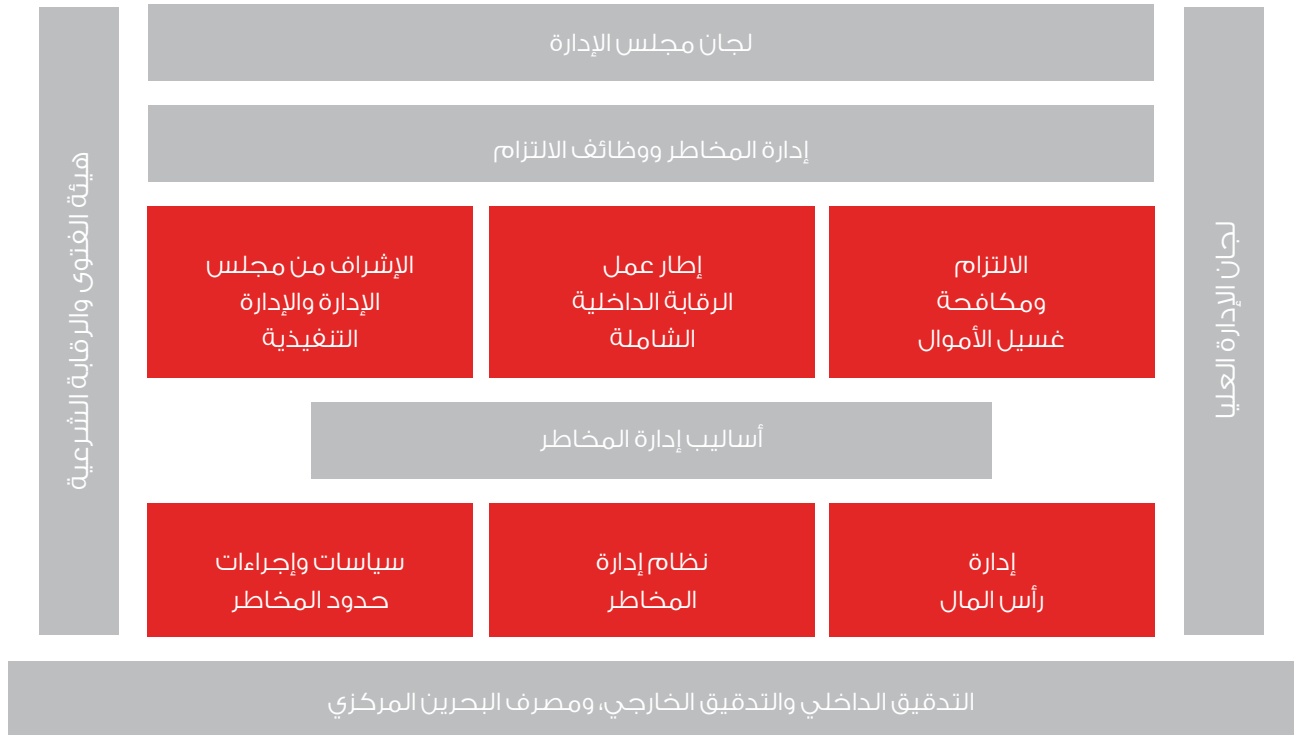
ويحقق إطار عمل إدارة المخاطر هذا الهدف من خلال تعريف المبادئ

المسئولية عن المخاطر

تقع مسؤولية تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المجموعة على عاتق دائرة إدارة المخاطر تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة التدقيق والمخاطر. يتولى رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في المجموعة، كونهم خط الدفاع الأمامي، مسؤولية المخاطر المختلفة، ويتوجب عليهم التأكد من إدارة هذه المخاطر وفقاً لإطار عمل إدارة المخاطر. تقع مسؤولية تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المجموعة على عاتق دائرة إدارة المخاطر تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة التدقيق والمخاطر.

وتساعد إدارة المخاطر رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في تحديد المخاطر والمسؤولين عنها وتقييم احتمالاتها وتبعاتها والخيارات المتاحة للتعامل معها، ووضع أولويات أعمال إدارة المخاطر، وخطط إدارة المخاطر، والتفويض بتنفيذ خطط إدارة المخاطر ومتابعة جهود إدارة المخاطر.

إطار عمل إدارة المخاطر وحوكمة الشركات



إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال

أنشأ المصرف إدارة مستقلة ومتخصصة لتنسيق تنفيذ برنامج الالتزام ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ويشمل البرنامج السياسات والإجراءات لإدارة الالتزام بالأنظمة واللوائح، ومكافحة غسيل الأموال، ومعايير الإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات الجوهرية والحساسة والتداول بناء على معلومات داخلية.

وبمقتضى ما تطلبه متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، يضمن مصرف السلام-البحرين من خلال سياساته الخاصة سلامة عمل سياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال ووجود إجراءات رقابة داخلية لمنع واكتشاف عمليات غسيل الأموال. وتملي هذه السياسات كيفية وضع الإرشادات العامة والإجراءات لقبول العملاء والمحافظة على استمرار التعامل معهم، ومراقبة عملياتهم وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمعايير الدولية مثل توصيات الفريق الخاص للإجراءات المالية لمكافحة غسيل الأموال FATF ووثائق لجنة بازل.

جميع التحويلات الإلكترونية الواردة والصادرة يتم عرضها للتدقيق مقابل عدد من قوائم العقوبات الصادرة من قبل بعض الهيئات التنظيمية بما في ذلك لجان عقوبات مجلس الأمن ووزارة الخزانة الأمريكية- مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC، بالإضافة إلى تلك المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي.

كذلك يتضمن البرنامج الالتزام بالأنظمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

وقد وضع المصرف السياسات الملائمة واتخذ الخطوات اللازمة في تحديث الأنظمة المصرفية الأساسية للالتزام بمتطلبات قانون الالتزام لقواعد الضرائب على الحسابات الأجنبية (FATCA) وفقاً بمتطلبات الجهات التنظيمية.

المسؤولية الاجتماعية

60

يلتزم المصرف بواجبات المواطنة للإسهام في تحسين المجتمعات التي يمارس أنشطته فيها. ونحن نسعى إلى تقديم الدعم لحكومة مملكة البحرين في جهودها الرامية إلى تحسين نوعية حياة الناس في مملكة البحرين.

يؤكد مصرف السلام-البحرين التزامه تجاه المجتمع من خلال دعم المبادرات التي تضيف القيمة إلى البنية التحتية السكنية والتعليمية والصحية في المملكة، وتحفيز النمو الاقتصادي والازدهار من خلال تقديم الدعم للمشاريع الريادية وتطوير الشباب.

وإلى جانب الإسهام بالتسهيلات الطبية والتبرعات الخيرية للمحتاجين، قدم المصرف أيضاً الدعم للمبادرات الثقافية التي تهدف إلى المحافظة على الثقافة والتراث الوطني البحريني للأجيال القادمة.



يسعى المصرف جاهداً في دعم الأنشطة الاجتماعية من خلال مبادراته للمنظمات الخيرية والتعليمية والصحية والثقافية والرياضية والبيئية.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين

62

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلّم

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف السلام-البحرين المقدم إلى الجمعية
العمومية عن أعمال السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2018.

أولاً: النظام الأساسي

إن عقد تأسيس المصرف والنظام الأساس له متوافقان مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: أنشطة المصرف وتوجيه الهيئة

أشرفت الهيئة على أنشطة المصرف ومعاملاته خلال العام وقامت بدورها في توجيه
الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في هذه الأنشطة
وتلك المعاملات، وعقدت لذلك عدة لقاءات واجتماعات مع المسؤولين بالمصرف.

ثالثاً: العقود والمعاملات

درست الهيئة هياكل العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت عقودها
ومستنداتها، وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها، وأصدرت في ذلك
القرارات والفتاوى المناسبة، وقد عممت هذه الفتاوى والقرارات على إدارات المصرف
المختصة لتنفيذها، كما أن الهيئة راجعت نماذج العقود والاتفاقيات التي عرضت عليها
في معاملات صكوك وتمويلات مجمعة وأبدت عليها ملاحظاتها وأقرتها.

رابعاً: الاطلاع على السجلات

اطلعت الهيئة على ما طلبت الاطلاع عليه من سجلات المصرف وحصلت على البيانات
والمعلومات التي طلبتها لأداء متطلبات التدقيق الشرعي.

خامساً: التدقيق الشرعي

عرضت على الهيئة تقارير التدقيق الشرعي وقد أبدت ملاحظاتها عليها، وطلبت من إدارة
المصرف تصحيح ما يحتاج منها إلى التصحيح.

سادساً: التدريب

توصي الهيئة إدارة المصرف بتدريب العاملين فيه بصفة منتظمة لرفع مستوى الأداء
والتقليل من المخالفات الشرعية.

سابعاً: الميزانية العمومية

اطلعت الهيئة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والسياسات المحاسبية لإعداد الميزانية وعلى أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين ودونت ملاحظاتها عليها، ووعدت إدارة المصرف بمراعاة هذه الملاحظات.

وترى الهيئة أن هذه الميزانية في حدود ما عرضته إدارة المصرف وما قدمته من معلومات وما وعدت به من تنفيذ هذه الملاحظات تمثل موجودات المصرف وإيراداته. وأما دقة المعلومات والبيانات فهي من مسؤولية إدارة المصرف.

ثامناً: الزكاة

لما كان النظام الأساس للمصرف لا يلزم المصرف بإخراج زكاة حقوق المساهمين المستثمرة لديه، فقد قامت الهيئة بحساب الزكاة الواجبة على المساهمين لإبلاغهم بها، كما يتم الإفصاح عنها في الميزانية.

تاسعاً: صندوق الخيرات

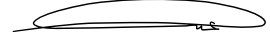
بالنسبة للمعاملات التي لم تتحول بعد بما في ذلك أصول ومطلوبات مصرف السلام سيشل، بسبب دعاوى قضائية أو أي سبب آخر والتي تم الإفصاح عنها في الميزانية، وجهت الهيئة إدارة المصرف بصرف ما يترتب على ذلك من فوائد إلى صندوق الخيرات بالمصرف.

قرار الهيئة

والهيئة إذ تؤكد أن مسؤولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات المصرف تقع على عاتق إدارة المصرف، لتقرر أن معاملات المصرف المنفذة خلال العام، لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما عرضته عليها إدارة المصرف من معلومات وبيانات، وما قدمته الهيئة بشأنها من ملاحظات، وما أبدته إدارة المصرف من استجابة لتنفيذ تلك الملاحظات.

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية


فضيلة الشيخ الدكتور محمد عبد الحكيم زعير
نائب رئيس الهيئة



فضيلة الشيخ القاضي عدنان عبدالله القطان
رئيس الهيئة



فضيلة الشيخ الدكتور عز الدين بن زغبية
عضو الهيئة



فضيلة الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح
عضو الهيئة



فضيلة الشيخ الدكتور محمد قسيم محمد
عضو الهيئة

تقرير مدققي الحسابات إلى حضرات السادة المساهمين

64

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف السلام - البحرين ش.م.ب. ("المصرف") والشركات التابعة لها ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2018، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة ومدققي الحسابات عن البيانات المالية الموحدة

إن هذه البيانات المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية مجلس إدارة المصرف، وإن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتدقيق للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية الموحدة وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية الموحدة. إننا نرى أن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية والمجلد رقم (2) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ. إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وإن البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب. إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج. أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم (2) والفقرات النافذة من المجلد رقم (6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

KPMG

KPMG Fakhro Audit
12th Floor, Fakhro Tower
P.O. Box 710, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 224807
Fax: +973 17 227443

www.kpmg.com/bh
C.R. No. 6220

65

د. وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

أمور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمصرف للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 من قبل مدقق آخر والذي أبدى رأي تدقيق غير متحفظ على تلك البيانات المالية الموحدة بتاريخ 13 فبراير 2018.



كي بي إم جي فخرو
رقيم قيد الشريك 137
12 فبراير 2019

القوائم المالية

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2018

2017	2018	إيضاح	
ألف	ألف		
دينار بحريني	دينار بحريني		
			الموجودات
66,351	82,587	4	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
363,569	354,215	5	صكوك سيادية
141,225	163,305	6	إيداعات لدى مؤسسات مالية
10,419	9,222	7	صكوك الشركات
532,535	568,905	8	موجودات التمويل
213,238	256,892	9	موجودات الإيجارات التمويلية
111,325	107,508	11	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
66,782	74,261	12	عقارات استثمارية
6,448	6,290	13	عقارات للتطوير
16,835	15,972	14	استثمار في شركات زميلة
34,530	45,182	15	موجودات أخرى
25,971	25,971	16	الشهرة
1,589,228	1,710,310		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية
			المطلوبات
154,765	144,125	6	إيداعات من مؤسسات مالية
602,784	705,924	18	إيداعات من العملاء
283,886	251,842		حسابات جارية للعملاء
79,986	155,543	17	تمويل مرابحة لأجل
45,089	48,293	19	مطلوبات أخرى
1,166,510	1,305,727		مجموع المطلوبات
118,881	99,761	20	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
			حقوق الملكية
214,093	214,093	21	رأس المال
(1,879)	(3,855)	21	أسهم الخزينة
91,016	93,901		احتياطيات وأرباح مستتقة
303,230	304,139		مجموع حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك
607	683		حصة غير مسيطرة
303,837	304,822		مجموع حقوق الملكية
1,589,228	1,710,310		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية

تمت المصادقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 12 فبراير 2019.



سعادة الشيخ خالد بن مستهل المعشني
نائب رئيس مجلس الإدارة



خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري
رئيس مجلس الإدارة



رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017	2018		
ألف	ألف	إيضاح	دينار بحريني
دينار بحريني	دينار بحريني		
			الدخل التشغيلي
44,809	49,384	24	دخل التمويل
16,724	16,773		دخل من الصكوك
2,995	(895)	25	دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
4,771	420	26	دخل من العقارات
8,550	9,284	27	الرسوم والعمولات
5,299	9,576	28	إيرادات أخرى
83,148	84,542		
(1,831)	(3,692)		مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية
(15,476)	(19,370)		مصروفات التمويل على إيداعات من العملاء
(3,532)	(4,515)		مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل
(230)	(492)		العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل
111	246		حصة المجموعة كمضارب
(119)	(246)	20	حصة حاملي حسابات الاستثمار من الأرباح
62,190	56,719		مجموع الدخل التشغيلي
			المصروفات التشغيلية
11,528	11,861	29	تكاليف الموظفين
1,675	2,019		تكلفة الممتلكات والمعدات
1,509	869		استهلاك
9,553	13,164		مصروفات تشغيلية أخرى
24,265	27,913		مجموع المصروفات التشغيلية
37,925	28,806		الربح قبل مخصص انخفاض قيمة الموجودات ونتائج الشركات الزميلة
(20,656)	(10,661)	10	صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة
786	375	14	حصة البنك من أرباح شركات زميلة
18,055	18,520		صافي الربح للسنة
			المنسوب إلى:
18,099	18,499		- مساهمي البنك
(44)	21		- حصة غير مسيطرة
18,055	18,520		
8.5	8.7	23	العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)

سعادة الشيخ خالد بن مستهل المعشني
نائب رئيس مجلس الإدارة

خليفة بطي بن عمير بن يوسف المهيري
رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017	2018	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
		الأنشطة التشغيلية
18,055	18,520	صافي الربح للسنة
		تعديلات للبنود التالية:
1,509	869	إستهلاك
1,179	1,033	إطفاء علاوة على الصكوك - صافي
(4,771)	(1,027)	تغيرات القيمة العادية من الاستثمارات
(2,326)	1,882	دخل من استثمارات
20,656	10,661	صافي المخصص للخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة
(786)	(375)	حصة البنك من أرباح شركات زميلة
11,333	158	عقارات للتطوير
44,849	31,721	الدخل التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		تغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(2,710)	3,221	إحتياطي إيجاري لدى المصرف المركزي
(108,448)	(92,083)	موجودات تمويلية وموجودات الإيجارات التمويلية
(7,124)	5,201	موجودات أخرى
22,609	(10,640)	إيداعات من مؤسسات مالية
(125,591)	103,140	إيداعات من العملاء
4,277	(32,036)	حسابات جارية للعملاء
743	(5,278)	مطلوبات أخرى
50,085	(19,120)	حقوق حاملي حسابات الاستثمارات
(121,310)	(15,874)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(638)	8,332	صكوك سيادية
18,557	1,166	صكوك شركات
16,389	2,475	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
(6,240)	740	استثمار في شركات زميلة
(699)	(960)	شراء ممتلكات ومعدات
7,275	-	بيع شركة تابعة
34,644	11,753	صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
(12,051)	58,592	تمويل مرابحات لأجل
(10,626)	(10,945)	أرباح أسهم مدفوعة
(233)	(1,976)	شراء أسهم الخزينة
-	(11)	صافي الحركة في حصة غير مسيطرة
(22,910)	45,660	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
(109,576)	41,539	صافي التغير في النقد وما في حكمه
284,928	175,352	النقد وما في حكمه في 1 يناير
175,352	216,891	النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر
		يتكون النقد وما في حكمه من*:
8,509	8,372	نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي
25,618	45,212	أرصدة لدى بنوك أخرى
141,225	163,307	إيداعات لدى مؤسسات مالية فترات استحقاقها الأصلية أقل من 90 يوم
175,352	216,891	

* النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر 2018 صافي من الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 1 ألف دينار بحريني (2017: 2 ألف دينار بحريني).

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

		المنسوب إلى مساهمي البنك													
		الاحتياطيات													
	المبالغ بالآلاف الدراهم البحرينية	حصة مستطرة	حقوق غير ملكية المجموعة	مجموع الاحتياطيات المملوكة	مجموع الاحتياطيات الاجنبية	احتياطي تحويل عملات اجنبية	احتياطي القيمة العادية للعقارات	احتياطي القيمة للاستثمارات	أرباح مستترة	أرباح مستترة	احتياطي قانوني	احتياطي إصدار أشهر	علاوة إصدار أشهر	أشهر الخزينة	رأس المال
303,837	607	303,230	91,016	24,196	199	40,304	17,148	12,209	(1,879)	214,093	2018	الرصيد في 1 يناير	2018	صافي ربح السنة	
18,520	21	18,499	18,499	(607)	-	18,499	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيرات في القيمة العادية	
(607)	-	(607)	(607)	(155)	(155)	-	-	-	-	-	-	-	-	إعادة تحويل عملات اجنبية	
(155)	-	(155)	(155)	(155)	(155)	-	-	-	-	-	-	-	-	مجموع الإيرادات والمصروفات	
17,758	21	17,737	17,737	(607)	-	18,499	-	-	-	-	-	-	-	المحتسبة	
(14,852)	-	(14,852)	(14,852)	-	-	(14,852)	-	-	-	-	-	-	-	أرباح أسهم لسنة 2017	
(1,976)	-	(1,976)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	شراء أسهم خزينة	
55	55	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي الحركة في حصة غير مسيطرة	
-	-	-	-	-	-	(1,850)	1,850	-	-	-	-	-	-	المحول للاحتياطي القانوني	
304,822	683	304,139	93,901	23,589	199	42,101	18,998	12,209	(3,855)	214,093	2018	الرصيد في 31 ديسمبر	2018	الرصيد كما في 1 يناير 2017 (كما	
324,899	1,534	323,365	110,918	24,234	445	61,400	15,338	12,209	(1,646)	214,093	2017	أعلن عنه سابقاً)	2017	التسوية الانتقالية عند تطبيق معيار	
(26,771)	(12)	(26,759)	(26,759)	-	-	(26,759)	-	-	-	-	-	-	-	المحاسبية المالي رقم (30) كما	
298,128	1,522	296,606	84,159	24,234	445	34,641	15,338	12,209	(1,646)	214,093	2017	الرصيد المعدل كما في 1 يناير	2017	في 1 يناير 2017	
18,055	(44)	18,099	18,099	-	-	18,099	-	-	-	-	-	-	-	الرصيد ربح السنة	
322	-	322	322	568	(246)	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيرات في القيمة العادية	
(211)	-	(211)	(211)	(211)	(211)	-	-	-	-	-	-	-	-	إعادة تحويل عملات اجنبية	
18,166	(44)	18,210	18,210	568	(246)	18,099	-	-	-	-	-	-	-	مجموع الإيرادات والمصروفات	
(10,638)	(12)	(10,626)	(10,626)	-	-	(10,626)	-	-	-	-	-	-	-	المحتسبة	
(1,598)	(871)	(727)	(727)	(606)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرباح أسهم 2016	
(233)	-	(233)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	بيع شركات تابعة	
12	12	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	شراء أسهم خزينة	
-	-	-	-	-	-	(1,810)	1,810	-	-	-	-	-	-	صافي الحركة في حصة غير مسيطرة	
-	-	-	-	-	-	(1,810)	1,810	-	-	-	-	-	-	المحول للاحتياطي القانوني	
303,837	607	303,230	91,016	24,196	199	40,304	17,148	12,209	(1,879)	214,093	2017	الرصيد في 31 ديسمبر	2017	الرصيد في 31 ديسمبر	

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة 31 ديسمبر 2018

1 التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسس مصرف السلام-البحرين ش.م.ب. ("البنك") في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 2001/21 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية ووفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص. ب. 18282، مركز البحرين التجاري العالمي، البرج الشرقي، شارع الملك فيصل، المنامة 316، مملكة البحرين.

بتاريخ 30 مارس 2014، قام البنك باستحواذ حصة ملكية بنسبة 100% في بي إم أي بنك، ش.م.ب. (مقفلة) ("بي إم أي")، وهي بنك تقليدي وشركة مساهمة مقفلة في مملكة البحرين، من خلال مقايضة الأسهم. وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحويل بي إم أي بنك إلى بنك إسلامي اعتباراً من 1 يناير 2016.

بتاريخ 29 نوفمبر 2016، قرر مساهمي بي إم أي الموافقة على تحويل عمليات بي إم أي إلى البنك. لقد تمت الموافقة على تحويل الأعمال التجارية للبنك من قبل مصرف البحرين المركزي بتاريخ 17 أبريل 2017 والذي تم نشره لاحقاً في الجريدة الرسمية بتاريخ 20 أبريل 2017. قام البنك بتحويل أغلبية حقوق بي إم أي والتزاماته المفترضة بقيمتها الدفترية المعنية.

الشركات التابعة الرئيسية هي كما يلي:

نسبة الملكية

اسم الشركة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	2018	2017
إيه إس بي سيشيل	سيشيل	تقديم خدمات مصرفية	70%	70%
إيه إس بي بيوديزل (إيضاح 30)	هونج كونج	إنتاج الديزل الحيوي	36%	-

يعمل البنك وشركاته التابعة الرئيسية من خلال عشرة فروع في مملكة البحرين وفرع واحد في سيشيل، ويقدم جميع أصناف الخدمات والمنتجات المصرفية المتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك على إدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح، وتقديم العقود التمويلية الإسلامية، والتعامل في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمدبر / وكيل، وإدارة الأدوات المالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

لقد تم اعتماد إصدار هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 12 فبراير 2019.

2 السياسات المحاسبية

2.1 أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، والاستثمارات العقارية التي تظهر بالقيمة العادلة. تتضمن هذه البيانات المالية الموحدة جميع الموجودات والمطلوبات والعقود المالية غير المدرجة في الميزانية المحتفظ بها من قبل المجموعة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، كونها العملة الرئيسية الوظيفية وعملة عرض عمليات المجموعة، وتم تقريبها إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

2.1 أ بيان بالالتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية. تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة للأموال التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تعرض المجموعة بيان المركز المالي الموحد بشكل عام على اساس السيولة. تم عرض تحليل فيما يتعلق بالاسترداد أو التسوية خلال 12 شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد (المتداول) ولأكثر من 12 شهر بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد (غير المتداول) في إيضاح 36.

2.1 ب أسس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 ديسمبر 2018. أعدت البيانات المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك، وباستخدام سياسات محاسبية متوافقة مع البنك.

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة البنك. توجد السيطرة عندما يكون للبنك سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يُفترض وجود السيطرة عندما يمتلك البنك غالبية حقوق التصويت في الإستثمار.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو إستثمار وعادة تكون حقوق التصويت ذات أهمية لتشغيل هذه الشركات. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الإستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير او وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكلياً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كتمويلات مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغيير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة.

البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على الشركة. يتضمن إيضاح رقم 38 معلومات عن الموجودات تحت الإدارة من قبل المجموعة.

تمثل حقوق الأقلية (الحصة غير المسيطرة) جزءاً من الربح أو الخسارة وصافي الموجودات غير المحتفظ بها من قبل المجموعة، ويتم عرضها كبنء منفصل في بيان الدخل الموحد ومن خلال حقوق الملكية في بيان المركز المالي الموحد، وبصورة منفصلة عن حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم.

معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

2.1 ج عملة التعامل وعملة العرض

يتم احتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة ("عملة التعامل"). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي تستخدمها المجموعة في معاملاتها وكذلك في إعداد البيانات المالية.

العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تدرج فروقات تحويل البنود غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية" والاستثمار في الشركات الزميلة في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد إلى حين بيع، أو إلغاء احتساب الموجودات ذات العلاقة، والتي يتم احتسابها آنذاك في بيان الدخل الموحد. أرباح تحويل الموجودات غير المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" يتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد.

تحويل العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة الأجنبية التي عملتها الوظيفية ليست الدينار البحريني إلى الدينار البحريني وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تحول إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية إلى الدينار البحريني وفقاً لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال السنة. تحتسب الفروقات الناتجة من تحويل العملات ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية الذي يمثل جزء من الدخل الشامل الأخر، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصة غير المسيطرة.

عندما يتم بيع العمليات الأجنبية، فإن فروقات التحويل المتعلقة بالبيع، والمحسوبة سابقاً في الدخل الشامل الأخر يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد.

2.2 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة اتخاذ قرارات وتقديرات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما تؤثر هذه القرارات والتقديرات على الإيرادات والمصروفات ومخصصات الخسائر الناتجة، وكذلك على تغييرات القيمة العادلة المسجلة في حقوق الملكية.

تقديرات عدم اليقين

الإفترضاات الرئيسية التالية تمثل المصادر الأساسية للتقديرات المستقبلية الغير مؤكدة بتاريخ المركز المالي الموحد، والتي لها مخاطر جوهرية مما قد يتسبب في تعديل كبير في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة وقد تم مناقشتها أدناه:

تقييم انخفاض القيمة للعقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان

لتحديد انخفاض قيمة العقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان، يتطلب استخدام القرارات والفرضيات لتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة لتقييم ما إذا مخاطر الائتمان على العقد المالي قد زادت بصورة كبيرة منذ الاحتساب المبدئي، ودمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات 2.3 (د)، و33.2.

انخفاض قيمة الشهرة

يوجد انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

تستند القيمة القابلة للاسترداد لشهرة كل وحدة منتجة للنقد بناءً على حسابات القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية حسب الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، المتوقعة لفترة خمس سنوات باستخدام معدل النمو الاسمي لإجمالي الناتج المحلي. يتضمن تحديد توقعات معدل النمو ومعدل الخصم على قرارات تقديرية، بينما يتطلب إعداد توقعات التدفقات النقدية على افتراضات مختلفة من قبل الإدارة.

يتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام للحد من أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسارة بناءً على خبرة الخسائر الفعلية. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاح 16.

انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تقرر المجموعة، بأن الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية منخفضة القيمة

عندما يكون هناك إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من تكلفتها، ان تحديد إذا ما كان هناك انخفاض جوهري أو طويل الأجل يتطلب اتخاذ قرارات تقديرية. في حالة أسهم حقوق الملكية المدرجة في أسواق نشطة تعتبر المجموعة ان الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق 30% من تكلفته، كما تعتبر المجموعة ان أي انخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز 9 أشهر انخفاضاً لفترة طويلة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، تحدد المجموعة انخفاض القيمة بناءً على تقييمها للقوة المالية للاستثمار، وأداء الصناعة والقطاع .

القيمة العادلة للاستثمارات حقوق الملكية من خلال الربح أو الخسارة تحدد المجموعة القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة وغير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة وأسعار أحدث المعاملات. يتم تحديد القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. ان هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأموال غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من القرارات التقديرية، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

إن الأحداث المستقبلية (كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية) غير مؤكدة، وانه من الممكن بناءً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرياً على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها ووفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، سلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

تقييم أسهم حقوق الملكية الخاصة غير المدرجة والاستثمارات العقارية
تقييم الاستثمارات المذكورة أعلاه تحتاج لقرارات تقديرية، وعادة يستند على ما يلي:

- تقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين
- أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية
- القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة لينود تحمل ذات الشروط وخصائص المخاطر
- تطبيق نماذج التقييم الأخرى

تقدير صافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدر. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناءً على أسعار البيع التقديرية للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير. تشمل هذه التقديرات على عدم اليقين ومساائل تعتمد على التقديرات بصورة جوهرياً، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية. من الممكن والى حد معقول بناءً على المعلومات الحالية، ان النتائج خلال السنة المالية القادمة والتي تختلف عن الفرضيات، قد تحتاج لعمل تسويات جوهرياً في القيمة الدفترية للعقارات قيد التطوير.

تقوم المجموعة بمعايرة تقنيات التقييم دورياً وتفحص صلاحيتها، إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية القابلة للرصد لنفس العقد، أو بيانات أخرى متوفرة في السوق قابلة للرصد.

القرارات التقديرية

فرضية الاستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرياً غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة

ترعى المجموعة تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء للاحتفاظ بالاستثمارات. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى هذه الشركات، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن العملاء وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتحديد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة التي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة باتخاذ قرارات تقديرية لأهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات وكذلك قدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر المجموعة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. وبالعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية

قامت المجموعة بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم 30 اعتباراً من 1 يناير 2017 وهو إلزامي للتطبيق المبدئي في 1 يناير 2020. تمثل المتطلبات في معيار المحاسبة المالي رقم 30 تغييراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 11 - "المخصصات والاحتياطيات".

تتكون عقود الموجودات المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي وصكوك سيادية وصكوك شركات وإيداعات لدى مؤسسات مالية وتمويلات مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة) وتمويلات مضاربة ومشاركة وذمم مدينة بموجب عقود موجودات الإيجارات التمويلية وموجودات قيد التحويل وذمم مدينة أخرى. تدرج الأرصدة المتعلقة بهذه العقود بعد طرح مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تتكون عقود المطلوبات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية وإيداعات من العملاء، وحسابات جارية للعملاء، وتمويل مرابحة لأجل، وذمم دائنة أخرى.

تحتسب جميع الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالتكلفة، كونها القيمة العادلة للأداة عند نشوئها. لاحقاً، تظهر جميع الموجودات والمطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة.

إن التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

(ب) المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

يتم احتساب جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود أو المطلوب.

(ج) إلغاء احتساب الموجودات المالية

يتم إلغاء احتساب الموجودات المالية عند انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الملكية بصورة جوهرياً.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأقصى للمقابل الذي قد يكون من الواجب على المجموعة دفعه، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية المحددة في العقد، أو إلغائها أو انتهائها.

د) تقييم انخفاض القيمة**انخفاض قيمة الموجودات المالية والالتزامات**

يستبدل معيار المحاسبة المالي رقم 30 نموذج "الضسارة المتكبدة" في معيار المحاسبة المالي رقم 11 بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما يطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد على بعض الالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية ولكنه لا ينطبق على استثمارات أسهم حقوق الملكية.

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة، ترُحل الأصول من خلال المراحل الثلاث التالية، بناءً على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي.

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

بالنسبة للتعرضات التي لم يكن هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، يحتسب جزء الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة فقط المتعلق باحتمالية أحداث التخلف ضمن 12 شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً (المرحلة 1) هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على عقد مالي خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة

بالنسبة لتعرضات الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، يتم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة لمرة واحدة فقط مدى الحياة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 2) هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لكافة العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة الدفع للمجموعة والقيمة الحالية للقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية غير منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة

تقيم الموجودات المالية بأنها ضعيفة ائتمانياً عندما يقع حدث أو أكثر من الأحداث ذات الآثار السلبية على التدفقات النقدية المتوقعة لذلك الأصل.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بانخفاض القيمة الائتمانية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد للعقد المالي. نظراً لاستخدام نفس المعايير في معيار المحاسبة المالي رقم 11، تظل منهجية المجموعة بالنسبة للمخصصات المحددة كما هي دون تغيير إلى حد كبير.

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة ائتمانياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المشتراة لغرض التأجير هي منخفضة القيمة ائتمانياً. يعد الأصل المالي والأصل المشتري لغرض التأجير منخفض القيمة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره بالنسبة لذلك الأصل المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة ائتمانياً تتضمن المعلومات القابلة للرصد التالية:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق لأكثر من 90 يوماً؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفية من قبل المجموعة بشروط لن تأخذها المجموعة بالاعتبار في ظروف أخرى.
- من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو في عملية إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الظروف المالية الصعبة؛

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود أي احتمال واقعي للاسترداد. تكون هذه هي الحالة عامة عندما تحدد المجموعة أن المقترض ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. بالرغم من ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ لغرض الامتثال بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

2	السياسات المحاسبية (تتمة)
2.3	السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
	(د) تقييم انخفاض القيمة (تتمة)

عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- الالتزامات التمويلية و عقود الضمانات المالية: عامةً كمخصص ضمن بند المطلوبات الأخرى؛ و
- حين يشتمل العقد المالي على مكونين مسحوب وغير مسحوب، وقد حددت المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الالتزامات المالية / بند خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بالبند المسحوب، تعرض المجموعة مخصصاً للخسائر الائتمانية للمكونات المسحوبة. يتم عرض المبلغ كتخفيض من إجمالي القيمة الدفترية للمكونات المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للمكون المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

هـ) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحدة، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي، و عدا ودائع الاحتياطات الإجبارية، وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وإيداعات لدى مؤسسات مالية ذات استحقاق أصلي خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شراؤها.

و) موجودات التمويل

موجودات التمويل هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد، وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة. يتم احتساب موجودات التمويل من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية بمجملها، وجميع العقود المرهونة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتحقيق نتيجة اقتصادية واحدة.

و. 1) تمويل المرابحة

المرابحة هو عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف ("البائع") ببيع أصل لطرف آخر ("المشتري") بالتكلفة زائداً هامش ربح على أساس دفعات مؤجلة. بعد أن يقوم البائع بشراء الأصل بناء على وعد المشتري بشراء نفس الأصل على أساس عقد هذه المرابحة ذاتها. سعر الأصل يشتمل على التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه، إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المشتري بموجب فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة التصرف إما كبائع أو كمشتري، حسب الحالة. تعتبر المجموعة أن وعد الشراء الذي قام به المشتري في معاملة مرابحة لصالح البائع ملزماً.

و. 2) تمويل مضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس المال المضاربة) إلى الطرف الآخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. سيتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة؛ عدا ذلك، فإن رب المال سيتحمل الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

و. 3) تمويل المشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناء على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يكون رأس مال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم احتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

ز. موجودات الإيجارات التمويلية

موجودات الإيجارات التمويلية (تعرف أيضاً بعقود إجارة منتهية بالتملك) هي عبارة عن اتفاقية تقوم بموجبه المجموعة ("المؤجر") بتأجير أصل للعميل ("المستأجر") بعد شراء أو / اقتناء الموجود المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو فترات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع

2	السياسات المحاسبية (تتمة)
2.3	السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
د	تقييم انخفاض القيمة (تتمة)

دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه والصيغة المطبقة خلال مدة الإيجار.

تحتفظ المجموعة (المؤجر) بملكية الأصل خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وبعد الوفاء بكافة الالتزامات من قبل العميل (المستأجر) بموجب اتفاقية الإجارة، تقوم المجموعة (المؤجر) ببيع الأصل المؤجر للعميل (المستأجر) بقيمة اسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المجموعة (المؤجر). وعادةً ما تكون الموجودات المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية أو طائرات.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإيجارات التمويلية فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للأصل، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات الإيجارات التمويلية. تحتسب خسارة انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، عندما تعتمد على عميل واحد، تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعميل، بالإضافة لعوامل أخرى. تحتسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

ح. إيداعات لدى مؤسسات مالية

تشتمل هذه الإيداعات على ذمم مرابحات سلع مدينة وذمم وكالات مدينة. تظهر ذمم مرابحات السلع المدينة بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت. تظهر ذمم الوكالات المدينة بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها مخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

ط. صكوك سيادية وصكوك الشركات

تمثل أدوات دين / غير مدرجة، ومصنفة كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة.

ي. الموجودات والمطلوبات قيد التحويل

موجودات قيد التحويل:

قرض وسلفيات:

بالتكلفة المطفأة، مطروحاً منها المبالغ المشطوبة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تم تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، ويتم تقييم القيمة العادلة على أساس المعايير المنصوص عليها في إيضاح 2.3 (ك).

مطلوبات قيد التحويل:

يتم إعادة قياس المطلوبات قيد التحويل بالتكلفة المطفأة.

ك) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

استثمارات أسهم حقوق الملكية

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية في الفئات التالية: 1) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو 2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بما يتفق مع استراتيجيتها الاستثمارية.

الاحتساب وإلغاء الاحتساب

يتم احتساب الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، أي قيمة المقابل المدفوع. يتم احتساب تكاليف المعاملة المتعلقة بالاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الدخل الموحد. بالنسبة لاستثمارات الأوراق المالية الأخرى، تحتسب تكاليف المعاملات كجزء من الاحتساب المبدئي.

بعد التسجيل المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. يتم احتساب

الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

ل) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، والتي تم شراؤها لأغراض استراتيجية، بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبية. تحتسب استثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة (2.3. ك) كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عن طريق الاستفاد من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة. الشركة الزميلة هي مؤسسة التي تمارس المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. تعتبر المؤسسة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة ملكية في المؤسسة، أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى.

بموجب طريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الشراء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم احتساب الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما تؤكد المجموعة التزامات نيابةً عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. بيان الدخل الموحد يعكس حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. أينما وجدت تغيرات احتسبت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة باحتساب حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إن توارب إعداد تقارير الشركات الزميلة للمجموعة متطابقة مع المجموعة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً احتساب خسارة إضافية لانخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتقوم باحتساب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركات الزميلة.

يتم تضمين الأرباح / الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من الاستثمار المذكور أعلاه في الشركات الزميلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

م) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم احتساب الاستثمار العقاري ميدئياً بالتكلفة ويتم لاحقاً بقياسه بناءً على نية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية. بموجب نموذج القيمة العادلة، يتم احتساب أية أرباح غير محققة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقارات. يتم تسوية أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة باستثمارات عقارية يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد في الفترة المالية السابقة، يتم احتساب الأرباح غير المحققة للفترة المالية الحالية في بيان الدخل الموحد إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية وقيمتها العادلة المتوقعة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة يجب أن يستمر قياسها بالقيمة العادلة.

ن) عقارات قيد التطوير

يتم تصنيف العقارات المشتراة تحديداً لغرض التطوير كعقارات قيد التطوير، ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل.

(س) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة لجميع الممتلكات والمعدات، فيما عدا الأراضي المملوكة ملكاً حراً والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

معدات الحاسب الآلي	- 3 إلى 5 سنوات
برامج الحاسب الآلي	- 3 إلى 5 سنوات
أثاث ومعدات مكتبية	- 3 إلى 5 سنوات
مركبات	- 4 إلى 5 سنوات
تحسينات على العقارات المؤجرة	- على مدى فترة عقد التأجير

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطرق احتساب الاستهلاك الموجودات بتاريخ كل بيان للمركز المالي، وتعديلها كلما كان ذلك مناسباً.

(ع) الشركات التابعة المشتراة لغرض البيع

يتم تصنيف الشركة التابعة المشتراة لغرض بيعها لاحقاً خلال اثني عشر شهراً "كمحتفظ بها لغرض البيع" عندما يكون بيعها محتملاً جداً. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الشركة التابعة كبنود منفصل في بيان المركز المالي الموحد "كموجودات محتفظ بها لغرض البيع" و"مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع" على التوالي. يتم قياس الموجودات التي تم تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. أي خسارة انخفاض في القيمة ناتجة عن انخفاض القيمة الدفترية للموجودات. لا يتم استهلاك الموجودات التي تم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

(ف) دمج الأعمال والشهرة

يتم احتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ للمحاسبة. يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي المقابل المحول والمقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الملكية المشتراة. لكل عملية من عمليات دمج الأعمال، تختار المجموعة ما إذا كانت ستقيس الحصص غير المسيطرة في الملكية المشتراة إما بالقيمة العادلة، أو بالحصص التناسبية في صافي الموجودات المحددة للملكية المشتراة.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال على مراحل، فإن المجموعة تقوم بإعادة قياس حصتها في حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وتقوم باحتساب الناتج من الربح أو الخسارة، إن وجد، في بيان الدخل الموحد أو مجموع الدخل الشامل، حسب ما يناسب.

عندما تقوم المجموعة باستحواذ الأعمال، فإنها تقيم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة للتصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما هو بتاريخ الاستحواذ.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة.

يتم تسجيل الاستثمارات المشتراة التي لا تستوفي تعريف دمج الأعمال كموجودات تمويلية أو استثمارات عقارية، حسب مقتضى الحال. عندما يتم شراء مثل هذه الاستثمارات، تقوم المجموعة بتخصيص تكلفة الاستحواذ بين الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد بشكل فردي بناءً على قيمها العادلة النسبية بتاريخ الاستحواذ. إن تكلفة تلك الموجودات هي إجمالي مجموع المقابل المدفوع وأي حصص غير مسيطرة محتسبة. إذا كانت لدى الحصص غير المسيطرة حصة ملكية حالياً وحق لهم حصة تناسبية من صافي الموجودات عند التصفية، فإن المجموعة تقوم باحتساب الحصص غير المسيطرة بالتناسب مع حصصهم في صافي الموجودات.

يتم مبدئياً قياس الشهرة بالتكلفة، التي تتمثل الزيادة في إجمالي المقابل المحول والمبلغ المحتسب لأي حصص غير مسيطرة، وأي حصة ملكية محتفظ بها سابقاً فوق صافي الموجودات القابلة للتحديد المشتراة والمطلوبات المفترضة. إذا كانت القيمة العادلة لصافي الموجودات المشتراة تفوق إجمالي المقابل المحول، تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا تم تحديد جميع الموجودات المشتراة وجميع المطلوبات المفترضة بشكل صحيح، وتقوم بمراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ التي سيتم احتسابها بتاريخ الاستحواذ. إذا كانت نتائج عملية إعادة التقييم لا تزال تشير إلى وجود زيادة في القيمة العادلة لصافي الموجودات المشتراة فوق إجمالي المقابل المحول، فإنه يتم بعد ذلك احتساب الربح في بيان الدخل الموحد.

2	السياسات المحاسبية (تتمة)
2.3	السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
	(ف) دمج الأعمال والشهرة (تتمة)

بعد الاحتساب المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم فحص الشهرة لانخفاض القيمة على الأقل سنوياً. يتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من وحدات المجموعة المولدة للنقد التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عما إذا كانت موجودات أو مطلوبات الشركة المشتراة الأخرى قد تم تخصيصها لتلك الوحدات.

يوجد انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة مباشرة في بيان الدخل الموحد.

لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عن ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

– تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم فيها مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و

– ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

(ص) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسهيل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

(ق) حسابات جارية للعملاء

يتم احتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الإستثمارية) عند إستلامها من قبل المصرف. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قبل المصرف بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

(ر) حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تدرج جميع حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة مضافاً إليها الأرباح والاحتياطيات ذات العلاقة مطروحاً منها المبالغ المسددة.

تحتسب حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار في الدخل على أساس الدخل الناتج من الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار بعد طرح حصة المضارب (كمضارب ورب المال). يتم احتساب حصة الدخل لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بناء على الدخل المتولد من الموجودات الممولة من قبل حسابات الاستثمار هذه، بعد اقتطاع حصة المضارب (كمضارب ورب المال). يتم تخصيص المصروفات التشغيلية لأموال المستثمرين ومتجمع المضاربة وفقاً لمساهماتهم.

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار في الدخل هو إجمالي دخل الاستثمار مطروحاً منه دخل المساهمين.

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الموجودات المستثمرة باستخدام الأموال من حسابات الاستثمار غير المقيدة.

(ش) مخصصات

يتم احتساب المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو حكومي) ناتج عن حدث سابق وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

(ت) منافع نهاية الخدمة للموظفين

المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصص وتسجل كمصروف متى ما قدمت الخدمة ذات

العلاقة، يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على المجموعة التزام قانوني أو اعتيادي حالي كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، وإذا كان بالإمكان تقدير هذا الالتزام بصورة موثوقة.

منافع ما بعد نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة"، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من المصروف ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة المصروف في بيان الدخل متى إستجفت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

(ث) احتساب الإيراد

موجودات التمويلات

عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلومًا عند بداية العقد، فإنه يتم احتساب الدخل على أساس العائد الفعلي على الفترة المؤجلة. يعلق احتساب الدخل المستحق عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون أقساط المراتبات متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

الصكوك

يتم احتساب الدخل من الصكوك على أساس التناسب الزمني بناءً على معدل العائد الأساسي لذلك النوع من الصكوك المعني. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

أرباح الأسهم

يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعاتها.

موجودات الإيجارات التمويلية

يتم احتساب دخل الإيجارات التمويلية على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير. يعلق الدخل المتعلق بالإيجارات التمويلية المتعثرة. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون مدفوعات الإيجار متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

دخل الرسوم والعمولات

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من نطاق متنوع من الخدمات التي تقدمها إلى عملائها. ويمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئات الرئيسية التالية:

- دخل الرسوم من المعاملات التمويلية: تتضمن الرسوم المكتسبة من المعاملات التمويلية على الرسوم المدفوعة مقدماً ورسوم السداد المبكر ويتم احتسابها عند اكتسابها، إلى الحد الذي تعتبر فيه الرسوم معززة للعائد، فإنها تحتسب على فترة العقود التمويلية.

- دخل الرسوم من خدمات المعاملات: يتم احتساب الرسوم الناتجة من تمويل الشركات، والخدمات الاستشارية للشركات، وترتيب بيع الموجودات وإدارة الثروات عند اكتسابها أو على أساس التناسب الزمني عندما تكون الرسوم مرتبطة بالوقت.

- دخل الرسوم الأخرى: يتم احتساب دخل الرسوم الأخرى عندما يتم تقديم الخدمات.

(خ) القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يتم إجراؤه من قبل مئمنون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية. وبدلاً من ذلك، قد يستند التقييم أيضاً على القيمة السوقية الحالية لعقد آخر، وهو مشابه له إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل المجموعة عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

بالنسبة للاستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على صافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح الحالية للأدوات ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

ذ) موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة كموجودات للمجموعة وبالتالي لا يتم إظهارها في بيان المركز المالي الموحد.

ض) أرباح الأسهم العادية

يتم احتساب أرباح الأسهم المستحقة الدفع على الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل للمصرف كالتزام ويتم طرحها من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة.

ط) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

غ) أسهم الخزينة

أسهم الخزينة هي أدوات الملكية الخاصة بالبنك التي يتم إعادة شراؤها، ويتم احتسابها بالتكلفة وتطرح من حقوق الملكية. لا يتم احتساب أي ربح أو خسارة من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة بالبنك من خلال بيان الربح أو الخسارة. يتم احتساب أي فرق بين القيمة الدفترية والمقابل، إذا تم إعادة إصدارها، في علاوة إصدار الأسهم في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد.

أ) الزكاة

تحتسب الزكاة على قاعدة الزكاة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 9 - الزكاة، باستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بدفع الزكاة بناءً على أرصدة الاحتياطي المستحق والأرباح المستتقة في نهاية السنة، بينما تدفع الزكاة المتبقية من قبل المساهمين بصورة فردية. ويقوم المصرف بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين ويتم إلغاؤها سنوياً. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة على رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة بناءً على الحصة التناسبية للزكاة. يتم اعتماد حسبة الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. دفع الزكاة على حسابات الاستثمار غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية كامل حسابات الاستثمار.

أب) وكالات مستحقة الدفع

تقبل المجموعة الأموال من البنوك والعملاء بموجب ترتيبات الوكالات التي بموجبها يدفع العائد للعملاء على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية. لا توجد أي قيود على المجموعة لاستخدام الأموال المستلمة بموجب اتفاقية الوكالة. يتم استحقاق الربح على وكالات مستحقة الدفع على أساس التناسب الزمني على مدى فترة العقد بناءً على أصول المبالغ القائمة.

أج) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على موجودات التمويلات متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية عند غلق الرهن أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل.

أد) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بالتبرع بأي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية للأعمال الخيرية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية.

2.4 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير نافذة بعد

معيار المحاسبة المالي رقم (31) - وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)

الهدف من هذا المعيار هو وضع السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير المالية لأدوات وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)، الموجودات والالتزامات ذات العلاقة، كلما كان قابلاً للتطبيق، للمؤسسات المالية الإسلامية من كلا المنظورين كأصيل (مستثمر) ووكيل. سيتم تطبيق المعيار على جميع عقود الوكالة بالاستثمار التي تبرمها المؤسسات المالية الإسلامية، إما كأصيل أو وكيل.

السياسات المحاسبية (تتمة)	2
المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير نافذة بعد (تتمة)	2.4

يؤثر المعيار على عرض الدخل والمصروفات، بما في ذلك المقابل المتغير، من ترتيبات الوكالة، يقوم المصرف حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار. سيصبح المعيار ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالي رقم (33) - الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض وإفصاحات الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على استثمارات المؤسسات سواء كانت في هيئة أدوات دين، أو أسهم حقوق ملكية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (25) - الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة، ويقدم توجيهاً معدلاً لتصنيف وقياس الاستثمارات، لتتماشى مع الممارسات الدولية. تعتمد فئات التصنيف الآن على اختبارات نموذج العمل، وسيتم السماح بإعادة التصنيف فقط عند تغيير نموذج العمل، وسيتم تطبيقه بأثر رجعي. إنه من غير المتوقع أن يكون لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على المصرف. يقوم المصرف حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار. سيصبح المعيار ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالي رقم (35) - احتياطات المخاطر

سيطبق المعيار على احتياطات المخاطر التي تنشؤها المؤسسات المالية الإسلامية (عدا شركات التكافل (التأمين الإسلامي))، للحد من مخاطر كل من الائتمان، والسوق، واستثمارات أسهم حقوق الملكية، والسيولة، ومعدل العائد أو المخاطر التجارية المرتبطة التي يواجهها أصحاب المصلحة (وبشكل أساسي المستثمرون الذين يتشاركون الأرباح ويتحملون الخسائر). من ناحية أخرى، فإن المخاطر التشغيلية هي من مسؤولية المؤسسة المالية الإسلامية ذاتها، لذلك لن يتم تطبيق هذا المعيار على أي احتياطي مخاطر أنشئ للحد من المخاطر التشغيلية. المعيار ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2021. التطبيق المبكر مسموح، فقط إذا قررت المؤسسة المالية الإسلامية تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30 - "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المثقلة بالأعباء". حالياً، لا يقوم المصرف بالتخصيص لاحتياطي معادلة الأرباح و احتياطي مخاطر الاستثمار على أساس معدل للمخاطر، ويظل ذلك حسب اختيار المصرف. يعمل المصرف حالياً على تطبيق إرشادات بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية حول إدارة مخاطر معدلات الفائدة، وسيتم معالجة سياسة احتياطي المخاطر كجزء من هذه العملية.

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار

31 ديسمبر 2018				
المجموع	بالتكلفة المطفاة/ أخرى	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
الموجودات				
82,587	82,587	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
354,215	354,215	-	-	صكوك سيادية
163,305	163,305	-	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
9,222	9,222	-	-	صكوك الشركات
568,905	568,905	-	-	موجودات التمويلات
256,892	256,892	-	-	موجودات الإيجارات التمويلية
107,508	-	1,658	105,850	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
74,261	-	74,261	-	استثمارات عقارية
6,290	6,290	-	-	عقارات قيد التطوير
15,972	15,972	-	-	استثمار في شركات زميلة
45,182	44,141	1,041	-	موجودات أخرى
25,971	25,971	-	-	الشهرة
1,710,310	1,527,500	76,960	105,850	
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
144,125	144,125	-	-	إيداعات من مؤسسات مالية
705,924	705,924	-	-	إيداعات من العملاء
251,842	251,842	-	-	حسابات جارية للعملاء
155,543	155,543	-	-	تمويل مرابحات لأجل
48,293	48,293	-	-	مطلوبات أخرى
99,761	99,761	-	-	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
1,405,488	1,405,488	-	-	

31 ديسمبر 2017				
المجموع	بالتكلفة المطفاة/ أخرى	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
الموجودات				
66,351	66,351	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
363,569	363,569	-	-	صكوك سيادية
141,225	141,225	-	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
10,419	10,419	-	-	صكوك الشركات
532,535	532,535	-	-	موجودات التمويل
213,238	213,238	-	-	موجودات الإيجارات التمويلية
111,325	-	1,932	109,393	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
66,782	-	66,782	-	استثمارات عقارية
6,448	6,448	-	-	عقارات قيد التطوير
16,835	16,835	-	-	استثمار في شركات زميلة
34,530	33,171	1,359	-	موجودات أخرى
25,971	25,971	-	-	الشهرة
1,589,228	1,409,762	70,073	109,393	
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
154,765	154,765	-	-	إيداعات من مؤسسات مالية
602,784	602,784	-	-	إيداعات من العملاء
283,886	283,886	-	-	حسابات جارية للعملاء
79,986	79,986	-	-	تمويل مرابحات لأجل
45,089	45,089	-	-	مطلوبات أخرى
118,881	118,881	-	-	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
1,285,391	1,285,391	-	-	

4 نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
32,224	29,003	احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي*
8,509	8,372	نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي
25,618	45,212	أرصدة لدى بنوك أخرى**
66,351	82,587	

* إن هذا الرصيد غير متوفر للاستخدام في عمليات التشغيل اليومية للمجموعة.
** إن هذا الرصيد صافي من المبلغ غير الجوهري المخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.

5 صكوك سيادية

هذا البند يشمل مبلغ 174,353 ألف دينار بحريني (2017: 111,065 ألف دينار بحريني) في هيئة صكوك مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل بمبلغ 138,578 ألف دينار بحريني (2017: 79,786 ألف دينار بحريني).

6 إيداعات لدى المؤسسات المالية وإيداعات من المؤسسات المالية

تتمثل في إيداعات قصير الأجل بين البنوك في هيئة عقود مرابحة ووكالة من وإلى مؤسسات مالية.

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		إيداعات لدى المؤسسات المالية
105,817	80,735	موجودات الوكالة
35,410	82,571	موجودات مرابحات السلع
(2)	(1)	مخصص الخسائر الائتمانية
141,225	163,305	
		إيداعات من المؤسسات المالية
90,851	106,441	مطلوبات الوكالة
63,914	37,684	مرابحة سلع دولية
154,765	144,125	

7 صكوك الشركات

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
4,635	9,241	درجة غير استثمارية (BBB- <)
5,787	-	درجة استثمارية (AAA - BBB+)
(3)	(19)	مخصص الخسائر الائتمانية
10,419	9,222	

تشمل هذه صكوك بمبلغ 8,484 ألف دينار بحريني (2017: 4,941 ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل بمبلغ 138,587 ألف دينار بحريني (2017: 79,786 ألف دينار بحريني).

8 موجودات التمويل

31 ديسمبر 2018				
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
149,331	15,994	15,938	181,263	تمويل مرابحة
314,640	36,287	34,986	385,913	تمويل مضاربة
24,267	92	469	24,828	تمويل مشاركة
3,284	116	67	3,467	بطاقات ائتمان
491,522	52,489	51,460	595,471	مجموع موجودات التمويل
(3,451)	(4,093)	(19,022)	(26,566)	مخصص للخسائر الائتمانية (إيضاح 10)
488,071	48,396	32,438	568,905	

31 ديسمبر 2017				
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
176,840	33,054	33,328	243,222	تمويل مرابحة
267,287	18,780	56,389	342,456	تمويل مضاربة
18,205	1,337	235	19,777	تمويل مشاركة
1,801	-	1,456	3,257	بطاقات ائتمان
464,133	53,171	91,408	608,712	مجموع موجودات التمويل
(6,245)	(15,485)	(54,447)	(76,177)	مخصص للخسائر الائتمانية (إيضاح 10)
457,888	37,686	36,961	532,535	

9 موجودات الإيجارات التمويلية

تمثل هذه صافي الاستثمارات في الموجودات المؤجرة (أراضي ومباني) بموجب ترتيبات الإيجارات التمويلية. تنص معظم وثائق التأجير بأن يتعهد المؤجر بنقل الموجودات المؤجرة إلى المستأجر عند الوفاء بكامل التزاماته بموجب اتفاقية التأجير.

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
218,553	263,373	موجودات الإيجارات التمويلية
(5,315)	(6,481)	مخصص لانخفاض القيمة
213,238	256,892	

فيما يلي التغييرات في موجودات الإيجارات التمويلية:

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
188,485	213,238	في 1 يناير
55,872	61,265	إضافات خلال السنة - صافي
(34,029)	(36,138)	استهلاك موجودات الإيجارة
(1,277)	(1,166)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة
4,187	19,693	سداد/تسويات خلال السنة
213,238	256,892	في 31 ديسمبر

إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية (باستثناء الأرباح المستقبلية) هي كالتالي:

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
26,643	61,831	مستحق الدفع خلال سنة واحدة
120,393	94,843	مستحق الدفع من سنة واحدة إلى 5 سنوات
66,202	100,218	مستحق الدفع بعد 5 سنوات
213,238	256,892	

بلغ الاستهلاك المتراكم على موجودات الإيجارات التمويلية 129,150 ألف دينار بحريني (2017: 93,012 ألف دينار بحريني).

31 ديسمبر 2018

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	ألف دينار بحريني
224,389	23,694	15,290	263,373	موجودات الإيجارات التمويلية
(1,517)	(1,210)	(3,754)	(6,481)	مخصص للخسائر الائتمانية
222,872	22,484	11,536	256,892	

31 ديسمبر 2017

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	ألف دينار بحريني
166,812	9,443	42,298	218,553	موجودات الإيجارات التمويلية
(1,094)	(480)	(3,741)	(5,315)	مخصص للخسائر الائتمانية
165,718	8,963	38,557	213,238	

10 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة

31 ديسمبر 2018

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	ألف دينار بحريني
7,982	16,052	65,559	89,593	الرصيد في بداية السنة
1,328	(485)	(843)	-	التغيرات الناتجة من الذمم المدينة المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي:
-	-	-	-	- تم تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
(664)	2,659	(1,995)	-	- تم تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة
(290)	(14,938)	15,228	-	- تم تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة
(2,237)	2,314	15,488	15,565	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
(505)	(218)	(4,060)	(4,783)	استرداد / شطب
(2,368)	(10,668)	23,818	10,782	مخصص الخسائر الائتمانية
-	-	(227)	(227)	تسويات صرف العملات الأجنبية والحركات الأخرى
-	-	(8,678)	(8,678)	مبالغ مشطوبة خلال السنة
-	-	(52,045)	(52,045)	إلغاء عند التوحيد (إيضاح 30)
5,614	5,384	28,427	39,425	الرصيد كما في نهاية السنة

31 ديسمبر 2018					
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة الائتمانية المتوقعة	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
-	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
-	-	-	-	-	صكوك سيادية
1	-	-	-	1	إيداعات لدى مؤسسات مالية
4	-	15	19	4	صكوك الشركات
3,451	19,022	26,566	26,566	3,451	موجودات التمويلات
1,517	3,754	6,481	6,481	1,517	موجودات الإيجارات التمويلية
27	3,182	3,235	3,235	27	قروض وسلفيات للعملاء
43	1,946	1,989	1,989	43	- موجودات قيد التحويل (إيضاح 15)
571	523	1,134	1,134	571	ذمم مدينة أخرى
5,614	28,427	39,425	39,425	5,614	التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

31 ديسمبر 2017					
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
5,313	17,625	81,417	81,417	5,313	الرصيد في بداية السنة
1,966	(1,312)	(654)	(654)	1,966	التغيرات الناتجة من الذمم المدينة المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي:
(137)	586	(449)	(449)	(137)	- تم تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً
(229)	(2,858)	3,087	3,087	(229)	- تم تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة
1,910	2,293	18,030	18,030	1,910	- تم تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة
(838)	(199)	(2,039)	(2,039)	(838)	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة استرداداً / شطب
2,672	(1,490)	17,975	17,975	2,672	مخصص للخسائر الائتمانية
(3)	(83)	(10,895)	(10,895)	(3)	مبالغ مشطوبة خلال السنة
7,982	16,052	89,593	89,593	7,982	الرصيد كما في نهاية السنة

31 ديسمبر 2017			
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	2	-	2
صكوك الشركات	3	-	3
موجودات التمويلات	6,242	15,485	76,177
موجودات الإيجارات التمويلية	1,094	480	5,315
قروض وسلفيات للعملاء	77	33	5,260
- موجودات قيد التحويل (إيضاح 15)	41	-	1,988
ذمم مدينة أخرى	523	54	848
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	7,982	16,052	89,593
	65,559		

10.1 الحركة في مخصص انخفاض القيمة للاستثمارات في أسهم حقوق الملكية وأخرى

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
8,624	3,251	الرصيد في بداية السنة
1,048	-	انخفاض القيمة خلال السنة
(162)	(121)	عكس مخصص ناتج من استردادات
(6,259)	-	مشطوبات
3,251	3,130	الرصيد كما في نهاية السنة

11 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تتكون الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة من استثمارات في أوراق حقوق ملكية، وتصنف بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع أصل، أو سداه عند تحويل التزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أساس تجارية.

من أساس تعريف القيمة العادلة هو افتراض استمرارية الشركة، بدون وجود نية أو حاجة لتصفيتها، أو تقليص حجم عملياتها بصورة جوهرية، أو إجراء المعاملات بشروط مجحفة.

تراتبية القيمة العادلة

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشط لموجودات ومطلوبات مماثلة.

المستوى 2: تقنيات أخرى يكون للمدخلات أثر جوهري على القيمة العادلة المسجلة القابلة للرصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى 3: تقنيات تستخدم المدخلات التي لها أثر جوهري على القيمة العادلة ليست مستندة على معلومات السوق القابلة للرصد.

الجدول التالي يوضح تحليل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والتي تظهر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد:

31 ديسمبر 2018	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
موجودات مالية بالقيمة العادلة	3,576	5,282	96,992	105,850
من خلال الربح أو الخسارة				
موجودات مالية بالقيمة العادلة	-	-	1,658	1,658
من خلال حقوق الملكية				
	3,576	5,282	98,650	107,508
31 ديسمبر 2017	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
موجودات مالية بالقيمة العادلة	5,903	5,561	97,929	109,393
من خلال الربح أو الخسارة				
موجودات مالية بالقيمة العادلة	-	-	1,932	1,932
من خلال حقوق الملكية				
	5,903	5,561	99,861	111,325

خلال السنة، لم يكن هناك أي تحويلات بين المستويات.

تملك المجموعة 40% (2017: 40%) من شركة منارة للتطوير ش.م.ب، وهي شركة تأسست في البحرين وتعمل في مجال التطوير العقاري. تم تقييم الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام إعفاء نطاق القيمة العادلة الخاص بمعيار المحاسبة المالي رقم 24.

فيما يلي الحركة في القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة:

قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3		
2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
105,339	99,861	في 1 يناير
502	(1,641)	تغيرات القيمة العادلة
(2,346)	(48)	استيعادات خلال السنة
(3,634)	(274)	تسديدات خلال السنة
-	752	إضافات خلال السنة
99,861	98,650	في 31 ديسمبر

12 استثمارات عقارية

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
62,784	66,714	أراضي
3,998	7,547	مباني
66,782	74,261	

الحركة في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة كانت كما يلي:

قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3		
2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
51,862	66,782	في 1 يناير
569	(246)	تغيرات القيمة العادلة
14,351	8,523	إضافات خلال السنة
-	(711)	استيعادات خلال السنة
-	(87)	أخرى
66,782	74,261	في 31 ديسمبر

خلال السنة، حصل المصرف على ملكية ضمان محتفظ به مقابل تمويل، مما نتج عن زيادة في الاستثمارات العقارية.

13 عقارات قيد التطوير

تمثل هذه العقارات المشتراة والمحتفظ بها من خلال الأدوات الاستثمارية تحديداً لأغراض التطوير والبيع في المملكة المتحدة. مبالغ القيمة الدفترية تشمل سعر الأرض وتكاليف البناء ذات الصلة.

14 استثمار في شركات زميلة

تملك المجموعة حصة ملكية بنسبة 14.4% (2017: 14.4%) في بنك السلام الجزائر، وهو بنك غير مدرج مؤسس في الجزائر. لدى البنك تمثيل في مجلس إدارة بنك السلام الجزائر والذي من خلاله أصبح لدى البنك نفوذاً مؤثراً على بنك السلام الجزائر.

تملك المجموعة حصة ملكية بنسبة 20.94% (2017: 20.94%) في بنك الخليج الأفريقي وهو بنك إسلامي خاص مؤسس في كينيا.

تملك المجموعة حصة ملكية بنسبة 23.2% (2017: 23.2%) في سي إس كيو 1 بروبرتيز يونيت ترست، وهي شركة خاصة تأسست في جيرسي.

تم احتساب حصة ملكية المجموعة في بنك السلام الجزائر وبنك الخليج الأفريقي وسي إس كيو 1 بروبرتيز يونيت ترست باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية الموحدة.

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية المختصرة لاستثمارات المجموعة في بنك السلام الجزائر:

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		بيان المركز المالي للشركة الزميلة:
282,037	350,238	مجموع الموجودات
227,465	295,194	مجموع المطلوبات
54,572	55,044	صافي الموجودات
13,093	22,315	مجموع الإيرادات
9,144	14,624	مجموع المصروفات
3,949	7,691	صافي الربح للسنة
451	297	حصة المجموعة من صافي ربح الشركة الزميلة

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية المختصرة لاستثمارات المجموعة في بنك الخليج الأفريقي:

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		بيان المركز المالي للشركة الزميلة:
115,427	123,438	مجموع الموجودات
96,734	106,768	مجموع المطلوبات
18,693	16,670	صافي الموجودات
11,661	13,233	مجموع الإيرادات
10,074	12,475	مجموع المصروفات
1,587	758	صافي الربح للسنة
335	78	حصة المجموعة من صافي ربح الشركة الزميلة

15 موجودات أخرى

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		موجودات قيد التحويل (أ)
24,631	11,680	قروض وسلفيات العملاء
		استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - بالقيمة العادلة من
1,359	1,041	خلال حقوق الملكية (ب)
955	1,229	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - دين
26,945	13,950	
4,745	9,806	ذمم مدينة أخرى وسلفيات
1,136	1,314	مصرفوات مدفوعة مقدماً
1,704	20,112	مباني ومعدات (ج)
34,530	45,182	

(أ) تمثل هذه موجودات لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ناتجة من الاستحواذ على إيه إس بي إس وبي إم أي بنك ش.م.ب. (مقفلة) والبنك البحرينى السعودى ش.م.ب. (سابقاً البنك البحرينى السعودى). أي دخل مستمد من هذه الموجودات يتم تخصيصه إلى بند الأعمال الخيرية الدائنة، وبالتالي لا يتم احتسابه في بيان الدخل الموحد المختصر. خلال الفترة الخاضعة للمراجعة، تم تسجيل الإيرادات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والبالغة 297 ألف دينار بحرينى ضمن حساب الأعمال الخيرية الدائنة، ضمن بند "ذمم دائنة ومصرفوات مستحقة" في إيضاح رقم (19).

(ب) تم تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المذكورة أعلاه ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة. فيما يلي التغييرات في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

**قياس القيمة العادلة باستخدام
مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة
للرصد ضمن المستوى 3**

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
1,341	1,359	في 1 يناير
-	119	استردادات
-	(144)	استبعادات خلال السنة
-	(293)	تغييرات القيمة العادلة
18	-	تحويل خلال السنة
1,359	1,041	في 31 ديسمبر

(ج) يحتوي هذا البند على مبلغ 18,317 ألف دينار بحريني (2017: لا شيء) متمثلة في عقارات ومعدات وآلات شركة تابعة (إيضاح 30).

قروض وسلفيات للعملاء - موجودات قيد التحويل

31 ديسمبر 2018					
المجموعة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع	
	2,237	932	11,625	14,794	قروض وسلفيات للعملاء
	(27)	(26)	(3,182)	(3,235)	مخصص للخسائر الائتمانية
	2,210	906	8,443	11,559	
31 ديسمبر 2017 (مدققة)					
المجموعة	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع	
	4,176	364	23,317	27,857	قروض وسلفيات للعملاء
	(77)	(33)	(5,150)	(5,260)	مخصص للخسائر الائتمانية
	4,099	331	18,167	22,597	

16 الشهره

بتاريخ 30 مارس 2014، قام البنك بالاستحواذ على 100% من رأس المال المدفوع لبي أم أي. ولقد نتج عن عملية دمج الأعمال شهرة بمبلغ وقدره 25,971 ألف دينار بحريني (2017: 25,971 ألف دينار بحريني) تتعلق بقطاع الخدمات المصرفية للمجموعة.

القيمة القابلة للإسترداد للشهرة تعتمد على عملية حساب القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، لتوقعات فترة الخمس السنوات باستخدام معدل النمو النهائي بنسبة 1% ومعدل الخصم بنسبة 14.2%.

تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس منتظم لتقليل أية فروقات بين تقديرات الخسارة على أساس تجربة الخسارة الفعلية.

قامت الإدارة بإجراء تحليل للحساسية من خلال تغيير الفرضيات الرئيسية لتقييم تأثير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد. يعتبر معدل الخصم والأرباح من الفرضيات الرئيسية، إن التغير بنسبة 0.5% في معدل الخصم وبنسبة 0.25% في الأرباح سوف لن يؤثر على القيمة الدفترية للشهرة.

17 تمويل مرابحات لأجل

تمثل هذه تمويلات قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل مع مختلف المؤسسات المالية، وهي مضمونة مقابل القيمة الدفترية لصكوك الشركات والصكوك السيادية والبالغة 182,837 ألف دينار بحريني (2017: 116,006 ألف دينار بحريني).

18 إيداعات من العملاء

إيداعات من العملاء تمثل أموال في صورة عقود وكالة (رأس مال وكالة وأرباح متولدة) مستحقة الدفع بتاريخ استحقاق محددة. عقود الوكالة هذه لها تواريخ استحقاق محددة، بينما يتم إدارة "حقوق حاملي حسابات الاستثمار" في صورة عقود مضاربة، والتي ليس لها تواريخ استحقاق محددة.

19 مطلوبات أخرى

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
21,542	30,401	ذمم دائنة ومصرفات مستحقة
4,704	6,005	أرباح أسهم مستحقة الدفع
7,208	3,513	ذمم دائنة تتعلق بالاستثمارات
4,645	60	ذمم مشاريع دائنة
2,743	6,020	مطلوبات قيد التحويل
3,402	1,161	منافع نهاية الخدمة ومستحقات أخرى تتعلق بالموظفين
845	1,133	مخصص للخسائر الائتمانية المتعلقة بالالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية
45,089	48,293	

20 حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار

أموال المجموعة، والتي تضم أموال الوكالة من بين الأموال الأخرى، يتم مزجها مع حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار لإنشاء حساب مضاربة عام واحد. تستخدم الأموال المجموعة لتمويل / الاستثمار في الأصول المنتجة للدخل، ولا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح. في المتوسط، بلغت حصة المصارب من الأرباح 50% للسنة المنتهية 2018.

متوسط معدل الربح المنسوب لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بناء على النسبة أعلاه لسنة 2018 بلغت 0.17% (2017: 0.20%).

يتكون رصيد حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار مما يلي:

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
58,014	62,770	حسابات التوفير
22,935	21,948	حسابات هامش
37,932	15,043	حسابات تحت الطلب
118,881	99,761	

21 رأس المال

2017	2018	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
المصرح به:			
2,500,000,000 (2017: 2,500,000,000 سهم) سهم عادي بقيمة اسمية			
250,000	250,000	قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	
الصادر والمدفوع بالكامل: (بقيمة اسمية قدرها 0,100 دينار بحريني للسهم)			
214,093	214,093	عدد الأسهم 2,140,930,752 (2017: 2,140,930,752)	

كما في 31 ديسمبر 2018، كان مجموع عدد أسهم الخزينة القائمة 37,737,634 سهماً (2017: 19,218,000 سهم).

أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم للمساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من مجموع الأسهم القائمة كالتالي:

النسبة من الأسهم القائمة	عدد الأسهم	الجنسية	
14.74	315,494,795	عماني	بنك مسقط (ش.م.ع.ع)
6.28	134,384,098	بحريني	مصرف الطاقة الأول ش.م.ب (مقفلة)
6.01	128,773,381	بحريني	استثمارات عبر البحار ش.ش.و

يوضح الجدول أدناه كل فئة من فئات الأسهم، وعدد المساهمين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم:

% من مجموع عدد الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم	التصنيف
37.86	22,507	810,548,142	أقل من 1%
35.11	15	751,730,336	من 1% إلى أقل من 5%
12.29	2	263,157,479	من 5% إلى أقل من 10%
14.74	1	315,494,795	من 10% إلى أقل من 20%
-	-	-	من 20% إلى أقل من 50%
-	-	-	50% وأكثر

21,1 توزيعات مقترحة

قرر مجلس الإدارة التوصية بتوزيع أرباح أسهم بواقع 7% للسهم (2017: 7%) من رأس المال المدفوع، باستثناء أسهم الخزينة، ليتم دفع 50% منها نقداً، و50% من خلال إصدار أسهم منحة، تبلغ أرباح الأسهم المذكورة 14,98 مليون دينار بحريني و 0.01 دينار بحريني للسهم (2017: 14.98 مليون دينار بحريني و 0.01 دينار بحريني للسهم).

22 احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي القانوني، يجوز للمجموعة أن تقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي عندما يبلغ الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع للبنك، إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

23 العائد لكل سهم

يحتسب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة صافي ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، لم يكن هناك أي أدوات مخفضة صادرة عن المجموعة.

2017	2018	
ألف دينار بحريني		
18,099	18,499	صافي الربح المنسوب لمساهمي المصرف
2,125,147	2,121,586	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالآلاف)
8.5	8.7	العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)

24 دخل من موجودات التمويل

2017	2018	
ألف دينار بحريني		
11,947	11,644	تمويلات مرابحة
17,289	19,294	تمويلات مضاربة
10,499	14,537	موجودات الإيجارات التمويلية
961	1,399	مشاركات
1,656	2,510	إيداعات لدى مؤسسات مالية
2,457	-	دخل من موجودات قيد التحويل*
44,809	49,384	

* يُنصح مساهمي المصرف، ولكنهم غير ملزمون، بالمساهمة بهذا الدخل للأعمال الخيرية حسب رغبتهم (إيضاح (41).

25 دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
1,747	(106)	(خسارة) / ربح من بيع استثمارات
10	(6)	(خسارة) / ربح من بيع صكوك
559	(1,788)	تغيرات القيمة العادلة على الاستثمارات
679	1,005	دخل أرباح الأسهم
2,995	(895)	

26 دخل من العقارات

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
4,771	35	ربح من بيع عقارات للتطوير*
-	(143)	انخفاض قيمة عقارات استثمارية
-	528	ربح من بيع عقارات استثمارية
4,771	420	

* مبيعات: 193 ألف دينار بحريني (2017: 23,152 ألف دينار بحريني) وتكلفة: 158 ألف دينار بحريني (2017: 18,381).

27 دخل الرسوم والعمولات

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
8,395	8,963	رسوم وعمولات متعلقة بالتمويل والمعاملات
155	321	رسوم أمانة ورسوم أخرى
8,550	9,284	

28 إيرادات أخرى

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
3,688	8,567	استردادات من مخصصات ما قبل الشراء
(354)	416	أرباح / خسائر الفوركس
1,965	593	أخرى
5,299	9,576	

29 تكلفة الموظفين

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
10,904	10,827	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
576	973	مصرفات التأمين الاجتماعي
48	61	مصرفات الموظفين الأخرى
11,528	11,861	

30 دمج الأعمال

خلال السنة، قامت المجموعة بإعادة تقييم مشاركتها مع شركة زميلة، والأصول تحت الإدارة، إيه إس بي بيوديزل 1 ("بيوديزل")، وهي شركة تم تأسيسها في جزر الكايمان، ومقر عملياتها في هونج كونج، حيث تقوم بأنشطة تصنيع الديزل الحيوي. كما كان للمجموعة تعرض تمويلي جوهري لشركة بيوديزل. بناء على المشاركة المستمرة للمجموعة ودعم العمليات وزيادة التقلب في التعرض الناتج من العمليات، فقد تم تحديد أن المجموعة حصلت على السيطرة على أنشطة الشركة ذات العلاقة وذلك بصفتها كمدير. وفقاً لذلك، قامت المجموعة بتوحيد شركة إيه إس بي بيوديزل 1 وشركاتها التابعة (معاً "مجموعة بيوديزل") فعلياً بتاريخ 30 سبتمبر 2018، كونه تاريخ الاستحواذ.

تم توحيد الشركات التالية كجزء من شركة بيوديزل، وكانت نسبة ملكية المصرف الفعلية كما يلي:

إسم الشركة المستثمر فيها	بلد التأسيس	الشركة الأم	النسبة الفعلية لملكية المصرف
إيه إس بي بيوديزل 1	جزر الكايمان	مصرف السلام البحرين ش.م.ب جزر الكايمان	14.81% وتعرض تمويل جوهري
شركات تابعة لشركة بيوديزل			
إيه إس بي بيوديزل (هونج كونج) المحدودة	هونج كونج	إيه إس بي بيوديزل	36%

المقابل المحول والحصص غير المسيطرة

بما أنه لا يوجد مقابل محول في عملية دمج الأعمال، قامت المجموعة باستخدام القيمة العادلة لحصصها في مجموعة بيوديزل (حقوق الملكية والدين) بتاريخ الاستحواذ وذلك لأغراض المعالجة المحاسبية لعملية الاستحواذ.

الموجودات القابلة للتحديد المشتراة والمطلوبات المفترضة

تم الإعلان عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات، وحصص حقوق الملكية على أساس انتقالي كما هو مسموح حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 - "دمج العمليات". في حال الحصول على معلومات جديدة خلال سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ، حول حقائق وظروف كانت موجودة بتاريخ الاستحواذ، والتي تحدد تسويات على المبالغ أعلاه، أو أي مخصصات إضافية موجودة بتاريخ الاستحواذ، فإنه سيتم تعديل المعالجة المحاسبية للاستحواذ. يتطلب أن تكون التعديلات على المعالجة المحاسبية المؤقتة للاستحواذ بأثر رجعي.

القيمة الدفترية للموجودات المشتركة والمطلوبات المفترضة بالتاريخ الفعلي كانت كما يلي:

بتاريخ الاستحواذ 30 سبتمبر 2018	31 ديسمبر 2018	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
28,204	18,317		
3,705	4,590		
31,909	22,907		
16,965	16,965		
5,427	4,632		
22,392	21,597		

31 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتكون الأطراف ذوي العلاقة من المساهمين الرئيسيين، وأعضاء مجلس إدارة البنك، والإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين، والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع البنك بحكم الملكية المشتركة أو أعضاء مجلس الإدارة، يتم إجراء المعاملات مع تلك الأطراف بشروط تجارية، وبموافقة مجلس الإدارة.

فيما يلي الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة كما في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2017:

2018				
المجموع ألف دينار بحريني	الإدارة ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني
9,471	-	-	9,471	-
3,393	-	3,393	-	-
27,505	1,009	16,319	9	10,168
91,574	-	2,297	-	89,277
15,972	-	-	-	15,972
3,204	-	-	-	3,204
5,658	-	-	5,658	-
53,153	2,465	12,382	37,448	858
5,494	318	1,417	3,135	624
223	199	24	-	-
4	4	-	-	-
601	-	100	501	-

الموجودات:

نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف
المركزي
صكوك الشركات
موجودات التمويل
استثمارات محتفظ بها لغرض غير
المتاجرة
استثمارات في شركات زميلة
موجودات أخرى

المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:

إيداعات من مؤسسات مالية
إيداعات من العملاء
حسابات جارية للعملاء
حقوق حاملي حسابات الاستثمار
مطلوبات أخرى
ارتباطات محتملة و التزامات

2017					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
الموجودات:					
					نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
107	-	-	107	-	
27,606	918	10,383	8	16,297	موجودات التمويل
					استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
93,376	-	2,461	-	90,915	
16,835	-	-	-	16,835	استثمارات في شركات زميلة
					المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:
5,658	-	-	5,658	-	إيداعات من مؤسسات مالية
22,022	2,333	432	17,393	1,864	إيداعات من العملاء
3,692	158	999	2,214	321	حسابات جارية للعملاء
755	200	555	-	-	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
280	-	-	-	280	مطلوبات أخرى
					حقوق الملكية:
12,317	-	-	-	12,317	تسوية انتقالية
1,770	-	-	509	1,261	ارتباطات محتملة والتزامات

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة والمتضمنة في بيان الدخل الموحد المختصر:

2018					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني
الدخل:					
1,422	34	898	45	445	دخل من موجودات التمويل
810	-	(73)	-	883	دخل من الاستثمارات
375	-	-	-	375	حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة
المصروفات:					
91	-	-	91	-	ربح على إيداعات من المؤسسات المالية
1,412	69	301	1,002	40	ربح على إيداعات من العملاء
					الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
1	1	-	-	-	المصروفات تشغيلية أخرى
983	-	983	-	-	

2017					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
الدخل:					
458	23	227	16	192	دخل من موجودات التمويلات
2,770	-	328	-	2,442	دخل من الاستثمارات
					حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة
786	-	-	-	786	
المصروفات:					
					ربح على إيداعات من المؤسسات المالية
46	-	-	46	-	
493	22	7	395	69	ربح على إيداعات من العملاء
					الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
4	2	2	-	-	
740	-	740	-	-	مصروفات تشغيلية أخرى

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 595 ألف دينار بحريني لسنة 2018 (2017: 415 ألف دينار بحريني).

بلغت مكافأة هيئة الرقابة الشرعية 34 ألف دينار بحريني لسنة 2018 (2017: 34 ألف دينار بحريني).

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون في المصرف من أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين الذين يمارسون السلطة والمسئولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة المصرف.

كانت تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين خلال السنة كما يلي:

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
2,981	2,605	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
2,981	2,605	

32 ارتباطات والتزامات محتملة

2017	2018	
ألف دينار بحريني		
		التزامات محتملة نيابةً عن العملاء
19,419	21,523	ضمانات
10,767	13,781	خطابات اعتماد
954	2,195	خطابات قبول
31,140	37,499	
		ارتباطات غير قابلة للنقض غير مستخدمة
81,941	52,122	ارتباطات تمويلية غير مستخدمة
9,594	9,262	ارتباطات غير ممولة غير مستخدمة
91,535	61,384	
37,814	22,730	عقود صرف عملات أجنبية آجلة - المبلغ الإسمي

تلتزم الاعتمادات المستندية والضمانات (بما فيها الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حال فشل العميل من الوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للارتباطات عادةً تواريخ انتهاء محددة، أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها، وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

ارتباطات عقود التأجير التشغيلية - المجموعة كمستأجر

دخلت المجموعة في مختلف عقود التأجير التشغيلية لمبانيها، فيما يلي الحد الأدنى لمدفوعات عقود التأجير المستقبلية بموجب عقود التأجير غير القابلة للإلغاء:

2017	2018	
ألف دينار بحريني		
1,204	1,275	خلال سنة واحدة
1,971	1,740	بعد سنة ولكن ليست أكثر من خمس سنوات
3,175	3,015	

33 إدارة مخاطر

33.1 المقدمة

إن المخاطر كامنة في أنشطة المجموعة إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل وحدة داخل المجموعة تعتبر مسئولة عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئولياتها. وتتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، أمن المعلومات ومخاطر السوق. وكما تخضع لمخاطر الدفع المبكر والمخاطر التشغيلية.

إن إدارة مخاطر المجموعة مستقلة عن وحدات الأعمال ويقدم رئيس إدارة مخاطر بالإنبابة للمجموعة تقاريره إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس مع إمكانية الوصول إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعية. وحيث يتم مراقبة مخاطر الأعمال من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر ومدى قبولها للمخاطر المشتملة على استراتيجيات وسياسات المخاطر.

اللجنة التنفيذية

إن اللجنة التنفيذية هي المسئولة عن مراجعة عملية المخاطر وسياسات المخاطر العامة وتوصية المجلس بالموافقة عليها.

هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة مسئولية التأكد من التزام المجموعة بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاتها وأنشطتها.

لجنة المخاطر

تمارس لجنة المخاطر سلطتها في مراجعة المقترحات والموافقة عليها ضمن حدود السلطة المفوضة لها. توصي اللجنة بسياسات المخاطر وإطار المخاطر إلى المجلس. إن دورها الرئيسي هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ الاستثمارية وفحص الضغوطات وتقديم تقارير المخاطر للمجلس ولجان المجلس والجهات التنظيمية والإدارة التنفيذية. تقوم اللجنة بإخلاء سلطتها بعد دراسة العناية الواجبة.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع السياسات والأهداف المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات للمركز المالي للمجموعة من حيث الهيكل والتوزيع والمخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية. كما أنها تقوم بمراقبة التدفق النقدي وسجل الاستحقاقات والتكلفة/العائد على الموجودات والمطلوبات وتقييم المركز المالي للمجموعة من حيث حساسية أسعار الفائدة وكذلك السيولة، بحيث تقوم بإجراء التعديلات التصحيحية المناسبة بناءً على اتجاهات وظروف السوق المتوقعة ومراقبة السيولة ومراقبة تعرضات صرف العملات الأجنبية والمراكز.

لجنة التدقيق والمخاطر

يتم تعيين لجنة التدقيق والمخاطر من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المجموعة. تساعد لجنة التدقيق والمخاطر مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته فيما يتعلق بتقييم جودة ونزاهة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية للمجموعة ومراجعة ومراقبة إطار وبيان مخاطر المجموعة وكذلك الالتزام بالسياسات والحدود وأساليب مراقبة القوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية المنصوص عليها.

تقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للمجموعة وتقرير إدارة المخاطر ونزاهة الرقابة المالية والداخلية للمجموعة والبيانات المالية الموحدة. كما تقوم بمراجعة التزام المجموعة

بالمتطلبات القانونية وتوصي بتعيين وتعويض والإشراف على مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين للمجموعة.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة مخاطر المجموعة من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كلاً من كفاية الإجراءات والتزام المجموعة بهذه الإجراءات. ويناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة ويقدم تقارير بشأن استنتاجاته وتوصياته إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تهدف سياسات إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحديد وتحليل وإدارة المخاطر التي تواجهها، لوضع حدود وضوابط المخاطر المناسبة، ومراقبة مستويات المخاطر بصورة مستمرة والالتزام بالحدود. كما إن قسم إدارة مخاطر المجموعة هو المسئول عن تحديد خصائص المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والقائمة ووضع حدود للتعرضات للتخفيف من هذه المخاطر.

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعية من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة سوق المجموعة، وكذلك عن مستوى المخاطر التي تكون المجموعة على استعداد لقبولها، مع المزيد من التركيز على القطاعات المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة وقياس المخاطر العامة، حيث تضع في اعتبارها إجمالي القدرات التي تحمل المخاطر إلى التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات التي تم جمعها من كافة الأعمال تخضع للفحص والمعالجة من أجل التحليل والسيطرة وتحديد المخاطر في وقت مبكر. تم تقديم وتوضيح هذه المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات، عند الحاجة. يتضمن التقرير إجمالي جودة وتعرضات الائتمان وتعرضات مخاطر السوق ومقاييس المخاطر التشغيلية واستثناءات سقف التملك ومعدلات السيولة وفحص الضغوطات وتغيرات بيان المخاطر. يتم تقديم تقارير مفصلة على أساس ربع سنوي وتقارير موجزة على أساس شهري. تقوم الإدارة العليا بتقييم مدى ملائمة مخصصات الخسائر الائتمانية على أساس ربع سنوي. يتسلم مجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر على أساس ربع سنوي والذي يهدف إلى توفير جميع المعلومات اللازمة لتقييم واستنتاج مخاطر المجموعة.

يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة من أجل التأكد بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة. يتم تقديم ملخص يومي لجميع أعضاء المجموعة ذات العلاقة عن استخدام سقوف السوق واستثمارات الملكية الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أية تطورات في المخاطر الأخرى.

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطي التركزات مؤشراً للتأثير النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز من أجل الحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان بناءً على ذلك.

33.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تسعى المجموعة للسيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة المخاطر الائتمانية، وضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات الائتمانية بالدخول في ترتيبات

تعاقدية مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة وبتحديد فترة التعرض للمخاطر.

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى

درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد المخاطر الافتراضية التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي الموحد. يتم إظهار التعرضات القصوى للمخاطر بعد طرح المخصص، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام إتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

إجمالي الحد الأقصى للتعرض	إجمالي الحد الأقصى للتعرض	
2017	2018	
		الموجودات
25,618	45,212	أرصدة لدى بنوك أخرى
141,225	163,305	إيداعات لدى المؤسسات المالية
10,419	9,222	صكوك الشركة
745,773	825,797	موجودات مالية وموجودات الإيجارات التمويلية
2,771	1,229	استثمارات محتفظ بها لغرض غير التجارة - دين
22,597	11,680	عقود التمويل ضمن الموجودات الأخرى
948,403	1,056,445	المجموع
93,420	97,750	ارتباطات والتزامات محتملة
1,041,823	1,154,195	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

أيضا تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرض مخاطر الائتمان الحالية، ولكن ليس إلى الحد الأقصى الذي من الممكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

أنواع مخاطر الائتمان

دخلت المجموعة في العديد من العقود والتي تشمل تمويلات مرابحات و تمويلات مضاربات ومشاركات وصكوك الشركات وعقود إيجارات تمويلية. تشمل عقود المرابحات على أراضي ومباني وسلع ومركبات وأخرى، كما تشمل المضاربات على معاملات تمويلية تم الدخول فيها مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى. المضاربة هي اتفاقية شراكة التي بموجبها يعمل البنك الإسلامي كمقدم للأموال (رب المال) بينما يقدم المستفيد من الأموال (المضارب أو المدير) الخبرة المهنية والإدارية والدراية التقنية من أجل تنفيذ مشروع أو تجارة أو خدمة بهدف تحقيق الربح.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار الموجودات المالية. يتم تعيين تصنيف لكافة الموجودات المالية وفقاً لمعايير محددة. تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 لعلاقات الائتمان، مع 1 إلى 7 درجات تدل على أنها منتجة، 8 إلى 10 متعثرة. الدرجات من 1 إلى 4 تمثل درجة جيدة ومن 5 إلى 7 تمثل درجة مرضية ومن 8 إلى 10 تمثل درجة التعثر في السداد.

بالنسبة للتعرضات المصنفة خارجياً، فإنه يتم تحويل تصنيفات مخاطر الائتمان لدى وكالات التصنيف

الائتمانية المعتمدة (ستاندرز وبورز وموديز وفيتش وكابيتل انتليجنز). إلى تصنيفات الداخلية التي يتم معايرتها مع شهية المصرف لتحمل المخاطر. يتم تحويل تصنيف مخاطر الائتمان الخارجية إلى مخاطر تصنيف داخلية لضمان التناسق بين جميع المؤسسات العامة المصنفة وغير المصنفة.

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان والممارسات التي تعبر عن مخاطر الائتمان الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الربح الفعلي للأصل المالي.

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتمالية حدوث التعثر في السداد؛ (probability of default)
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (loss given default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (exposures at default)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً إذا كان من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل استحقاق الأداة، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها)، أو كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من 90 يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة. عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عوامل نوعية مثل خرق الشروط، وعوامل كمية مثل التأخر في السداد، وعدم سداد التزام آخر من نفس المصدر للمجموعة. إن تعريف التعثر يتماشى مع التعريف المطبق من قبل المجموعة لأغراض رأس المال التنظيمي.

احتمالية حدوث التعثر

تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعّة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. عند توفر معلومات السوق، من الممكن استخدامها لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد للأطراف الأخرى من الشركات الكبيرة. إذا كان الطرف الآخر أو التعرض ينتقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب درجة التصنيف الائتماني للشركات، وعدد أيام الاستحقاق لمحفظة التجزئة.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

هذا التحليل يتضمن تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، عبر مختلف المناطق الجغرافية التي اتخذ فيها المصرف تعرضات. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الربح الحقيقية، والبطالة، ونمو الائتمان المحلي، وأسعار النفط القياسية، والإيرادات المركزية الحكومة كنسبة من الناتج

المحلي الإجمالي، والمصرفيات المركزية الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

دمج معلومات تطلعية

تقوم المجموعة باستخدام نماذج إحصائية لدمج عوامل الاقتصاد الكلي على معدلات التعثر التاريخية. في حال لم يكن أي من عوامل الاقتصاد الكلي ذات أهمية إحصائية، أو كانت نتائج احتمالات التعثر في السداد منحرفة جوهرياً عن التوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، يجب استخدام غطاء احتمالات التعثر في السداد الكمية من قبل الإدارة بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التحليل.

دمج المعلومات التطلعية يزيد من مستوى الاجتهادات حول كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة القابلة للتطبيق على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2، والتي تعتبر منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر). يتم مراجعة المنهجيات والفرضيات المستخدمة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل دوري.

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة معدلات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً على المعلومات التاريخية باستخدام عوامل داخلية وخارجية. يتم تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام العوامل التالية:

معدل التعافي: يتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي أصبحت متعثرة، وتمكنت من التعافي والرجوع إلى وضعيَّة الحسابات المنتجة.

معدل الاسترداد: يتم تعريفه كنسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمان ذي العلاقة وقت التعثر، والذي من شأنه أيضاً احتساب معدل الاسترداد من المطالبة العامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من التعرض.

معدل الخصم: يعرف بأنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا يتم تحققها في يوم التعثر، معدلة لقيمة الوقت. عندما تفتقر المجموعة للخبرة الداخلية المناسبة من حيث الخسارة أو الاسترداد، يتم استخدام اجتهادات الخبراء للقياس باستخدام معايير السوق كمدخلات.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد

تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغيرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسحوح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية، بالنسبة للالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوح، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الملاحظات التاريخية، والتقديرات المستقبلية.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للعقد المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، يأخذ البنك بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلق، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

إن معايير تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي تختلف على مستوى المحفظة، وتشمل عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك عدد أيام الاستحقاق، ووضع إعادة الهيكلة، والترحيل النسبي في تصنيف المخاطر.

الموجودات المالية المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للتمويل لعدد من الأسباب، منها تغيير ظروف السوق، وعوامل أخرى ليست

ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة، واحتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول القروض مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر في السداد. وقد يشمل هذا تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية الشروط الجديدة لتقديم التمويل. تقوم الإدارة بمراجعة التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها باستمرار للتأكد من استيفاء جميع المعايير، وضمان أن الدفعات المستقبلية من المرجح أن تحدث.

الحسابات المنتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تم هيكلتها نتيجة الصعوبات المالية يتم تصنيفها ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو التي تستوفي أي من المعايير لتصنيفها كمتعثرة (قبل إعادة الهيكلة)، فإنه يتم تصنيف هذه الحسابات المعاد هيكلتها ضمن المرحلة 3.

الانتقال العكسي

نموذج التدرج لمعيار المحاسبة المالي رقم 30 هو ذو طبيعة متناظرة، بحيث يمكن للتعرضات ان تنتقل من مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2 و3)، إلى مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة 1). ومع ذلك، فإن الحركة بين المراحل ليست فورية متى ما توقفت مؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وبمجرد توقف هذه المؤشرات، يجب معايرة الحركة العكسية إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2، والتي لا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. بعض المعايير، مثل فترة التسكين، ومؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وسجل السداد، يتم اخذها بالاعتبار لترحيل العملاء من المرحلة 2 أو المرحلة 1.

عامل تحويل الائتمان

إن تقييم قيمة التعرض للتعثر في السداد يأخذ بالاعتبار أي تغييرات غير متوقعة في التعرض بعد تاريخ التقييم، بما في ذلك السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملزمة بها من خلال تطبيق معامل تحويل الائتمان. يتم تقدير قيمة التعرض للتعثر في السداد باستخدام التعرض القائم المعدل بمعامل تحويل الائتمان مضروباً في الجزء غير المسحوب من التسهيلات.

يحتسب التعرض القائم كالمبلغ الرئيسي زائداً الربح مطروحاً منه المبالغ المدفوعة مقدماً المتوقعة. الجزء غير المسحوب يشير إلى الجزء غير المستغل من حد الائتمان. عامل تحويل الائتمان المطبق على التسهيلات هو متوسط الاستخدام السلوكي على فترة الخمس سنوات الماضية، أو عامل تحويل الائتمان المستخدم لرأس المال، أيهما أعلى.

(أ) إن جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية الخاضعة للمخاطر الائتمانية هي كالتالي:

2018				
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
163,120	-	-	163,120	جيدة (درجة 1 إلى 4)
45,398	-	-	45,398	مرضية (درجة 5 إلى 7)
(1)	-	-	(1)	مجموع مخصص الخسائر الائتمانية
208,517	-	-	208,517	

2017				
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
97,642	-	-	97,642	جيدة (درجة 1 إلى 4)
69,203	-	-	69,203	مرضية (درجة 5 إلى 7)
(2)	-	-	(2)	مجموع مخصص الخسائر الائتمانية
166,843	-	-	166,843	

ب) يحدد الجدول التالي معلومات حول جودة ائتمان الموجودات المالية، بالنسبة للالتزامات التمويلية وعقود الضمان المالي، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة.

1) صكوك الشركات

2018				
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
-	3,408	-	3,408	جيدة (درجة 1 إلى 4)
5,833	-	-	5,833	مرضية (درجة 5 إلى 7)
-	-	-	-	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
(4)	(15)	-	(19)	مجموع مخصص الخسائر الائتمانية
5,829	3,393	-	9,222	

2017				
المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
10,422	-	-	10,422	جيدة (درجة 1 إلى 4)
-	-	-	-	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
(3)	-	-	(3)	مجموع مخصص الخسائر الائتمانية
10,419	-	-	10,419	

موجودات التمويل و ذمم مستحقة من موجودات تمويل الإيجار

2018

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
594,079	50,780	3,424	648,283	جيدة (درجة 1 إلى 4)
121,832	25,403	28,242	175,477	مرضية (درجة 5 إلى 7)
-	-	35,084	35,084	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
(4,968)	(5,303)	(22,776)	(33,047)	مجموع مخصص الخسائر الائتمانية
710,943	70,880	43,974	825,797	

2017

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
496,437	6,067	-	502,504	جيدة (درجة 1 إلى 4)
134,509	30,345	25,520	190,374	مرضية (درجة 5 إلى 7)
-	26,202	108,186	134,388	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
(7,340)	(15,965)	(58,188)	(81,493)	مجموع مخصص الخسائر الائتمانية
623,606	46,649	75,518	745,773	

استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - دين

2018

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
1,229	-	-	1,229	جيدة (درجة 1 إلى 4)
-	-	-	-	مرضية (درجة 5 إلى 7)
-	-	-	-	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
-	-	-	-	مجموع مخصص الخسائر الائتمانية
1,229	-	-	1,229	

2017

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
2,864	-	-	2,864	جيدة (درجة 1 إلى 4)
(93)	-	-	(93)	مجموع مخصص الخسائر الائتمانية
2,771	-	-	2,771	

عقود مالية تحت موجودات أخرى

2018

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
1,866	205	33	2,104	جيدة (درجة 1 إلى 4)
372	727	600	1,699	مرضية (درجة 5 إلى 7)
-	-	10,991	10,991	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
(27)	(26)	(3,182)	(3,235)	مجموع مخصص الخسائر الائتمانية
2,211	906	8,442	11,559	

2017

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة - منخفضة القيمة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
2,360	-	-	2,360	جيدة (درجة 1 إلى 4)
1,816	364	-	2,180	مرضية (درجة 5 إلى 7)
-	-	23,317	23,317	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
(77)	(33)	(5,150)	(5,260)	مجموع مخصص الخسائر الائتمانية
4,099	331	18,167	22,597	

التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

2018

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
75,060	3,220	1,083	79,363	جيدة (درجة 1 إلى 4)
13,415	2,960	429	16,804	مرضية (درجة 5 إلى 7)
-	-	2,716	2,716	متعثرة (درجة 8 إلى 10)
(570)	(40)	(523)	(1,133)	مجموع مخصص الخسائر الائتمانية
87,905	6,140	3,705	97,750	

2017

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
85,533	5,594	-	91,127	جيدة (درجة 1 إلى 4)
-	3,138	-	3,138	مرضية (درجة 5 إلى 7)
(523)	(322)	-	(845)	مجموع مخصص الخسائر الائتمانية
85,010	8,410	-	93,420	

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان، دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأي ضمانات واتفاقيات المقاصة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هي محددة بالمبالغ المدرجة في بيان المركز المالي الموحد بالإضافة إلى التزامات العملاء المفصّل عنها في إيضاح رقم 32، باستثناء الالتزامات الرأس مالية.

تم خلال السنة إعادة تفاوض تسهيلات تمويلية بإجمالي 7,720 ألف دينار بحريني (2017: 8,345 ألف دينار بحريني)، إن معظم التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها هي منتجة ومضمونة بالكامل.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أي موجودات أو أوراق مالية (بعد خصم أي مخصصات لخسائر إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الأوراق المالية غير قابلة للتحصيل، يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الاعتبار المعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرته على دفع التزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام، خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تسهيلات مالية بمبلغ 45 ألف دينار بحريني (2017: لا شيء) والتي منخفضة القيمة بالكامل،

الضمانات المحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تقبل المجموعة أنواع الضمانات التالية، حسب تعريف كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي، يمكن أن يكون الضمان بالدينار البحريني أو بالعملات الأجنبية الأخرى، وفي مثل هذه الحالات، يتم تنفيذ قيمة الضمان طبقاً لسياسة مخاطر الائتمان،

- الهامش النقدي
- الصكوك طويلة الأجل - مصنفة وغير مصنفة
- الأسهم المدرجة وغير المدرجة في المؤشر الرئيسي
- الوحدات في خطط الاستثمار الجماعي
- الموجودات الملموسة الأخرى، بما في ذلك العقارات

تحتفظ المجموعة بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية، الجدول التالي يبين الأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل أنواع مختلفة من الموجودات المالية.

نوع التعرض الائتماني	2018 ألف دينار بحريني	2017 ألف دينار بحريني	النوع الرئيسي للضمان المحتفظ به
موجودات تمويلات للشركات	458,660	481,898	نقد، وممتلكات، وألات، وأسهم وصكوك
موجودات تمويلات لعملاء التجزئة	201,253	146,828	نقد، وممتلكات، واسهم، وصكوك

معدل التمويل إلى القيمة

يحتسب معدل التمويل إلى القيمة كنسبة من إجمالي مبلغ التمويل، أو المبلغ المخصص للالتزامات التمويل، إلى قيمة الضمان، إن تقييم الضمان يستثنى أي تسويات لتحصيل وبيع الضمانات.

ألف دينار بحريني	2018 ألف دينار بحريني	2017 ألف دينار بحريني	
أقل من 50%	249,374	222,373	
51%-70%	149,332	147,210	
71%-90%	105,287	106,146	
91%-100%	29,045	14,603	
أكثر من 100%	126,876	138,394	

العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية

تنشأ مخاطر الائتمان من جميع المعاملات التي تؤدي لمطالبات فعلية او طارئة أو محتملة مقابل أي طرف آخر، أو مدين، أو عميل (والتي يشار لها جماعياً "بالأطراف المقابلة"). هذه هي المخاطر الأكثر شيوعاً والأكبر التي يواجهها أي بنك تمويل.

قد يكون لمخاطر الائتمان العواقب التالية، والتي قد تؤدي لتكبد الخسائر الائتمانية:

- تأخر الوفاء بالتزام السداد
- خسارة جزئية للتعرض الائتماني
- الخسارة الكاملة للتعرض الائتماني

الأنواع المختلفة لمخاطر الائتمان تعرف كما يلي:

- مخاطر التعثر
- مخاطر البلد
- مخاطر السداد
- مخاطر تكلفة الاستبدال
- مخاطر التركيز
- المخاطر المتبقية (مثل المخاطر القانونية، ومخاطر التوثيق، ومخاطر السيولة)

حددت المجموعة ووثقت العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من محافظ الأدوات المالية، باستخدام تحليل للمعلومات التاريخية، قدرت العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية. تتضمن السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة المؤشرات الرئيسية للبحرين، مثل أسعار النفط، وصافي التمويل، والسكان، ونمو إجمالي الناتج المحلي، والمصروفات الحكومية.

33.3 المخاطر القانونية والمطالبات

المخاطر القانونية هي المخاطر المحتملة الناتجة عن إجراءات قانونية أو قضائية قد تبطل أو تعيق شروط العقد أو الاتفاقيات المعنية التي تؤثر سلباً على العمليات التشغيلية للمجموعة. لقد قامت المجموعة بتطوير الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية وتعتقد بأن الخسائر قد تكون ضئيلة.

كما في 31 ديسمبر 2018، بلغت قيمة القضايا القانونية المرفوعة ضد المجموعة والتي لم يبت فيها بعد 5,552 ألف دينار بحريني (2017: 545 ألف دينار بحريني). بناء على إفادة المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع المطوبات المقدرة الناتجة من هذه القضايا القانونية ليس لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة حيث قامت المجموعة أيضاً برفع قضايا ضد هذه الأطراف.

34 التركزات

يظهر التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملين في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الأقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي حالات أخرى. يعطى التركيز مؤشراً للتأثير النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع الأعمال أو على منطقة جغرافية معينة. تفهم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطتها المالية لتفادي تركيز المخاطر غير المرغوبة مع العملاء في مناطق أو قطاعات أعمال معينة.

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي:

مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار
ارتباطات والتزامات محتملة	ارتباطات والتزامات محتملة	ارتباطات والتزامات محتملة	ارتباطات والتزامات محتملة	ارتباطات والتزامات محتملة	ارتباطات والتزامات محتملة
2017	2017	2017	2018	2018	2018
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الإقليم الجغرافي					
					دول مجلس
121,365	1,153,955	1,441,799	91,014	1,210,175	التعاون الخليجي
-	58,224	63,454	7,099	56,409	العالم العربي
47	61,912	33,589	34	80,526	أوروبا
1,263	609	15,247	736	44,628	آسيا
-	1,607	15,982	-	475	أمريكا الشمالية
-	9,084	19,157	-	13,275	أخرى
122,675	1,285,391	1,589,228	98,883	1,405,488	1,710,310

مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار
ارتباطات والتزامات محتملة	ارتباطات والتزامات محتملة	ارتباطات والتزامات محتملة	ارتباطات والتزامات محتملة	ارتباطات والتزامات محتملة	ارتباطات والتزامات محتملة
2017	2017	2017	2018	2018	2018
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
القطاع الصناعي					
12,704	173,751	520,095	7,325	138,809	حكومي وقطاع عام
1,445	321,778	230,163	10,338	503,184	بنوك ومؤسسات مالية
57,814	124,572	366,733	35,433	109,316	عقاري
17,496	16,086	76,251	18,708	44,604	تجاري وصناعي
-	6	509	-	6	طيران
20,525	414,134	213,518	13,185	394,934	أفراد
12,691	235,064	181,959	13,894	214,635	أخرى
122,675	1,285,391	1,589,228	98,883	1,405,488	1,710,310

35 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في معدلات العوائد العالمية على العقود المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي قد يتم قبولها، ويتم مراقبة مخاطر السوق بشكل منتظم من قبل لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

35.1 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيرات في أسعار الأسهم، لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لتعرضات استثمارات البنك، يتم مراقبة مخاطر السوق باستمرار من قبل لجنة الاستثمار وإدارة المخاطر للمجموعة.

إن التأثير على الدخل (نتيجة للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) هي فقط نتيجة للتغيرات المحتملة في أسعار الأسهم، وهي على النحو التالي:

2018

10% انخفاض		10% زيادة		
التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	
-	(358)	-	358	مسعرة:
(270)	(10,227)	270	10,227	السعودية
				غير مسعرة

2017

10% انخفاض		10% زيادة		
التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	
-	(590)	-	590	مسعرة:
(329)	(10,349)	329	10,349	السعودية
				غير مسعرة

35.2 مخاطر عائد الربح

تنتج مخاطر عائد الربح من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو على القيمة العادلة للموجودات المالية. وقد وضع المجلس حدود على المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة هذه المخاطر بصورة منتظمة من قبل لجنة المخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

تدير المجموعة التعرضات لتأثيرات العديد من المخاطر المرتبطة بتقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح على مركزها المالي وتدفعاتها النقدية.

إن التأثير على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في معدلات عائد الربح، والتي تؤثر على كلاً من الموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة عائمة والموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة ثابتة بتواريخ استحقاق أقل من سنة واحدة هي كالتالي:

2018				
التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	
(134)	(0.10)	134	0.10	دينار بحريني
(314)	(0.10)	314	0.10	دولار أمريكي

2017				
التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	
(192)	(0.10)	192	0.10	دينار بحريني
(201)	(0.10)	201	0.10	دولار أمريكي

35.3 مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة، ويتم مراقبة المراكز على أساس دوري للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعية من قبل لجنة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات.

إن جزءاً هاماً من موجودات ومطلوبات المجموعة هي بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي أو الريال السعودي. بما إن الدينار البحريني والريال السعودي مثبتان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز من تلك العملات لا تمثل مخاطر عملة جوهرية كما في 31 ديسمبر 2018 و2017.

36 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها عندما يحين موعد استحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يؤثر على بعض مصادر التمويل. وللاحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد النقد وما في حكمه والأوراق المالية الجاهزة للتداول في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة ولجنة المخاطر الخاصة بالمجموعة.

بيان الاستحقاق للصكوك السيادية وصكوك الشركات، والإيداعات لدى ومن المؤسسات المالية، وموجودات التمويل، وموجودات الإيجارات التمويلية، وتمويل المرابحة لأجل تم عرضها باستخدام فترة الاستحقاق التعاقدية. بالنسبة للأرصدة الأخرى، فإن بيان الاستحقاق يستند على التدفقات النقدية المتوقعة/ ملف سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

31 ديسمبر 2018

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية ثلاثة أشهر	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
الموجودات					
82,587	-	-	-	82,587	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
354,215	152,454	149,314	44,670	7,777	صكوك سيادية
163,305	-	-	-	163,305	إيداعات لدى مؤسسات مالية
9,222	-	7,286	1,936	-	صكوك الشركات
825,797	206,204	284,815	222,409	112,369	موجودات تمويلات وموجودات إيجارات تمويلية
107,508	-	107,508	-	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
74,261	-	74,261	-	-	استثمارات عقارية
6,290	-	6,290	-	-	عقارات قيد التطوير
15,972	-	15,972	-	-	استثمار في شركات زميلة
45,182	26,458	8,339	1,092	9,293	موجودات أخرى
25,971	25,971	-	-	-	الشهرة
1,710,310	411,087	653,785	270,107	375,331	
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
144,125	-	3,876	24,497	115,752	إيداعات من مؤسسات مالية
705,924	-	37,392	373,955	294,577	إيداعات من العملاء
251,842	-	-	-	251,842	حسابات جارية
155,543	2,211	47,481	28,380	77,471	تمويل مرابحات لأجل
48,293	42	27,711	-	20,540	مطلوبات أخرى
99,761	-	-	-	99,761	حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار
1,405,488	2,253	116,460	426,832	859,943	

31 ديسمبر 2017

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية ثلاثة أشهر	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
الموجودات					
66,351	-	-	-	66,351	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
363,569	170,146	150,521	31,609	11,293	صكوك سيادية
141,225	-	-	-	141,225	إيداعات لدى مؤسسات مالية
10,419	-	5,332	3,121	1,966	صكوك الشركات
745,773	207,702	251,796	197,840	88,435	موجودات تمويلات وموجودات إيجارات تمويلية
111,325	-	109,394	-	1,931	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
66,782	-	66,782	-	-	استثمارات عقارية
6,448	-	6,448	-	-	عقارات قيد التطوير
16,835	-	16,835	-	-	استثمار في شركات زميلة
34,530	1,414	27,429	1,073	4,614	موجودات أخرى
25,971	25,971	-	-	-	الشهرة
1,589,228	405,233	634,537	233,643	315,815	
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
154,765	-	-	9,331	145,434	إيداعات من مؤسسات مالية
602,784	100	72,556	263,675	266,453	إيداعات من العملاء
283,886	-	-	-	283,886	حسابات العملاء جارية
79,986	2,411	16,779	45,904	14,892	تمويل مرابحات لأجل
45,089	3,150	37,017	-	4,922	مطلوبات أخرى
118,881	-	-	-	118,881	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
1,285,391	5,661	126,352	318,910	834,468	

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصصة كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017:

31 ديسمبر 2018

عند الطلب	لغاية ثلاثة أشهر	إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
-	115,871	25,196	4,102	-	145,169
-	295,571	382,535	40,392	-	718,498
251,842	-	-	-	-	251,842
99,761	-	-	-	-	99,761
-	77,768	29,745	47,481	2,211	157,205
-	26,597	34,738	49	-	61,384
-	34,536	22,045	6,663	-	63,244
-	-	-	-	-	11,849
-	363,452	550,343	98,687	2,211	1,508,952

المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة

إيداعات من مؤسسات مالية

إيداعات من العملاء

حسابات عملاء جارية

حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تمويل مرابحات لأجل

التزامات غير مستخدمة

مطلوبات محتملة

مطلوبات مالية أخرى

31 ديسمبر 2017

عند الطلب	لغاية ثلاثة أشهر	إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
-	145,764	9,253	-	-	155,017
-	265,718	265,760	81,813	123	613,414
283,886	-	-	-	-	283,886
-	14,892	45,904	-	19,190	79,986
-	118,881	-	-	-	118,881
-	6,809	28,329	36,516	19,881	91,535
-	46,922	12,406	12,801	-	72,129
-	5,637	2,873	3,375	158	12,043
-	283,886	604,623	134,505	39,352	1,426,891

المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة

إيداعات من مؤسسات مالية

إيداعات من العملاء

حسابات عملاء جارية

تمويل مرابحات لأجل

حقوق حاملي حسابات الاستثمار

التزامات غير مستخدمة

مطلوبات محتملة

مطلوبات مالية أخرى

37 معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

يقوم أساساً بإدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات.	الخدمات المصرفية
يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخدمات المتاجرة والخزينة، متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.	الخزينة
يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل المجموعة، ويقوم بخدمة العملاء بتقديم منتجات استثمارية، وإدارة الصناديق، وتقديم استثمارات بديلة.	الاستثمارات

تتم المعاملات بين القطاعات بمعدلات داخلية مخصصة. تستند رسوم التحويل على المعدل المجمع، الذي يقارب تكلفة الأموال.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2018:

31 ديسمبر 2018

المجموع	غير موزع	الإستثمارات	الخزينة	الخدمات المصرفية	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
56,719	-	1,519	14,619	40,581	الدخل التشغيلي
18,520	-	(3,353)	13,312	8,561	نتيجة القطاع
1,710,310	1,482	212,148	654,908	841,772	موجودات القطاع
1,710,310	310,629	11,827	419,406	968,448	المطلوبات والحقوق حسب القطاع

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم أي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

31 ديسمبر 2017

المجموع	غير موزع	الإستثمارات	الخزينة	الخدمات المصرفية	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
62,190	-	8,526	22,030	31,634	الدخل التشغيلي
18,055	-	(1,064)	17,540	1,579	نتيجة القطاع
1,589,228	3,029	217,065	619,319	749,815	موجودات القطاع
1,589,228	308,507	16,654	330,158	933,909	المطلوبات والحقوق حسب القطاع

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم أي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحقق كافة إيراداتها التشغيلية، وتتكد كافة مصروفاتها التشغيلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

38 موجودات الأمانة

بلغت الصناديق المدارة في نهاية السنة 164,314 ألف دينار بحريني (2017: 164,604 ألف دينار بحريني). هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة وتقاس بمبالغ الاكتتاب المبدئية ولا يتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد. بالإضافة لذلك، فإن المجموعة ومن خلال الشركات ذات الأغراض الخاصة، تعمل كوكيل/أمين نيابة عن بعض العملاء لتسهيل المعاملات وفقاً للشروط والتعليمات من العملاء.

39 هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من خمس علماء يقومون بمراجعة امثال البنك للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات العلاقة بالحوكمة الشرعية والالتزام. تتضمن مراجعتهم على فحص الأدلة المتعلقة بالتوثيق والإجراءات المتبناة من قبل المجموعة للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي إصدار تقرير سنوي عن التزام البنك، بعد مراجعة البيانات المالية.

40 القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للصكوك السيادية هي 349,087 ألف دينار بحريني (2017: 361,172 ألف دينار بحريني) وقيمها الدفترية 354,215 ألف دينار بحريني (2017: 357,778 ألف دينار بحريني) وإن القيمة العادلة لصكوك الشركات هي 9,390 ألف دينار بحريني (2017: 10,339 ألف دينار بحريني) وقيمها الدفترية 9,222 ألف دينار بحريني (2017: 10,419 ألف دينار بحريني). لا يتوقع أن تختلف القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية الأخرى اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2018 و2017.

41 الإيرادات والمصروفات المخالفة للشريعة الإسلامية

خلال السنة، استلمت المجموعة إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية بإجمالي 297 ألف دينار بحريني (2017: 397 ألف دينار بحريني). تتضمن هذه على دخل مكتسب من الاستثمارات والتمويلات التقليدية نتيجة استحواذ بي إم أي و البنك البحرينى السعودى، وغرامات مالية محتسبة على عملاء ودخل من أصدّة الحسابات الجارية المحتفظ بها في البنوك المراسلة. وتم تخصيص هذه الأموال للمساهمات الخيرية بعد خصم المصروفات المستردة من هذه الأموال.

42 الواجبات الاجتماعية

أدت المجموعة خلال السنة واجباتها الاجتماعية وذلك من خلال نفقات صندوق الزكاة والصدقات للأفراد والمؤسسات المستخدمة لأغراض التبرعات الخيرية. خلال السنة دفعت المجموعة مبلغ وقدره 619 ألف دينار بحريني (2017: 328 ألف دينار بحريني)، منها 506 ألف دينار بحريني (2017: 175 ألف دينار بحريني) تم دفعها من مجمع إيرادات مخالفة للشريعة.

43 الزكاة

وفقاً لقرار المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد بتاريخ 12 نوفمبر 2009، لقد تقرر تعديل النظام الأساسي للبنك لإبلاغ المساهمين عن التزاماتهم بدفع الزكاة على صافي الدخل وصافي القيمة. وبالتالي، لم يتم احتساب الزكاة في بيان الدخل الموحد كمصروف. بلغت الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين لسنة 2018 والتي تم تحديدها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة بواقع 2,4 فلس (2017: بواقع 2.5 فلس) للسهم.

44 كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لسياسات إدارة رأس المال المجموعة هو التأكيد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسبة رأس مال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة للمساهمين. كما يتم إدارة كفاية رأس المال لكل شركة من شركات المجموعة بشكل منفصل وبصورة فردية. لا توجد لدى المجموعة أية قيود جوهرية على قدرتها للحصول على أو استخدام موجوداتها وتسوية التزاماتها باستثناء القيود التي قد تنتج عن الأطر الرقابية من خلال الشركات التابعة المصرفية التي تعمل فيها.

من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار أسهم رأسمالية. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

تم احتساب رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل 3 على النحو المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

2017	2018	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
253,469	254,761	رأس المال الأسهم العادية فئة 1
9	13	رأس المال الإضافي فئة 1
39,861	35,558	رأس المال فئة 2
293,339	290,332	مجموع رأس المال
1,261,939	1,303,753	التعرضات المرجحة لمخاطر الائتمان
2,331	2,306	التعرضات المرجحة لمخاطر السوق
104,310	101,343	التعرضات المرجحة للمخاطر التشغيلية
1,368,580	1,407,402	مجموع الموجودات المرجحة للمخاطر
21.43%	20.63%	مجموعة نسبة كفاية رأس المال
12.5%	12.5%	الحد الأدنى المطلوب

45 نظام حماية الودائع

يتم تغطية ودائع بعض عملاء المصرف بنظام حماية الودائع (النظام) المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي. يتم تغطية ودائع العملاء المحتفظ بها من قبل البنك في مملكة البحرين بنظام حماية الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. يعطي هذا النظام "الأشخاص الإعتياديين" (الأفراد) المؤهلين بحد أقصى 20,000 دينار بحريني كما هو منصوص عليه وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. ويتم دفع مساهمة دورية من قبل البنك على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي ضمن هذا النظام.

46 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتناسب مع العرض المطبق في السنة الحالية. إن إعادة التصنيفات هذه لم تؤثر على صافي الربح ومجموع الموجودات ومجموع المطلوبات ومجموع حقوق الملكية للمجموعة المبينة مسبقاً.

127

اتفاقية بازل 3
العنصر 3
الإفصاحات

المحتويات

129	1. مقدمة	153	6. حسابات أصحاب أسهم الإستثمار
129	2. الأداء والوضع المالي	153	7. الافصاحات الاخرى
132	3. المجموعة وهيكل رأس المال		7.1 مخاطر العملة
	3.1 هيكل المجموعة		7.2 المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة
	3.2 هيكل رأس المال		7.3 اعادة هيكله التسهيلات
132	4. نسب ملاءة رأس المال		7.4 الموجودات المباعة بموجب اتفاقات اللجوء
	4.1 ادارة رأس المال		7.5 المخاطر القانونية والمطالبات
132	5. نبذة عن مخاطر وزن الموجودات ورسوم رأس المال	153	ملحق 1 - محتويات افصاح رأس المال
	5.1 مخاطر الائتمان		
	5.2 مخاطر السوق		
	5.3 مخاطر التشغيل		
	5.4 العائد المعدل للمخاطر		
	5.5 مخاطر وضع الأسهم		
	5.6 المخاطر التجارية المزاحة		
	5.7 مخاطر السيولة		
	5.8 مخاطر أخرى		

1 مقدمة

بدأ سريان متطلبات مصرف البحرين المركزي، التي تعمل كإطار مشترك لتنفيذ اتفاقية بازل 3 في مملكة البحرين، بتاريخ 1 يناير 2015.

تقوم اتفاقية بازل على ثلاثة عناصر:

- **الدعامة 1** ويصف أسس احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي، ويحدد قواعد احتساب الموجودات الموزونة المخاطر (RWAs) لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، بالإضافة إلى مصدر رأس المال التنفيذي. ويتم احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي على أساس مجموع الموجودات الموزونة المخاطر.
- **الدعامة 2** ويتعلق بعملية المراجعة الاشرافية لنطاق إدارة المخاطر للمؤسسات المالية وملاءة رأس المال الخاصة بها.
- **الدعامة 3** ويتعلق بانضباط السوق، ويتطلب من المصرف نشر معلومات مفصلة نوعياً وكمياً عن سياساتها لإدارة المخاطر وملاءة رأس المال وطرق المعالجات لاستكمال الدعامتين الأولى وعملية المراجعة الاشرافية.

إن الإفصاحات الواردة في هذه الوثيقة هي إضافة إلى الإفصاحات المدرجة في البيانات المالية الموحدة والتي يتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً لقانون الشركات التجارية في البحرين وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية ولائحة قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي (المجلد 2) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات الصلة.

2 الاداء والوضع المالي

تأسس البنك في 19 يناير 2006 في مملكة البحرين. ويمارس المصرف نشاطاته وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية بما يتطابق مع المتطلبات التنظيمية للبنوك الإسلامية التي حددها مصرف البحرين المركزي. والأسهم العادية للبنك هي مدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي، ويعمل بموجب ترخيص الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

في 30 مارس 2014، استحوذ البنك على حصة قدرها 100% في بي إم أي بنك ش.م.ب (مقفلة)، وهي شركة مساهمة مقفلة في مملكة البحرين، من خلال تبادل الأسهم. وفي شهر يناير 2015، اعتمدت هيئة الرقابة الشرعية تحول بي إم أي بنك إلى بنك إسلامي اعتباراً من 1 يناير 2015 وتصبح عملياته متفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية اعتباراً من 1 يناير 2015.

في 29 نوفمبر 2016، قرر مساهمو بي إم أي بنك على نقل عمليات بي إم أي بنك إلى المصرف. وفي 17 أبريل 2017 تمت الموافقة على نقل الأعمال من قبل مصرف البحرين المركزي والتي تم نشرها لاحقاً في الجريدة الرسمية بتاريخ 20 أبريل 2017. وقام المصرف بنقل غالبية حقوق بي إم أي بنك وتحمل جميع التزاماته وفقاً لقيمتها الدفترية.

خلال عام 2016، استحوذ البنك على حصة قدرها 70% في مصرف السلام-سيشيل المحدود ("ASBS")، (المعروف سابقاً باسم "BMIO") وهو بنك خارجي في سيشيل. ويعمل مصرف السلام-سيشيل المحدود بموجب ترخيص مصرفي خارجي صادر عن مصرف سيشيل المركزي. واعتباراً من 20 مايو 2016، تم منح ASBS ترخيص ممارسة الأعمال المصرفية والذي يسمح له بممارسة الأنشطة المصرفية الخارجية والداخلية. وتم الانتهاء من جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بتخصيص الأسهم فيما تم البدء بتحويل جميع عمليات ASBS لتكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ووفقاً للائحة قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي CA-B.1.4 ولغرض الإفصاح عن الموجودات الموزونة المخاطر وحساب ملاءة رأس المال، حصل المصرف على موافقة من مصرف البحرين المركزي لتجميع الموجودات الموزونة المخاطر الخاصة ببنك ASBS وبالتالي أصبحت الموجودات الموزونة المخاطر لـ ASBS لا تشكل جزءاً من جميع الإفصاحات الواردة في وثيقة الإفصاح المتعلقة بـ بازل 3.

خلال السنة، أعادت المجموعة تقييم مشاركتها مع شركة زميلة وأصولها الخاضعة للإدارة وهي ASB Biodiesel ("Biodiesel") 1، وهي شركة تأسست في جزر كايمان ولها عمليات يقع مقرها في هونغ كونغ وتقوم بتصنيع الديزل الحيوي، وكان لدى المجموعة أيضاً مخاطر تمويل كبيرة لشركة Biodiesel.

واعتماداً على المشاركة المستمرة للمجموعة ودعمها للأعمال وزيادة التغييرات في مخاطرها الناجمة عن العمليات، فقد أوضحت التقييمات بأن المجموعة قد تمكنت من السيطرة على أنشطة الشركة ذات الصلة بصفتها الطرف الأساسي. ووفقاً لذلك، قامت المجموعة بتوحيد ASB Biodiesel وفروعها (ويشار إليهما معاً باسم "Biodiesel Group") اعتباراً من 30 سبتمبر 2018، وهو التاريخ الذي تم فيه الاستحواذ.

يعمل المصرف وشركته الرئيسية التابعة من خلال 10 فروع في مملكة البحرين وفروع واحد في سيشيل ويقدم مجموعة كاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتشمل أنشطة المصرف إدارة

حسابات الاستثمار في تقاسم الأرباح ، وتقديم عقود التمويل الإسلامي ، والتعامل في العقود المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كأصيل/ وكيل ، وإدارة العقود المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وغيرها من الأنشطة المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية الإسلامية المنظمة من قبل مصرف البحرين المركزي، ويشار إلى المصرف مع الشركات التابعة له باسم "المجموعة".

تم إعداد البيانات المالية الموحدة والإفصاحات التنظيمية لملاءة رأس المال للمجموعة على أساس ثابت حيثما ينطبق ذلك.

الجدول 2.1: المؤشرات المالية الرئيسية (P.D 1.3.9 أ ب ج)

(ألف دينار بحريني)						
ديسمبر 2013	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	
26,087	46,068	58,898	63,000	62,190	56,719	اجمالي دخل التشغيل
12,372	15,821	10,548	16,096	18,055	18,520	الربح الصافي
1,088,252	1,955,297	1,656,643	1,681,293	1,589,228	1,710,310	مجموع الموجودات
246,097	328,803	320,002	324,899	303,837	304,822	مجموع حقوق المساهمين
ديسمبر 2013	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	النسب الرئيسية
8.3	8.0	5.8	7.6	8.5	8.7	العائد على كل سهم (فلس)
1.2	1.0	0.6	1.0	1.1	1.1	العائد على متوسط الموجودات (%)
5.4	5.5	3.3	5.0	5.7	6.1	العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)
43.7	57.3	44.7	41.4	39.0	44.0	التكلفة الى دخل التشغيل (%)
60.5	67.7	86.2	66.5	83.0	81.0	نسبة مدفوعات الأرباح (%)
3.6	3.8	5.4	4.2	6.1	7.0	نسبة حصة الأرباح (%)
2.6%	2.8%	3.3%	2.7%	3.2%	2.9%	هامش صافي الربح على الموجودات الإسلامية (%)

جدول 2.2 الملخص المالي

(ألف دينار بحريني)

ديسمبر 2013	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	المركز المالي الموحد
86,097	277,751	152,572	131,990	66,351	82,587	نقد وأرصدة ادى البنوك المركزية
102,937	145,789	350,474	358,269	363,569	354,215	صكوك سيادية
118,227	182,110	103,345	182,452	141,225	163,305	ودائع لدى المؤسسات المالية الاخرى
91,106	88,193	50,472	28,934	10,419	9,222	صكوك تجارية
289,371	470,880	491,353	478,798	532,535	568,905	تمويل الموجودات
110,631	141,052	155,217	188,485	213,238	256,892	تمويل الموجودات المؤجرة
125,923	147,096	123,514	122,073	111,325	107,508	استثمارات ليست للتداول
66,718	65,149	68,786	51,863	66,782	74,261	عقارات استثمارية
65,891	59,262	49,021	17,781	6,448	6,290	عقارات تطوير
8,537	10,492	9,994	10,561	16,835	15,972	استثمار في شركات زميلة
22,814	341,552	75,924	64,276	34,530	45,182	موجودات أخرى
-	25,971	25,971	25,971	25,971	25,971	الشهرة
-	-	-	19,840	-	-	الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع
106,796	121,266	120,795	132,032	154,765	144,125	ودائع من المؤسسات المالية الاخرى
584,365	1,034,052	842,570	723,439	602,784	705,924	ودائع العملاء
70,532	226,648	224,366	279,609	283,886	251,842	الحسابات الجارية للزبائن
23,637	21,337	35,986	91,837	79,986	155,543	تمويل مرابحة لأجل
30,979	195,039	50,573	49,260	45,089	48,293	مطلوبات أخرى
-	-	-	11,421	-	-	مطلوبات متعلقة بأصول مصنفة كمحتفظ بها للبيع
25,846	28,152	62,351	68,796	118,881	99,761	أصحاب حسابات أسهم الإستثمار
ديسمبر 2013	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	رأس المال
21.4	18.7	20.1	21.6	21.4	20.6	ملاءة رأس المال (%)
22.6	16.8	19.3	19.3	19.1	17.8	الأسهم / إجمالي الموجودات (%)
2.8x	4.3x	3.5x	3.3x	3.3x	3.5x	إجمالي ودائع العملاء / حقوق الملكية (مرات)
ديسمبر 2013	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	السيولة والنسب الأخرى
36.8	31.3	39.0	39.7	46.9	48.3	عقود التمويل الإسلامي / إجمالي الموجودات (%)
42.4	26.4	39.4	36.2	36.2	33.2	الاستثمارات / إجمالي الموجودات (%)
28.2	31.7	36.6	40.0	35.9	35.1	إجمالي الموجودات / السائلة (%) الموجودات
318.8	237.7	211.5	193.1	141.8	170.7	الموجودات السائلة / ودائع حساب الاستثمار الجاري وغير المقيد (%)
62.6	65.9	68.2	63.8	63.3	61.8	ودائع العملاء / إجمالي الموجودات (%)
10.9	9.3	6.2	10.9	8.9	9.5	مستحقات من البنوك والمؤسسات المالية / إجمالي الموجودات
110.7	150.2	85.6	138.2	91.3	113.3	الموجودات بين البنوك / المطالبات بين البنوك
58.8	47.5	57.3	62.3	74.2	78.1	عقود التمويل الإسلامي / ودائع العملاء
191.0	457.0	368.0	333.0	322.0	341.0	عدد الموظفين

3 المجموعة وهيكل رأس المال**3.1 هيكل المجموعة**

تشتمل البيانات المالية الموحدة للسنة على البيانات المالية للمصرف وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2018. كانت الشركات الفرعية والتابعة الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2018 والتعامل لأغراض ملاءمة رأس المال على النحو التالي:

المعاملة البنكية	تصنيف الكيان حسب وحدة CA	الشركة التابعة
تجميع الموجودات الموزونة المخاطر والمعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي في 28 يونيو 2016	شركة مصرفية تابعة	مصرف السلام-سيشيل
وزن مخاطر التعرض للاستثمار	وحدة تجارية	كناز القدم للعقارات الاستثمارية ذ.م.م
	وحدة تجارية	كناز الهمة للعقارات الاستثمارية ذ.م.م
	وحدة تجارية	واحات المحرق للعقارات الاستثمارية ذ.م.م
	وحدة تجارية	برج القرب
	وحدة تجارية	ASB بايوديل 1
وزن مخاطر التعرض للاستثمار	وحدة مالية	مصرف السلام الجزائر
		بنك الخليج الافريقي
	كيان تجاري	CSQ 1 وحدة العقارات
		شركة المنارة للتطوير ش.م.ب.
		شركة ان. اس العقارية ذ.م.م
		برج الجوار
		شركة دراري للاستثمار ذ.م.م
		برج الصفوة
		شركة السلام جلوبال REIT

3.2 هيكل رأس المال

يتألف إجمالي رأس مال المجموعة وقدره 290,332 ألف دينار بحريني من رأس مال CET 1 و AT1 و العنصر 2 الموضح بالتفصيل في الجدول التالي: (PD 1.3.11)

وكان رأس المال الصادر والمدفوع للمجموعة 214,093 ألف دينار بحريني في 31 ديسمبر 2018، ويتكون من 2,140,931 ألف سهم بقيمة 0.100 دينار بحريني لكل سهم. (PD 1.3.11)

وتعتقد الإدارة بأن هيكل رأس المال الحالي يغطي الأنشطة الحالية والمستقبلية للمجموعة.

جدول 3.1 تفاصيل قاعدة رأس مال المصرف (PD 1.3.12, 13, 14, 15, 16)

(ألف دينار بحريني)		
T2	رأس مال إضافي المستوى 1 AT 1	الأسمه العادية المستوى 1 CET1
		الأسمه الصادره والمدفوعه بالكامل
		214,093
		اسهم الخزينة
		(3,855)
		احتياطي قانوني
		18,998
		ربح السهم
		12,209
		الأرباح المستبقه
		5,219
		صافي الدخل / الخسائر المتراكمة المؤقتة الحالية
		18,499
		الأرباح والخسائر غير المحققة من الصكوك المالية المتاحة للبيع
		199
		الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل الى العملات الأجنبية
		(3,195)
		الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم حقوق المساهمين بالقيمة العادية
		18,383
		مجموعة حقوق الأقلية في الشركات المصرفية التابعة مع الإقرار برأس مال الأسهم العادية المستوى 1
		182
		إجمالي رأس مال الاسهم العادية المستوى 1 قبل التسويات التنظيمية
		280,732
		ناقصا:
		الشهرة
		(25,971)
		إجمالي حقوق المساهمين من المستوى 1 بعد التسويات التنظيمية أعلاه
		254,761
		الأوراق المالية الصادره عن البنوك التابعة لأطراف ثالثة
	17	13
		احتياطي إعادة تقييم الموجودات - الممتلكات والمنشآت والمعدات
		23,589
		مخصصات خسائر التمويل العامة
		11,952
		الاجمالي المتاح من رأس المال الاضافي 1 و T2
	35,557	13
		مجموع العنصر 1
		254,774
		إجمالي رأس المال (PD 1.3.20 a)
		290,332

جدول 3.2

(ألف دينار بحريني)		
التعرضات للاخطار الموزونة		
السوق	العمليات	الائتمانات
2,306	100,699	1,294,727
-	-	6,886
-	644	2,878
2,306	101,343	1,304,492
مجموع التعرضات الموزونة للمخاطر		
1,408,140		

مجموع رأس المال	T 1	الأسهم العادية المستوى 1
20.62%	18.09%	18.09%
10.00%	8.00%	6.50%
2.50%	2.50%	2.50%
12.50%	10.50%	9.00%

* محسوبة وفقاً لملاءة رأس المال - المجلد 2 الصادر عن مصرف البحرين المركزي. لم يتم اعتبار ASBS كشركة تابعة ذات أهمية حيث أن رأس مالها التنظيمي أقل من 5% من قاعدة رأس المال الموحدة للمجموعة.

4 نسب ملاءة رأس المال

لا توجد أي عوائق تحول دون تحويل الأموال أو إعادة تخصيص رأس المال التنظيمي ، وللمجموعة رأس مال كاف لدعم الأنشطة الحالية والمستقبلية للمجموعة (PD 1.3.6.c و PD 1.3.16)

4.1 ادارة رأس المال

عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي

تهدف إدارة رأس المال للمجموعة إلى الحفاظ على المستوى الأمثل لرأس المال لتمكينها من متابعة الاستراتيجيات التي تقدم قيمة المساهمين على المدى الطويل، مع الحفاظ دائماً على الحد الأدنى لمتطلبات النسب المحددة من الجهات الرقابية.

تشمل المبادئ الأساسية لإدارة رأس المال :

- المحافظة على رأس مال كاف كمانع للخسائر غير المتوقعة لحماية أصحاب المصلحة كالمساهمين والمودعين.
- زيادة العائد على رأس المال وتحقيق عائد مستدام أعلى من تكلفة رأس المال.

تتم مراقبة ملاءة رأس مال المجموعة باستخدام القواعد والنسب التي وضعتها لجنة بازل للإشراف المصرفي والتي اعتمدها مصرف البحرين المركزي. والهدف الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من التزامها بمتطلبات رأس المال المفروضة من الخارج. وقد امتثلت المجموعة بالكامل بجميع متطلبات رأس المال المفروضة من الخارج خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

5 نبذة عن الموجودات الموزونة بالمخاطر و مخصص رأس المال

تبنت المجموعة المنهج الموحد لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومنهج المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية لأغراض إعداد التقارير للجهات الرقابية. وفيما يلي متطلبات رأس المال الموزونة بالمخاطر والمخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية للمجموعة.

5.1 مخاطر الائتمان

تعريف فئات التعرض لكل محفظة نموذجية (PD 1.3.21 a)

لدى المجموعة محفظة ائتمانية متنوعة مموله وغير مموله. وتصنف التعرضات وفقاً لمعيار المحفظة الأساسية لملاءة رأس المال المذكورة في إطار اتفاقية بازل 3 لمصرف البحرين المركزي والتي تغطي النهج الموحد لمخاطر الائتمان.

فيما يلي أوصاف فئات الطرف المقابل إلى جانب أوزان المخاطر المستخدمة في استخلاص الموجودات الموزونة بالمخاطر:

أ. مطالبات على الحكومات

تتعلق بالتعرضات للحكومات وبنوكها المركزية. يتم وزن المخاطر بالنسبة للبحرين ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0% فيما يتم منح وزن للمطالبات على جميع الجهات السيادية الأخرى بنسبة 0% حيث يتم تصنيف هذه المطالبات وتمويلها بالعملة المحلية ذات الصلة بتلك السيادة. ويتم تصنيف المخاطر على المطالبات السيادية، بخلاف تلك المذكورة أعلاه، بناءً على تصنيفاتها الائتمانية.

ب. مطالبات على مؤسسات القطاع العام

تم تخصيص وزن 0% لمخاطر مؤسسات القطاع العام في البحرين، أما جهات القطاع العام السيادية الأخرى، فقد خصصت لها الجهات الرقابية المحلية نسبة 0% كوزن للمخاطر بالعملة المحلية ذات الصلة، ويتم تعيين وزن المخاطر بنسبة 0% من قبل مصرف البحرين المركزي. تتم موازنة مؤسسات القطاع العام بخلاف تلك المذكورة أعلاه بناءً على تصنيفاتها الائتمانية.

ج. مطالبات على البنوك

يتم وزن المخاطر على البنوك بناءً على التصنيفات المخصصة لها من قبل وكالات التصنيف الخارجية، ومع ذلك، قد يتم تحديد وزن للمطالبات قصيرة الأجل على البنوك المدرجة محلياً بنسبة 20% عندما تكون هذه المطالبات على البنوك ذات تاريخ استحقاق أصلي قدره ثلاثة أشهر، أو أقل ويتم تصنيف المطالبات وتمويلها أما بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي.

وتحدد أوزان المخاطر التفضيلية التي تعد بغثة واحدة أفضل من مخاطر المطالبات القياسية الموزونة على البنوك الأجنبية المرخصة في البحرين ذات أجل استحقاق أصلي مدته ثلاثة أشهر أو أقل مقومة وممولة بالعملة المحلية ذات الصلة. ويسمح بأوزان المخاطر التفضيلية للمطالبات لأجال قصيرة للبنوك المرخص لها في اختصاصات قضائية أخرى فقط إذا سمح المشرف المعني أيضاً بأوزان المخاطر التفضيلية للأجال القصيرة على البنوك التابعة له.

ولن تحصل أية مطالبة على بنك غير مصنف على وزن مخاطرة أقل من تلك المطبقة على المطالبات المتعلقة بالسيادة على التأسيس. ويتم تحديد وزن المخاطر على الاستثمارات الكبيرة في الديون الثانوية للبنوك والأوراق المالية الهيئات المالية بنسبة 250% والاستثمارات التي تتجاوز 15% من الأسهم العادية المستوى 1 للبنك، ثم سيتم خصم المبلغ الزائد من رأس مال البنك.

د. مطالبات على محفظة الشركات، بما في ذلك شركات التأمين

تعتبر المطالبات على محفظة الشركات بما في ذلك شركات التأمين بأنها ذات موزونة المخاطر على أساس التصنيفات الائتمانية. ويتم تحديد أوزان مخاطر مطالبات الشركات غير المصنفة بنسبة 100%.

هـ. مطالبات على محفظة التجزئة التنظيمية

تخصص لمطالبات التجزئة المشمولة في محفظة التجزئة التنظيمية مخاطر موزونة نسبتها 75% (باستثناء عقود التمويل الإسلامي التي فات موعد استحقاقها)، إذا كانت تفي بالمعايير المذكورة في قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي.

و. الرهون العقارية

تخضع المطالبات المضمونة برهن على الرهونات السكنية والعقارات التجارية لحد أدنى من المخاطر بنسبة 35% و 75% و 100% على التوالي.

ز. الذمم المدينة التي مضى موعد استحقاقها (PD 1.3.22 a)

الجزء غير المضمون من حسابات الذمم المدينة وذمم الإيجارات (بخلاف عقد تمويل الرهن العقاري السكني المؤهل) المتأخرة عن السداد لأكثر من 90 يوماً، فإنه يتم وزن حسب مخاطرها على النحو التالي (مخصصاً منها مخصصات محددة شاملة مبالغ مشطوبة معينة):

- (أ) وزن المخاطر بنسبة 150% عندما تقل المخصصات المحددة عن 20% من المبلغ المستحق من التسهيل.
- (ب) وزن المخاطر بنسبة 100% عندما تكون المخصصات المحددة 20% أو أكثر من المبلغ المستحق من التسهيل.

ج. الاستثمار في الأوراق المالية والصكوك

يتم وزن الاستثمارات في الأسهم المدرجة بنسبة 100% و 150% إذا كانت غير مدرجة.

ط. الاحتفاظ بالعقارات

جميع العقارات المملوكة من قبل البنوك (أي تلك المملوكة بصورة مباشرة أو كشركات فرعية أو تابعة أو أي ترتيبات أخرى مثل التروستات أو الصناديق أو صناديق التروستات الإستثمارية العقارية) يجب أن تكون موزونة بالمخاطر بنسبة 200%، في حين يتم وزن المخاطر في الاستثمارات في الشركات العقارية المدرجة والاستثمارات في الشركات العقارية غير المدرجة بنسبة 300% و 400% على التوالي. كما يتم وزن المخاطر بالنسبة للعقارات التي يشغلها البنك بنسبة 100%.

ي. الموجودات الأخرى

يتم وزن مخاطر الموجودات الأخرى بنسبة 100%.

الجدول 5.1 المخاطر الممولة وغير الممولة

(ألف دينار بحريني)

مساهمة الأسهم والحسابات الجارية					
نوع المخاطر	اجمالي مخاطر الإئتمان	ادارة علاقات الزبائن	صافي مخاطر الإئتمان	الموجودات المعدلة المخاطر	الحد الأدنى من رأس المال
النقد والأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	79,495	-	79,495	9,498	1,187
صكوك سيادية	352,934	-	352,934	4,945	618
إيداعات مع مؤسسات مالية	63,250	-	63,250	40,374	5,047
صكوك تجارية	9,242	-	9,242	9,242	1,155
تمويل بالمرابحة	169,868	44,036	125,832	94,219	11,777
تمويل بالمضاربة	377,429	26,001	351,428	299,300	37,413
مشاركة	24,781	-	24,781	24,664	3,083
بطاقات ائتمان	3,399	-	3,399	2,836	354
تمويل الموجودات المؤجرة	259,282	108,419	150,863	111,229	13,904
استثمارات ليست للتداول	108,970	-	108,970	420,826	52,603
عقارات استثمارية	74,261	-	74,261	148,523	18,565
عقارات تطوير	6,290	-	6,290	12,581	1,573
استثمارات في شركات زميلة	16,938	-	16,938	51,289	6,411
موجودات أخرى	18,970	-	18,970	20,861	2,608
مجموع المخاطر الممولة	1,565,108	178,456	1,386,653	1,250,385	156,298
مطلوبات والتزامات طارئة	56,915	-	56,915	44,343	5,543
مجموع المخاطر غير الممولة	56,915	-	56,915	44,343	5,543
جميع الموجودات المعدلة المخاطر لمصرف السلام-سيشيل المحدود	-	-	-	2,878	360
اجمالي المخاطر	1,622,024	178,456	1,443,568	1,297,606	162,201

مساهمة أصحاب حسابات أسهم الاستثمار					
نوع المخاطر	اجمالي مخاطر الإئتمان	ادارة علاقات الزبائن	صافي مخاطر الإئتمان	الموجودات المعدلة المخاطر	الحد الأدنى من رأس المال
إيداعات مع مؤسسات مالية	99,691	-	99,691	6,886	861
مجموع المخاطر الممولةة	99,691	-	99,691	6,886	861
مطلوبات والتزامات طارئة	-	-	-	-	-
مجموع المخاطر غير الممولةة	-	-	-	-	-
اجمالي المخاطر	99,691	-	99,691	6,886	861

الملاحظة أ: وفقا لمتطلبات الإفصاح العام، فقد تم استثناء الإفصاح عن متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر الإئتمان بموجب النهج الموحد من المستندات المعدلة بناءً على استمارة PIRI المقدمة من قبل المصرف الى مصرف البحرين المركزي. الملاحظة ب: تم التوصل الى اجمالي مخاطر الإئتمان بعد أخذ ما يلي في الاعتبار:

ادخال المخاطر غير الممولةة (بعد عامل تحويل الإئتمان CCF)، و

الملاحظة ج: بلغت المخاطر غير الممولةة (قبل عامل تحويل الإئتمان CCF) كما في 31 ديسمبر 2018 مبلغاً وقدره 121,613 دينار بحريني.

تركز مخاطر زائدة (PD 1.3.26 a)

تنشأ التركيزات عندما يكون عدد من الأطراف ضالعين في نشاطات تجارية مماثلة او نشاطات في نفس المنطقة الجغرافية او لها نفس ملامح اقتصادية متشابهة مما تتسبب في كون قدراتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية متأثرة بنفس الطريقة من جراء التغييرات في الأحوال الاقتصادية او السياسية او غيرها. وتشير التركيزات الى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة معينة او موقع جغرافي محدد.

ومن أجل تفادي تركيزات كبيرة للمخاطر، فقد تم الحرص على أن تشمل سياسات واجراءات المجموعة توجيهات محددة للتركيز على الحدود المخصصة للبلد وللجهة والاحتفاظ بمحفظة متنوعة. ويتم التحكم في التركيزات التي يتم التعرف عليها لمخاطر الإئتمان وإدارتها تبعاً.

فيما يلي اجمالي التعرضات الائتمانية لعقود التمويل الإسلامية والتي تمثل المخاطر على الذمم المدينة وذمم مدفوعات الإيجار المغطاة بضمانات مؤهلة. (PD 1.3.25 b, c) (PD 1.3.17)

الجدول 5.2 اجمالي التعرضات الائتمانية (PD 1.3.26 b)

(ألف دينار بحريني)

الضمانات المؤهلة المحتفظ بها (بعد التعديلات المناسبة)*					القيمة العادلة الإيجابية (ناقصا مخصصات معينة)		التعرضات الائتمانية الحالية حسب نوعية عقود التمويل الإسلامية
المجموع	عقارات	ضمانات	أسهم حكومية	نقد	صافي المزايا	التعرضات الائتمانية الحالية الصافية	
59,843	-	-	38,613	21,229	-	169,868	تمويل بالمرايحة
40,532	-	-	-	40,532	-	377,429	تمويل بالمضاربة
172,227	170,331	-	-	1,896	-	259,282	تمويل الموجودات المؤجرة (اجارة منتهية بالتمليك)
-	-	-	-	-	-	24,781	مشاركة
-	-	-	-	-	-	3,399	بطاقات ائتمان
272,601	170,331	-	38,613	63,656	-	834,759	المجموع

* يعتبر أعلى وأكثر من الضمان الإضافي، بأنه مؤهل

تركيزات مخاطر الائتمان وحدودها العليا وإدارة المحافظ

إن المستوى الأول للحماية مقابل خطر ائتماني غير مناسب هو عبر البلد والحدود المعينة الى جانب الحدود الائتمانية للعميل وبنك العميل المحددة من لجنة المخاطر، ومن ثم يتم مراقبة والتحكم في مخاطر الائتمان الخاصة بالعملاء من الأفراج او البنوك العملاء من خلال صلاحيات موافقة هرمية متدرجة مفوضة للمسؤولين.

وتتم مراقبة التركيزات ذات الأسماء المفردة بصورة فردية. وحسب أنظمة مصرف البحرين المركزي للضامين المنفردين، فإنه يتطلب من البنوك التي تأسست في البحرين الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي لأي تعرضات مخطط لها لأي طرف منفرد او مجموعة من الأطراف المتصلة ببعضها بما يتجاوز 15% من مجموع رأس المال.

كجزء من ادارة مخاطر الائتمان، يقوم المصرف بإدارة المحفظة الائتمانية بهدف تقييد التركيزات والاحتفاظ بسيولة مناسبة ومضاعفة عوائده. ويتم ذلك بالتنسيق مع أقسام الأعمال التجارية ووحدة الدعم.

كما في 31 ديسمبر 2018 كانت تعرضات المجموعة التي تتجاوز 15% من حدود الضامين مقابل الأطراف المنفردة وبإستثناء تعرضات مصرف البحرين المركزي مبلغا وقدره (صفر) (PD 1.3.23 f).

الجدول 5.3 اجمالي التعرضات الائتمانية (a) (PD 1.3.23)

(ألف دينار بحريني)

مساهمة الأسهم والحسابات الجارية		
متوسط اجمالي الائتمانات	اجمالي التعرض الائتماني	نوع التعرض
70,713	82,587	نقد وأرصدة ادى البنوك المركزية
360,548	354,215	صكوك سيادية
57,303	63,544	ودائع لدى المؤسسات المالية الاخرى
9,000	9,222	صكوك تجارية
541,772	568,905	تمويل الموجودات
235,973	256,892	تمويل الموجودات المؤجرة
109,648	107,508	استثمارات ليست للتداول
74,749	74,261	عقارات استثمارية
6,369	6,290	عقارات تطوير
16,324	15,972	استثمار في شركات زميلة
41,248	45,182	موجودات أخرى
25,971	25,971	الشهرة
1,549,917	1,610,549	إجمالي التعرضات الممولة
119,393	98,883	المطلوبات الطارئة والالتزامات
119,393	98,883	اجمالي التعرضات الغير ممولة
1,669,310	1,709,432	اجمالي التعرضات

مساهمة حسابات أصحاب أسهم الإستثمار

نوع التعرض	اجمالي التعرض الإئتماني	متوسط اجمالي الائتمانات*
ودائع مع مؤسسات مالية	99,761	99,939
اجمالي التعرضات المالية	99,761	99,939
المطلوبات الطارئة والالتزامات	-	-
اجمالي التعرضات الغير ممولة	-	-
اجمالي التعرضات	99,761	99,939

* احتسبت المجموعة اجمالي تعرضات المخاطر الإئتمانية بالاعتماد على متوسط الأرصدة ربع السنوية.

التقليل من المخاطر والضمانات والتعزيزات الإئتمانية الأخرى

يعتمد مبلغ ونوع الضمان على تقييمات مخاطر الإئتمان للطرف المعني. وتشتمل أنواع الضمانات في الأساس على النقد والرهن على العقارات وضمانات البنوك. بلغت الضمانات المؤهلة لإدارة علاقات الزبائن (بعد تطبيق النظام الهرمي حسب متطلبات الجهات الرقابية) مبلغاً وقدره 272,601 ألف دينار بحريني.

تقوم الإدارة بمتابعة القيمة السوقية للضمان وتطلب ضمانات اضافية بموجب الإتفاقيات ذات العلاقة ومن ثم تتابع القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء قيامها بمراجعة مخصص الخسائر الناتجة عن نزول قيمتها وذلك فيما يتعلق بتسهيلات المضاربة والأجارة. كما يقوم المصرف بالإستفادة من اتفاقيات المقاصة الرئيسية (Master Netting Agreements) مع الأطراف المقابلة حيثما يكون مناسباً. (PD 1.3.25 a)

وتشمل أنواع الضامين البنوك والمؤسسات المالية المصنفة والجهات السيادية المصنفة من قبل جهات التقييم الإئتماني الخارجية الى جانب الضمانات الشخصية لمجلس إدارة/ موظفي الإدارة التنفيذية للمقترض والأفراد من ذوي المداخل العالية، علماً بأن الضمانات التي يطلبها المصرف هي لا رجعة فيها وغير مشروطة. ويخضع الوضع المالي للضامن للمراجعة لتحديد القيمة التجارية للضمان.

كما يطلب المصرف ضمانات اضافية حيثما وحينما يتم تقييم الضمان الذي تم الحصول عليه في الأصل بسعر أقل من الحد الأدنى المطلوب حسب نسبة القرض مقابل القيمة (LTV) الخاصة بالضمان. كما أنه حيثما لا يكون العميل ليس في وضع لتقديم ضمان اضافي، تقوم المجموعة بالتشاور مع الدائرة القانونية بتقييم ما يتوفر من الخيارات القانونية والتعاقدية.

وتتأكد المجموعة من أنه عند البدء بالتسهيل وتقييم الطرف الثالث للضمانات المحسوسة المقدمة من إجراء مراجعة سنوية على التسهيل حيث يتم الحصول على التقييم المعدل للضمان من طرف ثالث على أن يتم اعتماد المقيم من الطرف الثالث من قبل المصرف.

في حالة التخلف، تعمل المجموعة مع الطرف لمناقشة كيفية تسديد التسهيل المستحق. وكملجأ أخير سوف تستخدم أصول الطرف المعني لتسديد الإلتزام المستحق.

5.1.1 التوزيع الجغرافي للتعرضات

تحدد التعرضات او مخاطر كل منطقة جغرافية على حده حسب البلد الذي توجد فيه مخاطر التعرض الخاصة بالتسهيل، حيث تحدد سياسة مخاطر الدول الخاصة بالبنك سقوفا وحدودا للبلدان، تستند إلى التصنيفات التي تم تعيينها للبلد من قبل مؤسسات تقييم الائتمانات الخارجية (ECAIs). وتُقدّم حدود التعرض إلى لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة كل ثلاثة أشهر. وفيما يلي التوزيع الجغرافي للتعرضات حسب نوعية المخاطر (بما في ذلك عقود التمويل والاستثمارات غير التجارية والاستثمارات في العقارات وممتلكات التطوير والاستثمار في الشركات الزميلة) والممولة أو غير الممولة:

جدول 5.4 (PD 1.3.23 b)

(ألف دينار بحريني)

مساهمة الأسهم والحسابات الجارية							نوع التعرض
المجموع	أخرى	شمال أمريكا	آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا	الوطن العربي	دول مجلس التعاون	
82,587	3,421	13,766	244	16,581	12	48,563	النقد والأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
354,215	3,559	-	2,665	-	-	347,991	صكوك سيادية
63,544	365	3,516	-	-	-	59,663	الودائع مع المؤسسات المالية
9,222	-	-	1,912	-	-	7,310	صكوك تجارية
568,905	11,735	6	1	6,558	40,250	510,355	تمويل الموجودات
167,696	11,008	-	-	6,557	40,246	109,885	تمويل بالمرابحة
373,136	727	-	-	-	-	372,409	تمويل بالمضاربة
24,767	-	-	-	-	-	24,767	مشاركة
3,306	-	6	1	1	4	3,294	بطاقات الائتمان
256,892	337	-	-	-	-	256,555	تمويل الموجودات المؤجرة
107,508	5,283	358	-	-	-	101,867	الموجودات غير التجارية
74,261	-	-	-	-	-	74,261	عقارات استثمارية
6,290	-	-	-	6,290	-	-	العقارات المطورة
15,972	3,463	-	-	5,963	6,546	-	استثمارات في شركات زميلة
45,182	3,133	-	24,794	8	-	17,247	موجودات أخرى
25,971	-	-	-	-	-	25,971	الشهرة
1,610,549	31,296	17,646	29,616	35,400	46,808	1,449,783	إجمالي التعرضات الممولة
98,883	-	-	736	34	7,099	91,015	المطلوبات الطارئة والالتزامات
98,883	-	-	736	34	7,099	91,015	اجمالي التعرضات الغير ممولة
1,709,432	31,296	17,646	30,352	35,434	53,907	1,540,798	اجمالي التعرضات

جدول 5.5 (PD 1.3.23 b)

(ألف دينار بحريني)

مساهمة حسابات أصحاب أسهم الإستثمار							نوع التعرض
المجموع	أخرى	شمال أمريكا	اسيا والمحيط الهادئ	أوروبا	الوطن العربي	دول مجلس التعاون الخليجي	
99,761	-	-	-	-	-	99,761	الودائع مع المؤسسات المالية
99,761	-	-	-	-	-	99,761	اجمالي التعرضات المالية
-	-	-	-	-	-	-	المطلوبات الطارئة والالتزامات
-	-	-	-	-	-	-	اجمالي التعرضات غير الممولة
99,761	-	-	-	-	-	99,761	اجمالي التعرضات

جدول 5.6 التوزيع الجغرافي للمخاطر بما فيها الموجودات التي انخفضت قيمتها ومخصصات انخفاض القيمة ذات الصلة (PD 1.3.23 i)

(ألف دينار بحريني)

مساهمة الأسهم والحسابات الجارية				
خسائر الائتمان التي انخفضت قيمتها والمتوقعة مدى الحياة (المرحلة 3)	إجمالي عقود التمويل التي انخفضت قيمتها	خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً وخسائر الائتمان مدى الحياة التي لم تنخفض قيمتها (المرحلة 1 و 2)	اجمالي عقود التمويل المتخلفة عن التسديد	
(22,098)	74,157	(2,435)	92,658	دول مجلس التعاون الخليجي
(3,859)	4,217	-	-	أوروبا
(25,957)	78,374	(2,435)	92,658	الاجمالي

جدول 5.9 التعرض حسب القطاع بما فيها الموجودات التي انخفضت قيمتها وانخفاض ما يتعلق بها على النحو التالي: (PD 1.3.23 h)

(ألف دينار بحريني)

مساهمة الأسهم والحسابات الجارية				
نوع التعرض	اجمالي عقود التمويل المتخلفة عن التسديد	خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً وخسائر الائتمان مدى الحياة التي لم تنخفض قيمتها (المرحلة 1 و 2)	إجمالي عقود التمويل التي انخفضت قيمتها	خسائر الائتمان التي انخفضت قيمتها والمتوقعة مدى الحياة (المرحلة 3)
التجارة والصناعة	12,149	(430)	20,185	(10,048)
المصارف والمؤسسات المالية	-	-	26,039	(3,507)
العقارات	56,488	(828)	12,304	(5,891)
الافراد	20,977	(1,034)	14,559	(3,663)
الحكومة	-	-	-	-
أخرى	3,044	(144)	5,288	(2,849)
الاجمالي	92,658	(2,435)	78,374	(25,957)

جدول 5.10 الحركة في صافي مخصصات خسائر الائتمان / انخفاض القيمة (PD 1.3.24 d)

يتضمن رصيد مخصص خسائر الائتمان في الجدول أدناه جميع الموجودات المالية والتعرضات خارج الميزانية بالإضافة إلى تمويل الموجودات.

(ألف دينار بحريني)

نوع التعرض	المرحلة الاولى: 12 شهراً للخسائر المتوقعة للائتمان	المرحلة الثانية: توقع خسائر الائتمان مدى الحياة - ائتمان غير متعثر	المرحلة الثالثة: توقع خسارة الائتمان مدى الحياة - ائتمان متعثر	اجمالي : الخسائر المتوقعة للائتمان
الرصيد في بداية السنة	7,982	16,052	65,559	89,593
- تحويل إلى المرحلة 1: 12 شهراً للخسائر المتوقعة للائتمان	1,328	(485)	(843)	-
- تحويل إلى المرحلة 2: توقع خسائر الائتمان مدى الحياة - ائتمان لم تنخفض قيمته	(664)	2,659	(1,995)	-
- تحويل إلى مرحلة 3: توقع خسارة الائتمان مدى الحياة - ائتمان انخفضت قيمته	(290)	(14,938)	15,228	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(2,237)	2,314	15,488	15,565
الاستردادات / عمليات إعادة تسجيل المبالغ المشطوبة	(505)	(218)	(4,060)	(4,783)
مخصص خسائر الائتمان	(2,368)	(10,668)	23,818	10,782
تسوية فروقات العملة والحركات الأخرى	-	-	(227)	(227)
المبالغ المشطوبة خلال العام	-	-	(8,678)	(8,678)
الإلغاء عند التوحيد	-	-	(52,045)	(52,045)
الرصيد في نهاية السنة	5,614	5,384	28,427	39,425

جدول 5.11 تحليل التقادم (PD 1.3.24 b (i))

(ألف دينار بحريني)

القيمة السوقية للضمان	صافي المبالغ المستحقة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي المبالغ المنخفضة القيمة والعقود المتأخرة عن السداد			حتى سنة واحدة	التجارة والصناعة
			أكثر من ثلاث سنوات	أكثر من سنة وحتى 3 سنوات	حتى سنة واحدة		
50,647	21,856	(10,477)	7,058	3,794	21,482	التجارة والصناعة	
1,777	22,532	(3,507)	-	-	26,039	المصارف والمؤسسات المالية	
119,722	62,073	(6,718)	9,645	1,393	57,754	العقارات	
54,879	30,840	(4,696)	7,353	993	27,189	الافراد	
-	-	-	-	-	-	الحكومة	
11,369	5,341	(2,993)	785	974	6,576	أخرى	
238,395	142,642	(28,392)	24,841	7,153	139,040	الاجمالي	

5.1.3 التعرض عن طريق التصنيف الائتماني الخارجي

تستخدم المجموعة المعلومات العامة المقدمة من وكالات التصنيف الخارجية مثل ستاندراند بورز و فيتش و موديز و كاييتال انتيليجنس (مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية المعتمدة - ECAI). ويتم استخدام أقل التصنيفات بناءً على المعلومات المتاحة للجمهور كمدخلات في حساب التعرضات التقديرية. (PD 1.3.22 c, d, e)

جدول 5.12

(ألف دينار بحريني)

التعرض الغير مقدر	التعرض المقدر	اجمالي التعرض للائتمان *	
6,470	-	6,470	النقد
458,575	183,762	458,575	مطالبات على جهات سيادية
71,032	-	254,794	مطالبات على المصارف
191,347	-	191,347	مطالبات على محفظة الشركات
60,017	-	60,017	محفظة حسابات الأفراد للجهات الرقابية
407,360	-	407,360	الرهون
55,624	-	55,624	مستحقات فات موعد استحقاقها أكثر من 90 يوماً
12,660	-	12,660	الاستثمارات في الأوراق المالية والصكوك
194,176	-	194,176	حجز العقارات
80,692	-	80,692	الموجودات الأخرى والتمويل المتخصص
1,537,953	183,762	1,721,715	الاجمالي

* تم استخراج إجمالي التعرضات الائتمانية أعلاه من الأعمال التي تم إعدادها بناءً على نموذج PIRI المقدم من مصرف البحرين المركزي.

تنص سياسة المجموعة على الحفاظ على تصنيفات مخاطر دقيقة ومتسقة عبر محفظة الائتمان من خلال نظام تصنيف المخاطر الداخلي. وعلى هذا النحو، تستخدم المجموعة تصنيفات المخاطر الداخلية التي تدعمها مجموعة متنوعة من التحليلات المالية، جنباً إلى جنب مع معلومات السوق التي تمت معالجتها، لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الائتمان للطرف المقابل. وجميع التصنيفات الداخلية مصممة وفقاً لمختلف الفئات وتعمل وفقاً لسياسة المجموعة الائتمانية ويتم تقييمها وتحديثها على أساس منتظم. (PD 1.3.22)

الملاحظة أ: وفقاً لمتطلبات الإفصاح العام، فقد تم استثناء الإفصاح عن متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر الائتمان بموجب النهج الموحد، فقد تم استثناء المبالغ أعلاه من المستندات المعدة بناءً على استمارة PIRI المقدمة من قبل المصرف الى مصرف البحرين المركزي.

الملاحظة ب: تم التوصل الى إجمالي مخاطر الائتمان بعد أخذ ما يلي في الاعتبار:

- ادخال المخاطر غير الممولة (بعد عامل تحويل الائتمان CCF)، و
- صافي وزن المبلغ الزائد على الحد الأعلى المسموح به من التعرضات الكبيرة هو 800%.

5.1.4 تحليل بشأن تعرض تواريخ الاستحقاق

جدول 5.13

(ألف دينار بحريني)

التعرض للائتمان*	رأس مال افتراضي	
20,523	37,499	الإلتزامات الطارئة نيابة عن العملاء
13,661	61,384	التزامات غير قابلة للتراجع وغير المستخدمة
22,730	22,730	عقود العملات الأجنبية الأجلة
-	3,015	التزامات الإيجار التشغيلي
56,915	124,628	الاجمالي

*تعرض الائتمان هو بعد تطبيق CCF

جدول 5.14 تحليل الاستحقاقات التعاقدية حسب نوع التعرضات الائتمانية الكبرى - ممول (PD) (و PD 1.3.23) (1.3.24 a)

(ألف دينار بحريني)

الاجمالي	الاجمالي لأكثر من 12 شهرا	أكثر من 20 سنة	10-20 سنة	10-5 سنوات	5-1 سنوات	الاجمالي خلال 12 شهرا	3 أشهر الى سنة	حتى 3 شهور	
82,587	-	-	-	-	-	82,587	-	82,587	النقد والأرصدة لدى البنوك و المصرف المركزي
354,215	301,768	14,882	-	137,572	149,314	52,447	44,670	7,777	صكوك سيادية
163,305	0	-	-	0	-	163,305	-	163,305	الودائع مع المؤسسات المالية
9,222	7,286	-	-	0	7,286	1,936	1,936	-	صكوك تجارية
825,797	491,019	14,532	44,519	147,153	284,815	334,778	222,409	112,369	تمويل الموجودات وتمويل الموجودات المؤجرة
107,508	107,508	-	-	-	107,508	-	-	-	استثمارات غير تجارية
74,261	74,261	-	-	-	74,261	-	-	-	عقارات استثمارية
6,290	6,290	-	-	-	6,290	-	-	-	العقارات المطورة
15,972	15,972	-	-	-	15,972	-	-	-	استثمارات في شركات زميلة
45,182	34,797	50	2,101	24,307	8,339	10,385	1,092	9,293	موجودات أخرى
25,971	25,971	-	-	25,971	-	-	-	-	الشهرة
1,710,311	1,064,873	29,464	46,620	335,003	653,785	645,438	270,107	375,331	الاجمالي

جدول 5.14 (أ) تحليل الاستحقاقات التعاقدية حسب نوع التعرضات الائتمانية الكبرى - غير ممول

(ألف دينار بحريني)

الاجمالي	الاجمالي لاكثر من 12 شهرا	أكثر من 20 سنة	10-20 سنوات سنة	10-5 سنوات	5-1 سنوات	الاجمالي خلال 12 شهرا	3 أشهر الى سنة	حتى 3 شهور	
61,384	49	-	-	-	49	61,335	34,738	26,597	الالتزامات غير المستخدمة
37,499	4,923	-	-	-	4,923	32,576	15,132	17,444	الالتزامات الطارئة
3,015	1,740	-	-	-	1,740	1,275	1,275		التزامات ايجارات التشغيل
22,730	-	-	-	-	-	22,730	5,638	17,093	عقود العملات الأجنبية الأجلة
124,629	6,713	-	-	-	6,713	117,916	56,783	61,133	الاجمالي

يستند تحليل الاستحقاقات التعاقدية المذكورة أعلاه إلى بيان موحد لتصنيف الوضع المالي.

5.1.5 (أ) تحليل استحقاق التمويل

جدول 5.15 تحليل الاستحقاق التعاقدية حسب نوع التمويل الرئيسي

(ألف دينار بحريني)

الاجمالي	الاجمالي لاكثر من 12 شهرا	أكثر من 20 سنة	10-20 سنوات سنة	10-5 سنوات	5-1 سنوات	الاجمالي خلال 12 شهرا	3 أشهر الى سنة	حتى 3 شهور	
144,125	3,876	-	-	-	3,876	140,249	24,497	115,752	ودائع من المؤسسات المالية
705,924	37,392	-	-	-	37,392	668,532	373,955	294,577	استثمارات العملاء
251,842	-	-	-	-	-	251,842	-	251,842	الحسابات الجارية للعلاء
155,543	49,692	-	-	2,211	47,481	105,851	28,380	77,471	تمويل المرابحة الفصلي
48,293	27,753	-	-	42	27,711	20,540	-	20,540	مطالبات أخرى
99,761	-	-	-	-	-	99,761	-	99,761	أسهم أصحاب حسابات الاستثمار
1,405,488	118,713	-	-	2,253	116,460	1,286,775	426,832	859,943	الاجمالي

5.2 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من تقلبات العوائد العالمية على الأدوات المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية والتي يمكن أن يكون لها تأثير غير مباشر على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً للمخاطر التي قد يتم قبولها. وتتم مراقبة ذلك بشكل منتظم من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة. (PD) (1.3.27 a)

ويتم قياس ومراقبة مخاطر السوق من خلال اعتماد منهجيات: الفوركس نوب، والعائدات التي في خطر، والقيمة الاقتصادية والفجوات ومعدل حساسية الموجودات والمطلوبات. وتتم مراجعة جميع المنتجات / العمليات الجديدة من منظور مخاطر السوق.

جدول 5.16 فيما يلي مخصص رأس مال المجموعة فيما يتعلق بمخاطر السوق وفقاً للمنهجية الموحدة:

(ألف دينار بحريني)

مخاطر الموجودة الموزونة	متطلبات رأس المال	رسوم نهاية الفترة المالية	متطلبات رأس المال - الحد الأدنى *	متطلبات رأس المال - الحد الأقصى *
مخاطر العملات الأجنبية	2,306	184	184	230
اجمالي مخاطر السوق	2,306	184	184	230

* تُظهر المعلومات الواردة في هذه الأعمدة الحد الأدنى والحد الأقصى لتكاليف رأس المال لكل فئة من فئات مخاطر السوق على أساس ربع سنوي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

تشكل مراكز العملات الأجنبية من المكونات الرئيسية في مخصص رأس المال لمقابلة مخاطر السوق. وتحتفظ المجموعة بمعدلات تعرض محافظة لمخاطر السوق تركز على مخاطر العملات الأجنبية الناتجة عن المراكز المصرفية للمجموعة. وقد تم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بغرض إدارة العمليات اليومية للمجموعة والتي تشمل تمويل محفظة استثمارات المجموعة، وتحرص المجموعة على مراقبة هذه المراكز المفتوحة وتديرها يومياً. (PD 1.3.27 a)

5.3 مخاطر التشغيل

تُحدد مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عمليات أو أنظمة داخلية غير مناسبة أو فاشلة، أو ناجمة عن أحداث خارجية. وتعتبر مخاطر التشغيل متأصلة في جميع أنشطة الأعمال ولا يمكن القضاء عليها بالكامل؛ ومع ذلك يمكن الحفاظ على القيمة للمساهمين وتعزيزها عن طريق ادارتها وتخفيفها، وفي بعض الحالات عن طريق التأمين ضد مخاطر التشغيل. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، وضعت المجموعة إطار عمل لمخاطر التشغيل يشمل تحديد المخاطر وقياسها وإدارتها ومراقبتها من خلال السيطرة على المخاطر والتخفيف من حدتها. ويتم استخدام مجموعة متنوعة من العمليات الأساسية في المجموعة والتي تشمل تقييمهم والتحكم في التقييمات الذاتية، الى جانب مؤشرات المخاطر الرئيسية، وإدارة الأحداث ومراجعة المنتجات الجديدة وطرق اعتمادها، بالإضافة الى خطط الطوارئ للأعمال. (PD 1.3.21 c)

وتفرض سياسة المجموعة أن تنجز الوظائف التشغيلية للجزء وتسجيل ومراقبة المعاملات التي يتم تنفيذها من قبل موظفين مستقلين عن الأفراد الذين يشرفون في المعاملات. ويتحمل كل قسم أيضاً، بما فيها أقسام العمليات وتقنية المعلومات والموارد البشرية والشؤون القانونية والامتثال والرقابة المالية المسئولية عن استخدام العمليات الإطارية المذكورة أعلاه فضلاً عن برامج التحكم لإدارة المخاطر التشغيلية ضمن المبادئ التوجيهية المشمولة في سياسة المجموعة، وتطوير الإجراءات الداخلية التي تلتزم بهذه السياسات. ولضمان أن جميع المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المجموعة تدار بالشكل المناسب، تشارك وحدات الدعم أيضاً في تحديد وقياس وإدارة والتحكم في المخاطر التشغيلية والتخفيف منها، حيثما يكون مناسباً. (PD 1.3.28) (PD 1.3.29)

ووفقاً للمبدأ الأساسي للملكية، فإن وحدات الأعمال ذات الصلة مسؤولة ومسئولة عن إدارة المخاطر التشغيلية المتعلقة بأعمالها. ونتيجة لذلك، قامت وحدات الدعم والأعمال بتوثيق الإجراءات والضوابط المطبقة بما يتوافق مع أدلة التوجيهات الخاصة بكل دائرة. وتخضع جميع التعديلات التي تجرى على هذه السياسات لموافقة جميع وحدات الأعمال المعنية ولاعتماد مجلس الإدارة بعد المراجعة الإدارية. وتتم مراجعة الإجراءات من قبل وحدة الأعمال أو الدعم المعنية ويتم اعتمادها على مستوى الإدارة. (PD 1.3.28) (PD 1.3.29)

وتحتفظ المجموعة ببرنامج لسياسة استمرارية الأعمال وبرنامج مواجهة الكوارث، كما قامت بتوثيق الإجراءات المحدثة التي تغطي جميع الأنشطة اللازمة لاستمرارية الأعمال في حالة وقوع حدث يعطل الأعمال. ويوفر قسم التدقيق الداخلي أيضاً تقييماً مستقلاً لفعالية البرنامج.

وفقاً للمؤشر الأساسي لمنهجية بازل 3، بلغ الحد الأدنى لمخصص رأس المال الإجمالي فيما يتعلق بمخاطر التشغيل 12,587 ألف دينار بحريني. وقد تم احتساب هذا المخصص الرأسمالي عن طريق تصنيف أنشطة المجموعة حسب وحدات الأعمال المحددة (كما هو محدد في إطار بازل 3) وضرب متوسط الدخل الإجمالي لوحدات الأعمال للسنوات المالية الثلاث الأخيرة بعامل تجريبي محدد مسبقاً. (PD 1.3.19)

جدول 5.17

(ألف دينار بحريني)

ديسمبر 2018	
53,706	متوسط الدخل الإجمالي
100,699	خطر التعرضات الموزونة
12,587	الحد الأدنى لرأس المال

تستخدم المجموعة نظام تيمينوس تي 24 الأساسي الذي طورته غلوبوس ، للحصول على البيانات اللازمة لتحليل الوقائع والبيانات المتعلقة بتقييم مخاطر الائتمان والسوق ومسائل التشغيل. يستخدم البنك، بعد دمج البيانات، حزمة حلول المخاطر المتكاملة الخاصة بهيئة المخاطر من موديز، على المستوى الفردي، والتي ومن شأنها أن تسمح بحساب ملاءة رأس المال آلياً، وتحليل التعرض لمخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية. وتعتبر أنظمة تيمينوس تي 24 و فيرمات مجتمعة جزءاً لا يتجزأ من إطار عمل المجموعة لإدارة المخاطر، والتي طرحه حالياً على مستوى المجموعة.

بلغ الدخل غير المتوافق مع الشريعة الإسلامية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مبلغاً وقدره 297 ألف دينار بحريني. وقد تحقق هذا الدخل في المقام الأول من التمويلات والاستثمارات التقليدية، ورسوم الجزاءات من العملاء والدخل على أرصدة الحسابات الجارية المحتفظ بها لدى مصارف المراسلة، ولم توجد أي انتهاكات للشريعة خلال العام. (PD 1.3.30 a, b)

أمن المعلومات

لدى المصرف قسم لأمن المعلومات والإمتثال لضمان التوافق مع عمليات "الحد الأدنى للتوزيع المطلوب" لتحديد ومعالجة الاختلالات في أنظمة تقنية المعلومات حيث إنها تؤثر على عمليات المصرف. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتم التأكد من وجود أنظمة وسياسات وإجراءات مناسبة لإدارة أمن المعلومات في المصرف.

وتوجد لجنة توجيهية لأمن المعلومات على مستوى الإدارة، علماً بأن المصرف حاصل على شهادة PCI-DSS كتأكيد لإمتثاله بالأنظمة في حين يحرص المصرف على رفع وعي موظفيه باستمرار حول أمن المعلومات. كما يحرص المصرف على النظر في جميع الحوادث المتعلقة بأمن المعلومات بشكل تفصيلي وترفع المعلومات التي يتم جمعها إلى لجنة أمن المعلومات. وتشارك دائرة أمن المعلومات في المصرف بنشاط في مراجعة جميع المبادرات الجديدة في مجال تقنية المعلومات حيث يتم النظر في الملاحظات المقدمة قبل تنفيذ المبادرات الجديدة.

5.4 مخاطر معدل العائد (PD 1.3.39)

تنشأ مخاطر معدل العائد من امكانية تأثير التغيرات في معدلات العائد على الربحية المستقبلية أو على القيم العادلة للأدوات المالية، والمجموعة معرضة لمخاطر معدل العائد نتيجة عدم التطابق في إعادة تسعير معدل العائد للموجودات والمطلوبات، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر مخاطر معدل العائد على المجموعة أيضاً من خلال معدل التغيرات التي تطرأ على السوق على المستوى الأوسع والتي تحدث بسبب التغيرات في الاقتصاد. وينعكس تأثير أسعار السوق الذي يمكن ملاحظته في تسعير المجموعة للعقود لأنها تحمل أسعاراً تنافسية تتبع حركة السوق. وعندما تكون المخاطر مرتفعة، يميل السوق إلى فرض معدل عائد أعلى للحفاظ على التوازن بين المخاطر والعائد. وبناءً على ذلك، يقوّم السوق بخفض معدل العائد عندما يجد انخفاضاً في مخاطر السوق على المستوى الأوسع والتي تنعكس على قيام البنوك بتخفيض معدل تسعير العائد.

ويتم تقليل هذه المخاطر إلى الحد الأدنى عندما تكون أسعار المجموعة حساسة مقابل الموجودات والمطلوبات التي هي في معظمها لأجل قصيرة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الاستراتيجية الحذرة للمجموعة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات على تفادي تمويل تسهيلات الإقراض قصيرة الأجل من الفروض طويلة الأجل. وقد وضعت المجموعة حدوداً لمخاطر عائد الأرباح والتي يتم مراقبتها بشكل مستمر من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات التابعة للمجموعة.

تقدم الجداول أدناه تفاصيل إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات في تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أسبق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. (PD 1.3.27 c)

جدول 5.18

(ألف دينار بحريني)

الموجودات	الاجمالي	حتى شهر	1< حتى 3 اشهر	3< حتى 6 اشهر	6< حتى 12 اشهر	1< حتى 2 سنوات	2< سنوات	الربح غير الحساس
النقد والأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	82,587	-	-	-	-	-	-	82,587
صكوك سيادية	354,215	4,097	3,681	19,670	25,000	20,178	281,590	-
الودائع مع المؤسسات المالية	163,305	163,305	-	-	-	-	-	-
صكوك الشركات	9,222	288	-	1,940	35	3,861	3,098	-
تمويل الموجودات	568,905	23,786	79,924	67,758	101,481	62,217	233,739	-
تمويل المؤجرة	256,892	3,340	5,321	4,824	48,346	22,488	172,573	-
استثمارات غير تجارية	107,508	-	-	-	-	-	-	107,508
عقارات استثمارية	74,261	-	-	-	-	-	-	74,261
العقارات المطورة	6,290	-	-	-	-	-	-	6,290
استثمارات في شركات زميلة	15,972	-	-	-	-	-	15,972	-
موجودات أخرى	45,182	9,211	139	1,048	44	744	31,220	2,776
الشهرة	25,971	-	-	-	-	-	-	25,971
الاجمالي الموجودات (i)	1,710,310	204,025	89,065	95,239	174,906	109,489	738,193	299,393

(ألف دينار بحريني)

المطلوبات	الاجمالي	حتى شهر	1< حتى 3 اشهر	3< حتى 6 اشهر	6< حتى 12 اشهر	1< حتى 2 سنوات	2< سنوات	الربح غير الحساس
ودائع من مؤسسات مالية	144,125	96,668	17,200	10,825	15,556	3,876	0	-
ودائع العملاء	705,924	136,517	158,059	144,112	229,843	25,271	12,121	-
الحسابات الجارية للعملاء	251,842	-	-	-	-	-	-	251,842
تمويل المرابحة لأجل محدد	155,543	-	77,470	31	28,349	15,854	33,838	-
مطلوبات أخرى	48,293	20,538	-	-	0	-	27,754	-
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	99,761	-	-	-	-	-	-	-
اجمالي المطالبات	1,405,487	253,723	252,730	154,969	273,749	45,000	73,713	351,603
أموال المساهمين	304,823	-	-	-	-	-	-	304,823
اجمالي المطالبات و اموال المساهمين	1,710,310	253,723	252,730	154,969	273,749	45,000	73,713	656,426
مطالبات خارج الميزانية العمومية	98,883	11,882	12,097	23,764	16,422	34,717	-	-
اجمالي المطالبات مع البنود خارج الميزانية العمومية (ب)	1,809,193	265,606	264,827	178,733	290,171	79,717	73,713	656,426
الفارق (أ-ب)	(61,580)	(61,580)	(175,762)	(83,494)	(115,264)	29,771	664,479	(357,032)
الفارق التراكمي	(61,580)	(237,343)	(320,837)	(436,101)	(406,330)	258,149	(98,883)	(98,883)

جدول 5.18 (أ)

(ألف دينار بحريني)

مخاطر معدل الربح في الدفتر المصرفي 200 (نقطة أساس) معدل صدمات الربح		
معدل الصدمات	العملة	التأثير على صافي الربح في 31 ديسمبر 2018
معدل الصدمات التصاعدي:	دولار أمريكي	627
	دينار بحريني	269
معدل الصدمات التنازلي:	دولار أمريكي	(627)
	دينار بحريني	(269)

5.5 مخاطر مركز الأسهم (PD 1.3.31) (PD 1.3.21 d)

تنشأ مخاطر مركز الاسهم من احتمال حدوث تغييرات في سعر الأسهم أو مؤشرات الأسهم والتأثير المقابل لها على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. وتتعرض المجموعة لمخاطر الأسهم في الوضع غير التجاري ومحفظة الاستثمار بشكل أساسي في أسواقها الدولية ودول مجلس التعاون الخليجي.

تتم إدارة مخاطر مركز الأسهم في الدفتر المصرفي بشكل فعال من خلال المشاركة الفعالة للجان التنفيذية ولجنة الاستثمار والالتزام بالسياسات والإجراءات المعمول بها وإشراك المهنيين الأكفاء وتوفير بيئة مناسبة للرقابة الداخلية وقسم التدقيق الداخلي المستقل.

المراقبة من قبل اللجنة التنفيذية والاستثمارية

تبدأ مشاركة مجلس الإدارة بالموافقة على سياسة الاستثمار التي تحدد بشكل أساسي ما يلي: اجمالي معايير المحفظة وقيود فئة الموجودات وتفويضات الموافقة وتحمل المخاطر ونظائر الاستحقاق، واستراتيجية التخرج وقضايا الحوكمة.

قامت اللجنة التنفيذية بالتفويض بالصلاحيات ضمن الصلاحية الكلية لمجلس الإدارة، وتوفير التوجيه للإدارة التنفيذية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالأعمال، وتتولى دور المجلس في معالجة المسائل التي تنشأ بين اجتماعات المجلس. وتحمل اللجنة المسؤولية عن الأمور ذات الصلة بالأعمال والمتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق ومراجعة الاستراتيجية وتقديم التوصيات إلى المجلس. وتقوم لجنة الاستثمار بمراجعة واعتماد جميع المعاملات المتعلقة باستثمارات الشركات والعقارات، وكذلك مراقبة أدائها بشكل مستمر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مسؤولة عن الإشراف على أداء مديري الصناديق والتوصية باستراتيجيات التخرج لزيادة العائد لمستثمريها.

الضوابط الداخلية

فيما يتعلق بالضوابط الداخلية، يخضع النشاط الاستثماري لنفس الضوابط والتوازنات الصارمة المطبقة على النشاط المصرفي التجاري. ويتم ضمان ملاءمة الضوابط الداخلية من خلال توظيف موظفين مؤهلين مناسبين، والتعريف والتواصل المناسبين لأدوار الإدارات والموظفين، والفصل بين مسؤوليات الإنشاء والتنفيذ والمحافظة على استقلالية الرقابة المالية، والمراجعة الداخلية الدورية للتأكد من توافر وتنفيذ طرق المعالجات والضوابط. ويتم توثيق جميع توصيات إدارة الاستثمار على شكل تقارير محافظ الاستثمار ومذكرات الاستثمار والتي تخضع للمراجعة المستقلة من قبل مكتب الاستثمار الأوسط. وتقع مسؤولية جميع عمليات النشر واستلام عائدات الاسترداد على إدارة الاستثمار التي يتوجب عليها ضمان الشفافية في التقييم من خلال تحديد الأسعار من المصادر المتاحة واستخدام مبادئ التقييم المحافظة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل مكتب الاستثمار الأوسط كإدارة مستقلة مسؤولة عن اجراء الدراسات اللازمة على الاستثمارات التي تقررها إدارة الاستثمارات. وبهذه الطريقة، يمكن لإدارة الاستثمار أن تتخصص في الحصول على الصفقات وإجراء التحليلات الأولية، في حين سيركز مكتب الاستثمار الأوسط على إعداد تحليل تفصيلي في بداية الاستثمار. علاوة على ذلك، ستتولى دائرة الشؤون الإدارية للاستثمار بواجبات إدارة الاستثمار في مراقبة الشركة الاستثمارية المتمثلة في إعداد تقارير الأداء إلى جانب الوثائق الأخرى المطلوبة. وهذه الترتيبات تساعد على تبسيط العمليات حيث ستركز كل مجموعة على مجموعة محددة من الواجبات والوظائف التي تؤدي إلى توفير الوقت بالإضافة إلى ضمان جود ضوابط مستقلة.

جدول 5.19 مركز الاسهم في الدفتر المصرفي

(ألف دينار بحريني)

اجمالي مخاطر الائتمان	
3,576	الأسهم المسعرة
105,003	الأسهم غير مسعرة
15,972	الاستثمار في الشركات الزميلة - الأسهم المحسوبة
(106)	صافي الخسائر المحققة خلال العام
(1,788)	صافي الخسائر غير المحققة خلال العام

(ألف دينار بحريني)

الحد الأدنى لمخصص رأس المال	مخاطر الموجودات الموزونة	اجمالي مخاطر الائتمان	فئات الموجودات لمخاطر الائتمان
308	2,466	1,644	استثمارات الأسهم - غير المدرجة
3,430	27,438	10,975	استثمارات كبرى في الأسهم المعروفة من المؤسسات المالية 10%
3,322	26,573	8,858	الاستثمار في شركة عقارية مدرجة
51,652	413,216	103,304	الاستثمار في شركة عقارية غير مدرجة

تتكون إستراتيجية مراكز الأسهم للمجموعة من الاستثمارات التي من المتوقع أن تحقق مكاسب رأسمالية أو لأسباب إستراتيجية. لقد تمت صياغة الإستراتيجية بعد الأخذ في الاعتبار الرغبة في المخاطرة لدى مجلس الإدارة والسياسات المعتمدة للسيولة ومخاطر السوق وإدارة رأس المال. وتمشيا مع السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، فإن إستراتيجية الاستثمار تعتبر متحفظة من حيث أنها تتجنب الاستثمار في العوائد العالية ذات التقلبات الكبيرة.

5.6 المخاطر التجارية المتغيرة (PD 1.3.32 i) (PD 1.3.21 f) (PD 1.3.41 a)

تتعرض المجموعة لمخاطر تجارية متغيرة في حالة وجود معدلات أرباح على حسابات أسهم الإستثمار التي تكون أقل من أسعار السوق، مما يعرض المجموعة لخطر الدفع إلى أصحاب حسابات أسهم الإستثمار من أموال المساهمين لتغطية مخاطر تقلبات الأرباح. لقد خففت ASBB من هذا المخاطر عبر المراقبة المنتظمة لفجوات السيولة وأسعار الودائع والتركيزات من حيث متطلبات التمويل من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراجعة ومراقبة تحليل مراجعة النظراء والذي يتضمن متوسط أسعار الودائع التي يدفعها إقرانها من أجل إعادة مواءمة أسعار الودائع مع السوق الحالية.

5.7 مخاطر السيولة (PD 1.3.36) (PD 1.3.37)

تراقب المجموعة بطريقة نشطة السيولة الخاصة بها من خلال تحليل فجوة السيولة عبر الأطر الزمنية المحددة من أجل الحفاظ على صافي الالتزامات المتعلقة بالموجودات التي تقع ضمن نطاق الرغبة في المخاطرة لدى المجلس. ويتم الحفاظ على صافي مركز المطالبات والموجودات من خلال مراقبة مؤشرات سيولة المجموعة التي يمكن من خلالها تقييم سيولة المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، تخفف المجموعة من مخاطر السيولة لديها من خلال إنشاء مصادر تمويل متعددة لتقليل ارتباطها بنظير تمويل فردي. ويمكن استخدام خطوط التمويل المتعددة لتعويض أي نقص ناتج عن التزامات المجموعة و/ أو لتسوية أي نقص في كل من الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار. وفي 31 ديسمبر 2018، كانت نسبة تغطية السيولة 244%.

5.8 مخاطر أخرى

لدى المجموعة استثمار في شركة مصرفية أجنبية تابعة حيث تسجل المعاملات بالدولار الأمريكي وحيث أن الدولار الأمريكي مرتبط بالدينار البحريني فلا يوجد تأثير لتحويل العملات الأجنبية على الاستثمار (PD 1.3.42).

6 حسابات أصحاب أسهم الإستثمار

حسابات أصحاب أسهم الإستثمار [المعروفة سابقًا باسم حسابات الإستثمار غير المقيدة] هي أموال المستثمرين التي تحتفظ بها المجموعة لإستثمارها حسبما يكون مناسباً دون قيود فيما يتعلق بمكان وكيفية استثمار هذه الأموال ولأي غرض. ويتم استثمار أموال أصحاب حسابات أسهم الإستثمار في إستثمارات قصيرة الأجل مع المؤسسات المالية باستخدام حدود محددة مخصصة لكل مؤسسة. وتشمل حسابات أسهم الإستثمار حسابات التوفير والحسابات تحت الطلب، التي تدفع عند الطلب، ويحق لصاحب الحساب سحب أو تحويل الأموال دون جزاءات.

ولم تتغير توزيعات هذه الموجودات منذ السنة المالية الأخيرة حيث يتم استثمار الأموال وإدارتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. (PD 1.3.32 b)

وتجمع أموال أصحاب حسابات أسهم الإستثمار مع أموال المجموعة وتستثمر معظمها في إستثمارات قصيرة الأجل في مؤسسات مالية. ووفقاً لشروط قبول حسابات الإستثمار غير المقيدة، يتم استثمار 100% من الأموال بعد خصم الاحتياطي الإلزامي. من أجل تجنب التركيز المفرط للمخاطر، تحرص المجموعة على استثمار الأموال المختلطة بطريقة تتوافق مع حدود التعرض والمخاطر الكبيرة لدى مصرف البحرين المركزي. ويتم تصنيف جميع أصحاب حسابات أسهم الإستثمار على أنها مضاربة حيث يتم خصم الرسوم قبل تخصيص الأرباح، حيث لا يوجد حد لسحبها. ويجب العلم بأن رسوم حساب المضاربة تخضع للتنازل جزئياً أو كلياً لكي تتطابق مع العوائد السوقية لصاحب حساب الإستثمار. (PD 1.3.32 c, j, k)

يعتمد الربح المدفوع لأصحاب حسابات أسهم الإستثمار على معدل العائد الذي تحققه مجموعة الموجودات التي تحمل تحقق أرباحاً والتي شاركت حسابات الإستثمار فيها. ويشترك صاحب حساب أسهم الإستثمار في 45% من الأرباح المكتسبة بالكامل بعد خصم رسوم المضارب على النحو الوارد أعلاه. ونتيجة لذلك، فإن حصة الأرباح التي يكسبها أصحاب حسابات الإستثمار لحساباتهم في المضاربة تساوي حصة الأرباح المدفوعة لهم. وتسجل جميع حسابات أسهم الإستثمار بالتكلفة مضافاً إليها الأرباح المستحقة مطروحاً منها المبالغ المسددة. ويتم توزيع الدخل على أصحاب حسابات أسهم الإستثمار على أساس متوسط أرصدهم اليومية بالنسبة والتناسب مع أرصدة المساهمين. وتوضح الأرباح المدفوعة إلى أصحاب حسابات أسهم الإستثمار ومعدل العائد المكتسب على مدى السنوات السابقة في الجدول أدناه. (PD 1.3.32 d, l, h)

تشمل الموجودات الموزونة المخاطر للمجموعة مساهمة من أصحاب حسابات أسهم الإستثمار التي تخضع لوزن مخاطر قدره 30%.

يمكن لأصحاب حسابات أسهم الإستثمار والزبائن الآخرين الاستعانة بمدراء العلاقات بالمجموعة للحصول على أية مشورة أو خدمات وساطة أو تظلمات أو شكاوي. (و) (PD 1.3.32 f)

ليس هناك اختلاف بين مساهمة المضارب المتفق عليها والنسبة التعاقدية المتفق عليها والأرباح المحققة والمدفوعة وسعر العائد، والمقارنات بالنسبة لحسابات أصحاب أسهم الإستثمار للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2017، 2016، 2015 و2014، 2013 هي على النحو التالي: (PD 1.3.33 e, l, m, n)

جدول 6.1

(ألف دينار بحريني)						
ديسمبر 2013	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	
148	215	155	119	119	246	المساهمين
279	391	282	216	230	492	حسابات أصحاب أسهم الاستثمار (قبل التسوية)
279	391	282	216	230	492	الربح المحقق لحسابات أصحاب أسهم الاستثمار (قبل التسوية)
148	215	155	119	119	246	الربح المدفوع لحسابات أصحاب أسهم الاستثمار بعد التسوية
						الرصيد من:
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	مخصص معادلة الأرباح PER
7	7	7	7	7	لا ينطبق	معدل العائد الداخلي
3%	3%	3%	3%	3%	3%	مؤشر معدل العائد السنوي
1.08%	1.39%	0.45%	0.31%	0.19%	0.49%	معدل العائد السنوي (حسابات أصحاب أسهم الاستثمار) - الربح المحقق
0.60%	0.76%	0.25%	0.17%	0.10%	0.25%	معدل العائد السنوي (حسابات أصحاب أسهم الاستثمار) - الربح المدفوع
-	-	-	-	-	-	مبلغ مخصص معادلة الأرباح PER
-	-	-	-	-	-	مبلغ مخصص معادلة الأرباح %
7	7	7	7	-	-	مبلغ معدل العائد الداخلي
-	-	-	-	-	-	معدل العائد الداخلي %
						التسوية:
279	391	282	216	230	492	الربح المحقق من المضاربة
(131)	(176)	(127)	(97)	(111)	(246)	رسوم المضارب
148	215	155	119	119	246	الربح المقيد لحسابات أصحاب أسهم الاستثمار
-	-	-	-	-	-	حركات معدل العائد الداخلي
148	215	155	119	119	246	الربح على حسابات أصحاب أسهم الاستثمار
47%	45%	45%	45%	48%	50%	رسوم المضاربة كنسبة من إجمالي أرباح الاستثمار
25,846	28,152	62,351	68,796	118,881	99,761	رصيد حسابات أصحاب أسهم الاستثمار
4,394	4,387	6,506	13,759	62,424	22,954	الموجودات المرجحة بالمخاطر وفقاً لتقرير مخصص معادلة الأرباح

جدول 6.2

(ألف دينار بحريني)						
ديسمبر 2013	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	
0.60%	0.76%	0.25%	0.17%	0.10%	0.25%	معدل العائد
1.11%	1.28%	0.42%	0.32%	0.26%	0.49%	معدل العائد على موجودات حسابات أصحاب أسهم الاستثمار
0.13%	0.13%	0.09%	0.07%	0.14%	0.16%	العائد على متوسط حسابات الاستثمار (إجمالي حسابات الاستثمار)

جدول 6.3 حقوق أصحاب حسابات الاستثمار حسب نوع الطرف المقابل ومنتجات المراجعة الإسلامية (PD 1.3.33 i)

ذمم المراجعة والوكالة المستحقة من البنوك

(ألف دينار بحريني)				الطرف النظير
نسبة حسابات أصحاب أسهم الإستثمار الى المجموع %	ممولة ذاتيا ومن الحسابات عند الطلب	ممولة من حسابات أصحاب أسهم الإستثمار	اجمالي التعرضات	
61%	-	99,761	163,305	المؤسسات المالية
61%	-	99,761	163,305	الاجمالي

جدول 6.4 التغييرات في نسبة توزيع الموجودات هي كما يلي: (PD 1.3.32 d)

(ألف دينار بحريني)						
تمويل بالمراجعة و المضاربة		صكوك الشركات		ذمم المراجعة والوكالة المستحقة من البنوك		
الحسابات الشخصية و الحسابات عند الطلب	حسابات الاستثمار	الحسابات الشخصية و حسابات تحت الطلب	حسابات الاستثمار	الحسابات الشخصية و الحسابات عند الطلب	حسابات أصحاب أسهم الإستثمار	
-	-	-	-	63,544	99,761	توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2018
-	-	-	-	24,922	118,881	توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2017
-	-	-	-	113,656	68,796	توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2016
-	-	-	-	40,994	62,351	توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2015
460,029	-	135,433	3,871	157,829	24,281	توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2014
261,700	-	87,229	3,877	96,258	21,969	توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2013
227,109	-	-	-	85,014	18,276	توزيع الموجودات في 31 ديسمبر 2012

لا يوجد أي تعرضات خارج الميزانية العمومية ناشئة عن قرارات الاستثمار المنسوبة إلى أصحاب حسابات أسهم الإستثمار لأن حسابات أصحاب أسهم الإستثمار تستخدم لعقود التمويل الإسلامي قصيرة الأجل.

7 افصاحات أخرى

7.1 مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولهذا السبب وضع مجلس الإدارة قيوداً على المراكز حسب العملة. وتتم مراقبة المراكز بصورة دورية من قبل لجنة التدقيق والمخاطر بالإضافة إلى لجنة تحصيل الموجودات والمطلوبات لضمان الحفاظ على المراكز ضمن الحدود الموضوعه، علماً بأن جزءاً كبيراً من موجودات ومطلوبات المجموعة مقوم بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي أو بالريال السعودي. ونظراً لأن الدينار البحريني والريال السعودي مرتبطان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز في هذه العملات لا تعتبر بأنها تمثل مخاطر عملة كبيرة كما في 31 ديسمبر 2017 و 2018.

7.2 المعاملات مع الاطراف من ذوي العلاقة

يمثل الأطراف ذات العلاقة الشركات الزميلة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة للمجموعة والمؤسسات المتحكم بها، او متحكم بها بشكل مشترك أو متأثرة بشكل كبير من قبل هذه الأطراف. ويتم اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل الإدارة العليا للمجموعة. وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الملاحظة 31 تحت عنوان معاملات الأطراف من ذوي العلاقة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. وتتم المعاملات داخل المجموعة ومع الأطراف ذات العلاقة على أساس يراعي انصاف الطرفين خلال العام. ويتم اعتماد جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة. ويمتنع الأشخاص الذين لديهم مصلحة في المعاملة الخاضعة للمناقشة عن التصويت بالموافقة - حيثما ينطبق. (PD 1.3.23 d) (PD 1.3.10 e)

7.3 اعادة هيكله التسهيلات

في 31 ديسمبر 2018، بلغ رصيد تسهيلات التمويل التي أعيد التفاوض عليها للأفراد والشركات 7,720 ألف دينار بحريني، ومعظم التسهيلات التي أعيد التفاوض بشأنها هي نشطة ومؤمنة بالكامل. وبشكل عام، يتم إعادة التفاوض على التسهيلات لتحسين الكفاءة الائتمانية فيما يتعلق باستردادها. ويمكن أن يتضمن ذلك تغيير أي من معدل الربح أو المدة او جانبها الأمني. ولم يكن لإعادة الهيكلة المذكورة أعلاه أي تأثير كبير على الأرباح الحالية والمستقبلية. (PD 1.3.23 z)

7.4 الموجودات المباعة بموجب اتفاقيات حق الرجوع

لم تبرم المجموعة أي اتفاقية تخص حق اللجوء خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. (PD 1.3.23 k)

7.5 المخاطر القانونية والمطالبات

بلغت الدعاوى القانونية المقامة ضد المجموعة في 31 ديسمبر 2018 مبلغاً وقدره 5,552 ألف دينار بحريني (2017): 545 ألف دينار بحريني). وبناءً على رأي المستشار القانوني للمجموعة، فإن إجمالي الالتزامات التقديرية الناشئة عن هذه الحالات لا يعتبر جوهرياً يؤثر على المركز المالي الموحد للمجموعة حيث قامت المجموعة أيضاً برفع دعاوى مضادة ضد هذه الأطراف. (PD 1.3.30 c)

7.6 نظام حماية الودائع

إن وداائع العملاء في المجموعة مغطاة من خلال نظام حماية الودائع التي أنشأها مصرف البحرين المركزي. كما أن وداائع العملاء المحتفظ بها لدى المصرف في مملكة البحرين هي محمية بموجب نظام حماية الودائع و حسابات الاستثمار غير المقيدة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. ويغطي هذا النظام "الأشخاص الطبيعيين" (الأفراد) المستحقين بحد أقصى قدره 20,000 دينار بحريني على النحو المنصوص عليه في متطلبات مصرف البحرين المركزي. وتقوم المجموعة بدفع مساهمة دورية وفقاً لما يفرضه مصرف البحرين المركزي بموجب هذا النظام. (PD 4.4.2)

7.7 التعرض لأطراف ذات الاستدانة العالية وغيرهم من الأطراف ذات المخاطر العالية

ليس لدى المصرف أي تعرض لأطراف مرتفعة المخاطر أو ذات مخاطر عالية أخرى وفقاً للتعريف الوارد في لائحة قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي (PD 1.3.23 e). (PD 1.3.24)

7.8 تعرضات تتجاوز الحدود المحددة من الجهات الرقابية

حدد مصرف البحرين المركزي حداً فردياً للتعرض يبلغ 15% من إجمالي قاعدة رأس المال للمصرف فيما يتعلق بالتعرضات للأفراد وحدود التعرض المشتركة بنسبة 25% من إجمالي رأس مال قاعدة الأطراف المقابلة ذات الصلة.

ويجب أن يكون الفائض لأي مخاطر أعلى من العتبات المذكورة مرجحاً بنسبة 800% ما لم يكن من المخاطر المستثناة وفقاً لمتطلبات قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي.

ولم يكن لدى البنك في 31 ديسمبر 2018 أي تعرضات تتجاوز حد المدين المنفرد وهو 15% من القاعدة الرأسمالية للمصرف (PD 1.3.23 f)

7.9 جزاءات مصرف البحرين المركزي (PD 1.3.44)

خلال عام 2018، تم دفع مبلغ 1200 دينار بحريني كعقوبة جزائية لمصرف البحرين المركزي لعدم الامتثال لمتطلباته المتعلقة بما يلي:

وفقاً للقرار HC-7.2.3A، يجب على حاملي تراخيص المصارف الإسلامية البحرينية أن يقدموا إلى مصرف البحرين المركزي، لمراجعته والتعليق عليه، قبل 5 أيام عمل على الأقل من التواصل مع المساهمين أو نشره في الصحافة، مسودة جدول أعمال اجتماعات المساهمين؛ حيث تم تقديمها إلى مصرف البحرين المركزي قبل يومين نشره فقط. ومع ذلك تلقى البنك الموافقة على جدول الأعمال وتم نشره قبل الوقت المطلوب.

الملحق الأول - مكونات الإفصاح عن رأس المال**الملحق 2-PD: متطلبات المطابقة****الخطوة 1: الإفصاح عن الميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد**

لا توجد فروق بين الدمج التنظيمي والمحاسبي ، حيث يستخدم كل منهما نهج الدمج سطرا سطرا ضمن سياسات محاسبية متسقة دون استبعاد أي مؤسسات. ووفقاً لتكليف مصرف البحرين المركزي، تم جمع تسهيلات واستثمارات التمويل من خلال مخصص انخفاض القيمة الجماعية ، كما هو موضح أدناه:

(ألف دينار بحريني)	
1,710,309	الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة
11,952	انخفاض المخصصات الجماعية
(611)	ناقصاً: مخصص متعلق بالمطالبات الطارئة والالتزامات
1,721,651	الميزانية العمومية كما هو الحال في العائد التنظيمي

الخطوة 2: المطابقة بين الميزانية العمومية المنشورة والتقارير التنظيمية في 31 ديسمبر 2018.

(ألف دينار بحريني)		الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة		الموجودات
مرجع	بيانات بييري الموحدة	بيانات بييري الموحدة	بيانات بييري الموحدة	
	82,587	82,587	النقد والأرصدة لدى المصارف والمصرف المركزي	
	163,306	163,305	الاستثمار مع المصارف والمؤسسات المالية المشابهة	
	63,545	-	منها التمويل الذاتي	
	99,761	-	والتي تمولها حسابات الاستثمار غير المقيدة	
	363,456	363,437	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	
	-	354,215	منها صكوك سيادية	
	-	9,222	منها صكوك الشركات	
	847,678	568,905	تمويل الموجودات	
	-	256,892	تمويل الموجودات المؤجرة	
	-	11,559	موجودات قيد التحويل - القروض والسلفيات	
	1,658	1,658	استثمارات متاحة للبيع	
	80,551	80,551	عقارات استثمارية	
	-	74,261	منها الاستثمار في العقارات	
	-	6,290	منها عقارات مطورة	
	16,938	15,972	استثمارات في شركات زميلة	
	20,112	20,112	الممتلكات والآلات والمعدات	
	145,364	145,332	موجودات أخرى	
	-	105,850	استثمارات غير تجارية	
	-	13,512	ذمم مدينة أخرى والمدفوعات مسبقة الدفع	
G	-	25,971	الشهرة	
	1,721,651	1,710,309	اجمالي الموجودات	

(ألف دينار بحريني)

مرجع	بيانات بييري الموحدة	الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة	
المطالبات			
	251,842	251,842	الحسابات الجارية لغير المصارف
	144,125	144,125	أرصدة المصارف والمؤسسات المماثلة
	861,467	861,467	مطلوبات التمويل (مثل مرابحة السلع العكسي، إلخ.)
	-	705,924	منها الوكالة مستحقة الدفع لغير المصارف
	-	155,543	تمويل مرابحة لأجل
	47,682	48,292	المستحقات، والإيرادات المؤجلة، والمطلوبات الأخرى، والالتزامات الضريبية الحالية والمؤجلة
	41,677	42,287	منها مطالبات أخرى
	6,005	6,005	منها أرباح مستحقة الدفع
	99,761	99,761	حسابات استثمارات غير مقيدة
	1,404,877	1,405,487	اجمالي المطالبات
حقوق المالك			
A	210,238	210,238	إجمالي رأس المال
	214,093	214,093	رأس المال
	(3,855)	(3,855)	أسهم الخزينة
	93,901	93,901	الاحتياطيات والأرباح المستبقاة
C-1	12,209	12,209	ربح السهم
C-2	18,998	18,998	الاحتياطي القانوني
B-1	23,602	23,602	الأرباح المستبقاة (باستثناء أرباح للسنة)
B-2	18,499	18,499	صافي أرباح السنة
C-3	(3,195)	(3,195)	تعديل تحويل العملات الأجنبية
C-4	199	199	التغييرات في القيمة العادلة - المبلغ المؤهل CET1
D	23,589	23,589	احتياطي القيمة العادلة للعقارات - المبلغ المؤهل للحصول على T2
	683	683	حصة الأقلية في رأس مال الشركات التابعة
	471	-	منها مبلغ غير مؤهل للحصول على رأس المال التنظيمي
E-1	182	-	منها مبلغ مؤهل للحصول على CET1
E-2	13	-	منها مبلغ مؤهل للحصول على AT1
E-3	17	-	منها مبلغ مؤهل للحصول على T2
F	11,952		خسائر الائتمان المتوقعة (المرحلتان 1 و 2)
	316,774	304,822	مجموع حقوق المالك
	1,721,651	1,710,309	مجموع المطالبات + حقوق المالك

* الملحق 1 PD لاستخدامه بعد 1 يناير 2019

ملحق 2-PD و 4-PD: متطلبات المطابقة و النموذج خلال الفترة الانتقالية
الخطوة 3: محتوى نموذج رأس المال المشترك (الانتقالي) في 31 ديسمبر 2018

(ألف دينار بحريني)

تركيبة رأس المال والتوزيع للتقارير التنظيمية	مكون رأس المال التنظيمي	الأرقام المرجعية للميزانية العمومية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد من الخطوة 2	المبلغ المعالج قبل عام 2015
1 رأس مال مشترك مؤهل يتم إصداره مباشرة (وما يعادله بالنسبة للشركات غير المساهمة) بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	210,238	A	
2 الأرباح المستبقة	42,101	B1+B2	
3 إيرادات أخرى متراكمة (والاحتياطيات الأخرى)	28,211	C1+C2+C3+C4	
4 لا ينطبق	-		
5 رأس المال المشترك الصادر عن الشركات التابعة والمحتفظ به من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة CET1)	182	E1	108
6 رأس المال المشترك من المستوى الأول قبل التعديلات التنظيمية	280,732		
رأس المال المشترك من المستوى الأول: التعديلات التنظيمية			
7 تسويات التقييم التحوطية	-		
8 الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	25,971	G	
9 الممتلكات غير الملموسة الأخرى غير حقوق خدمة الرهن العقاري (صافية من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	-		
10 أصول الضريبة المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء الموجودات الناشئة عن الفروق المؤقتة (صافية من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	-		
11 احتياطي التحوط للتدفق النقدي	-		
12 نقص المخصصات مقابل الخسائر المتوقعة	-		
13 ربح الأسهم المخصصة للبيع (كما هو مبين في الفقرة 562 من إطار عمل بازل 2)	-		
14 لا ينطبق	-		
15 الأرباح المحددة لصافي معاشات التقاعد	-		
16 الاستثمارات في الأسهم الخاصة (إن لم تكن قد خصمت من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية المبلغ عنها)	-		
17 الحيازات المتبادلة في الأسهم العادية	-		
18 الاستثمارات في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية والتأمين الخارجية عن نطاق التوحيد التنظيمي ، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة ، حيث لا يمتلك المصرف أكثر من 10% من رأس مال الأسهم المصدر (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%)	-		
19 استثمارات كبيرة في الأسهم المشتركة للكليات المصرفية والمالية والتأمينية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي ، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%)	-		
20 حقوق خدمة الرهن العقاري (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%)	-		
21 موجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10% ، بعد خصم الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	-		
22 مبلغ يتجاوز الحد الأدنى 15%	-		
23 منها: استثمارات كبيرة في الأسهم العامة المالية	-		
24 منها: حقوق خدمة الرهن العقاري	-		
25 منها: موجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة	-		
26 التعديلات التنظيمية الوطنية المحددة	-		

(ألف دينار بحريني)

التعديلات التنظيمية المطبقة على المستوى 1 من حقوق الملكية المشتركة فيما يتعلق بمعالجة المبالغ التي تمت قبل العلاج - 2015		
27	-	التعديلات التنظيمية المطبقة على حقوق الملكية المشتركة من المستوى 1 بسبب عدم كفاية المستوى الإضافي 1 والمستوى 2 لتغطية الخصومات
28	25,971	إجمالي التعديلات التنظيمية على حقوق الملكية المشتركة المستوى 1
29	254,761	رأس المال المشترك من المستوى الأول (CET1)
رأس المال الإضافي من الفئة 1: الأدوات		
30	-	صكوك مؤهلة مباشرة من المستوى الأول بالإضافة إلى فائض المخزون ذي الصلة
31	-	منها: تصنف كأسهلهم وفقاً لمعايير المحاسبة المعمول بها
32	-	منها: تصنف كخصوم بموجب المعايير المحاسبية المعمول بها
33	-	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة قابلة للتخلص التدريجي من المستوى الإضافي 1
34	(3)	أدوات إضافية من المستوى 1 (وأدوات CET1 غير مدرجة في الصف 5) صادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة AT1)
35	-	منها: الصكوك الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي
36	13	رأس المال الإضافي من المستوى 1 قبل التعديلات التنظيمية
رأس المال الإضافي من المستوى 1 قبل التعديلات التنظيمية		
37	-	الاستثمارات في أدوات المستوى 1 الإضافية
38	-	مقتنيات متبادلة في أدوات المستوى الأول الإضافية
39	-	الاستثمارات في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية والتأمين التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من 10 % من رأس المال المشترك المصدر للجهة (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%)
40	-	استثمارات كبيرة في رأس مال الجهات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)
41	-	التعديلات التنظيمية الوطنية المحددة
التعديلات التنظيمية المطبقة على المستوى الإضافي 1 فيما يتعلق بالأموال الخاضعة للعلاج قبل عام 2015		
42	-	يتم تطبيق التعديلات التنظيمية على المستوى الإضافي 1 نظراً لعدم كفاية المستوى 2 لتغطية الخصومات
43	-	إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي من المستوى الأول
44	13	رأس المال الإضافي من الفئة 1 (AT1)
45	254,774	رأس المال من المستوى الأول (T1 = CET1 + AT1)

(ألف دينار بحريني)

المستوى 2 رأس المال: الأدوات والأحكام			
46	صكوك مؤهلة من المستوى الثاني مباشرة بالإضافة إلى فائض المخزون ذي الصلة	23,589	D
47	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة قابلة للتخلص التدريجي من المستوى 2	-	
48	صكوك المستوى 2 (وأدوات CET1 و AT1 غير المدرجة في الصفوف 5 أو 34) الصادرة عن الشركات التابعة والتي تحتفظ بها أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في المجموعة المستوى 2)	17	E-3 (4)
49	منها: الصكوك الصادرة عن الشركات التابعة الخاضعة للتخلص التدريجي	-	
50	أحكام	11,952	F
51	المستوى 2 رأس المال قبل التعديلات التنظيمية	35,558	
	المستوى 2 رأس المال: التعديلات التنظيمية		
52	الاستثمارات في أدوات الفئة 2 الخاصة	-	
53	عمليات تبادل متبادلة في أدوات المستوى 2	-	
54	استثمارات في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي، صافية من المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك المصرف أكثر من 10% من رأس المال المشترك المصدر للجهة (المبلغ أعلى من الحد الأدنى 10%)	-	
55	استثمارات كبيرة في المصارف الرأسمالية والجهات المالية والتأمين الخارجة عن نطاق التوحيد التنظيمي (صافي المراكز القصيرة المؤهلة)	-	
56	التعديلات التنظيمية الوطنية المحددة		
	التعديلات التنظيمية المطبقة على المستوى 2 فيما يتعلق بالأموال الخاضعة للعلاج قبل عام 2015		
57	إجمالي التعديلات التنظيمية على المستوى 2 من رأس المال	-	
58	رأس المال من الفئة 2 (T2)	35,558	
59	إجمالي رأس المال (TC = T1 + T2)	290,332	
	موجودات المخاطر الموزونة فيما يتعلق بالأموال الخاضعة للعلاج قبل عام 2015		
60	اجمالي المخاطر الموزونة	1,408,140	
	نسب رأس المال		
61	الأسهم العادية المستوى 1 (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	18.09%	
62	المستوى 1 (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	18.09%	
63	إجمالي رأس المال (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	20.62%	
64	متطلبات العزل المؤقت الخاصة بالمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات CET1 بالإضافة إلى العزل المؤقت لحفظ رأس المال بالإضافة إلى متطلبات العزل المؤقت الدورية بالإضافة إلى متطلبات العزل المؤقت D-SIB معبراً عنه كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	9.00%	
65	منها: متطلبات حماية رأس المال	2.50%	
66	منها: متطلبات العزل المؤقت لمواجهة التقلبات الدورية الخاصة بالبنك (N / A)	0.00%	
67	منها: متطلبات D-SIB العازلة (N / A)	0.00%	
68	المستوى 1 من الأسهم العادية متاح لتلبية العوازل المؤقتة (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة للمخاطر)	18.09%	
	الحد الأدنى الوطني بما في ذلك CCB (إذا كان مختلفاً عن بازل 3)		

69	الحد الأدنى لنسبة الأسهم المشتركة في مصرف البحرين المركزي	9.00%
70	الحد الأدنى من نسبة مصرف البحرين المركزي	10.5%
71	الحد الأدنى لرأس مال مصرف البحرين المركزي	12.50%
المبالغ دون الحد الأدنى للاستقطاع (قبل وزن المخاطر)		
72	استثمارات غير كبيرة في رأس مال الشركات المالية الأخرى	-
73	استثمارات كبيرة في الأسهم المشتركة للبيانات المالية	-
74	حقوق خدمة الرهن العقاري (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	-
75	أصول الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة (صافية من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	-
2 حدود قابلة للتطبيق على إدراج الأحكام في المستوى		
76	الأحكام المؤهلة للإدراج في المستوى 2 فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة لنهج موحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	11,952
77	الحد الأقصى للإدراج المخصصات في المستوى 2 في إطار النهج الموحد (1.25% من الموجودات الموزونة للمخاطر)	16,306
78	لا ينطبق	
79	لا ينطبق	
أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات التخلص التدريجي (تنطبق فقط بين 1 يناير 2020 و 1 يناير 2024)		
80	الحد الأقصى الحالي على الصكوك CET1 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	-
81	المبلغ المستثنى من CET1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد الاسترداد واستحقاقات)	-
82	الحد الأقصى على الصكوك AT1 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	-
83	المبلغ المستبعد من AT1 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد عمليات الاسترداد والاستحقاقات)	-
84	الحد الأقصى على الصكوك T2 تخضع لترتيبات التخلص التدريجي	-
85	المبلغ المستبعد من T2 بسبب الحد الأقصى (الزيادة على الحد الأقصى بعد الاسترداد واستحقاقات)	-

مميزات رأس المال التنظيمي	
للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2018	
1	المصدر
2	معرف حصري (مثل معرف كيوسيب أو ايسين أو بلومبيرغ للاستثمار الخاص)
3	القوانين الحكومية للصك
	جميع القوانين واللوائح المعمول بها في مملكة البحرين
	العلاج التنظيمي
4	لائحة قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي الانتقالية
	الأسهل العادية المستوى 1
5	لائحة قواعد واجراءات مصرف البحرين المركزي بعد المرحلة الانتقالية
	الأسهل العادية المستوى 1
6	مؤهل في مفرد/مجموعة/مفرد ومجموعة
	مجموعة
7	نوع الصك (أنواع يحددها كل اختصاص)
	الأسهل العادية
8	المبلغ المعترف به في رأس المال التنظيمي (العملة بالآلاف ، في تاريخ آخر تقرير)
	2,141 مليون
9	القيمة الاسمية للأوراق المالية
	0.100 دينار بحريني
10	التصنيف المحاسبي
	حقوق المساهمين
11	التاريخ الأصلي للإصدار
	13 ابريل 2006
12	دائم أو مؤرخ
	دائم
13	تاريخ الاستحقاق الأصلي
	لا تاريخ لاستحقاق الدين
14	دعوة جهة الإصدار تخضع لموافقة إشرافية مسبقة
	لا
15	تاريخ الدعوة اختياري وتواريخ دعوات طارئة ومبلغ الاسترداد
	لا ينطبق
16	مواعيد الدعوات اللائحة ، إن وجدت
	لا ينطبق
	قسائم / أرباح الأسهم
17	أرباح ثابتة / عائمة / قسيمة
	توزيعات الأرباح كما قرر المساهمون
18	معدل القسيمة وأي مؤشر ذات صلة
	لا ينطبق
19	وجود سداد الأرباح
	لا ينطبق
20	متوفرة بالكامل ، متوفرة جزئياً أو إلزامية
	متوفرة بالكامل
21	وجود تصعيد أو حافز آخر للاسترداد
	لا
22	تراكمي أو غير تراكمي
	غير تراكمي
23	قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل
	غير قابل للتحويل
24	إذا كان قابلاً للتحويل ، يتم تشغيل مشغل (عمليات) التحويل
	لا ينطبق
25	إذا كان قابلاً للتحويل ، بالكامل أو جزئي
	لا ينطبق
26	إذا كان قابلاً للتحويل ، معدل التحويل
	لا ينطبق
27	إذا كان قابلاً للتحويل ، تحويل إلزامي أو اختياري
	لا ينطبق
28	إذا كان قابلاً للتحويل ، حدد نوع الأداة القابلة للتحويل إلى
	لا ينطبق
29	إذا كان قابلاً للتحويل ، حدد جهة إصدار الأداة التي يتم تحويلها إليها
	لا ينطبق
30	ميزة الكتابة
	لا
31	في حالة الكتابة ، يتم تشغيل أداة تشغيل الكتابة
	لا ينطبق
32	في حالة الكتابة ، كامل أو جزئي
	لا ينطبق
33	في حالة الكتابة ، دائم أو مؤقت
	لا ينطبق
34	في حالة الكتابة المؤقتة ، يرجى وصف آلية الكتابة
	لا ينطبق
35	الموضع في التسلسل الهرمي المتبوع في سداد الديون (حدد نوع الأداة من الأعلى مباشرة إلى الأداة)
	لا ينطبق
36	ميزات غير متوافقة مع الانتقال
	لا
37	إذا كانت الإجابة بنعم ، فحدد الميزات غير المتوافقة
	لا ينطبق

